مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

سبتمبر – ديسمبر 2025 العدد 59

OIC Journal

ترحيب إسلامي بإعلان تنفيذ حل الدولتين

قمة قطر تؤكد

وحدة الصف الإسلامي

الدورة الحادية والخمسون لمجلس وزراء الخارجية
منظمة التعاون الإسلامي
إسطنبول – الجمهورية التركية
٢١ – ٢٢ يونيو ٢٠٢٥
«منظمة التعاون الإسلامي في عالم متغير»

إسطنبول هي أكبر مدينة في الجمهورية التركية، ويُنظر إليها كمركز اقتصادي وثقافي وتاريخي للبلاد. تمتد على مضيق البوسفور، وتقع في كل من أوروبا وآسيا. وتعد مدينة كبرى، حيث تغطي مساحة ٣٩ مقاطعة تُشكل محافظة اسطنبول.

خطوات مهمة على طريق دعم دولة فلسطين

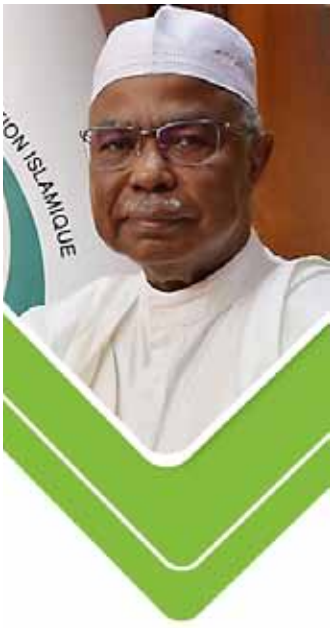

حسين إبراهيم طه

الأمين العام

لمنظمة التعاون الإسلامي

تمكنت منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء من تسجيل عدد من المواقف المفصلية والتاريخية في مسار أمن واستقرار المنطقة، كان أبرز هذه المواقف الإجماع الذي حققته القمة العربية – الإسلامية المشتركة الطارئة في الدوحة عاصمة دولة قطر، التي سجلت فيها دول المنظمة موقفها الصارم إزاء الاعتداء الإسرائيلي على قطر ودول المنطقة، وقدمت المنظمة ودولها الأعضاء دعمها الكامل لجميع الإجراءات التي تتخذها دولة قطر للحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها.

كما سجلت المنظمة ودولها الأعضاء موقفا متقدما إزاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية، بتاريخ ٢١-٢٢ يونيو الماضي تحت عنوان: «منظمة التعاون الإسلامي في عالم متغير». وقد انعقدت الدورة في خضم الاعتداء الإسرائيلي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسجلت فيها المنظمة ودولها الأعضاء موقفا إسلاميا موحدا إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على دول المنطقة.

ولعل من أهم ما شهدته القضية الفلسطينية في هذه الفترة، هو إعادة انبعاث موضوع حل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الجمهورية الفرنسية، لدعم الحق الفلسطيني في المحافل الدولية، فقد رحبتُ، كأمين عام لمنظمة التعاون الإسلامي، بالبيان المشترك الصادر عن المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، بصفتهما رئيسَي المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة ٢٨-٣٠ يوليو الماضي، والذي مهّد لانعقاد الاجتماع التاريخي الجامع حول حل الدولتين الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، يوم ٢٢ سبتمبر الماضي. وقد جسد هذا الاجتماع التاريخي التزاما جماعيا وعالميا بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وسجل المؤتمر اعتراف العديد من الدول الكبرى بالحق الفلسطيني بدولة مستقلة.

كما انتهز هذه السانحة لأرحب بالتعهدات والقرارات التاريخية التي اتخذتها الدول خلال انعقاد المؤتمر والتي تضمنت اعتراف العديد من الدول بدولة فلسطين في محطة تاريخية أظهرت وقوف العالم إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني. وأدعو هنا إلى ترجمة هذا الاعتراف التاريخي والقرارات، إلى تدابير فورية وملموسة لوقف الإبادة الجماعية في قطاع غزة والجرائم الإسرائيلية المستمرة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وإنهاء

الاحتلال والاستيطان الاستعماري والمساءلة عن جميع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

إن الاعترافات المتزايدة بدولة فلسطين جاءت نتاجا للجولات الدولية والجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة الوزارية التي انبثقت عن القمة العربية – الإسلامية المشتركة التي انعقدت في مدينة الرياض في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣ ، والتي ترأسها صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود وزير خارجية المملكة العربية السعودية، حيث قام أعضاء هذه اللجنة بجولات شملت عواصم غربية وعالمية عديدة بعضها أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي، وغيرها من الدول والمنظمات الدولية المعنية، وذلك لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

إن جميع جرائم إسرائيل -القوة القائمة بالاحتلال- المنهجة من عدوان وإبادة جماعية وتدمير وتشريد وتجويع وحصار على قطاع غزة، إلى جانب سياسات إسرائيل غير القانونية المتمثلة في التوسع الاستيطاني وعمليات الضم والتطهير العرقي، فضلا عن خطط فرض سيادتها المزعومة على الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة واستهداف الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، تشكل في مجملها انتهاكات صارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتقتضي منا في منظمة التعاون الإسلامي وكافة مؤسسات المجتمع الدولي تكثيف الجهود من أجل تعريتها وكشفها وافشالها.

إنه من الضروري وضع حد لجميع هذه الانتهاكات الجسيمة، وتوفير مساعدات إنسانية كافية ومستدامة، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، والإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بشكل غير قانوني لتمكين الحكومة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، كما أنه كذلك من الضروري تنفيذ الخطة العربية الإسلامية لإعادة إعمار قطاع غزة التي اعتمدها الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية الذي انعقد في جدة بتاريخ ٠٧ مارس ٢٠٢٥.

وأجدد في هذا المقام، التأكيد على التزام المنظمة الراسخ بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، موجها دعوتي إلى المجتمع الدولي من أجل توفير الدعم السياسي والتمويل المستدام والحماية القانونية لوكالة الأونروا، ومؤكدا ضرورة استمرار دورها الحيوي الذي لا بديل له، باعتبارها تجسّد التزامًا سياسيا وقانونيًا وإنسانياً تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم.

إن مسؤولية المنظمة ودولها الأعضاء في الفترة القادمة يجب أن تتركز على تحصين اتفاق وقف إطلاق النار في غزة الذي تم التوافق عليه بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٢٥، وتأمينه من الخروقات الاسرائيلية المستمرة لبنوده، وضمان ألا تعود ماكينة القتل والإبادة الإسرائيلية إلى العمل مجددا.

إن الاعترافات المتزايدة بدولة فلسطين جاءت نتاجا للجولات الدولية والجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة الوزارية التي انبثقت عن القمة العربية – الإسلامية

مجلة المنظمة

تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام المكلف ورئيس التحرير
الدكتور عبد الحميد صالحي

مدير التحرير
أيمن عبوشي

سكرتير التحرير
محمد عبد القادر قلبه

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخيت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص . ب 178 جدة : 21411
هاتف : 966126385777+ فاكس : 966126385700+

حقوق نشر الصور داخل العدد
منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
320 East- 51st Street
New York 10022
New York - U.S.A
www.oicun,org
oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بجنيف
ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818
CH 1215 Geneve - SUISSE
www.oic - un.org
oic@oci - un.org

إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكُتّاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

أجهزة المنظمة

اللجان الدائمة:

لجنة القدس

اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (الكومياك)، داكار (https://www.comiac.gouv.sn)

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، اسطنبول (https://www.comcec.org)

اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

الأجهزة المتفرعة

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة (https://www.sesric.org)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، اسطنبول (https://www.ircica.org)

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا (https://www.iutoic-dhaka.edu)

المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء (https://icdt-cidc.org)

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة (https://iifa-aifi.org)

صندوق التضامن الإسلامي، جدة (https://isf-fsi.org)

المجلس الإسلامي للطيران المدني، تونس

المؤسسات المتخصصة

البنك الإسلامي للتنمية، جدة (https://www.isdb.org)

منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الرباط (https://icesco.org)

اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، جدة (https://una-oic.org)

اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي (أوسبو)، جدة (https://osbu-oic.org)

اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، بنغازي (https://ar.icic-oic.org)

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، أستانا (https://www.iofs.org.kz)

مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، باكو

منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

منظمة تنمية المرأة، القاهرة (https://www.wdo-odf.org/ar)

مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق بين الأجهزة الشرطية، اسطنبول

المؤسسات المنتمية

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، كراتشي (https://www.iccia.com)

منظمة العواصم والمدن الإسلامية، مكة المكرمة (https://www.oicc.org/)

الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، الرياض (https://issf.sa)

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، جدة

الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، القاهرة (https://www.facebook.com/wfaiis.oic.schools)

منتدى التعاون الإسلامي للشباب، إسطنبول (https://www.icyforum.org)

الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، جدة (https://msihs.org)

الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم، عمّان (https://www.iasworld.org/)

اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية، إسطنبول (https://thefcic.org)

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة (https://www.cibafi.org)

اتحاد المقاولين في البلدان الإسلامية، الرياض

فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي، سايبرجايا بماليزيا (https://www.oic-cert.org/en)

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، اسطنبول (https://www.smiic.org/en)

الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية، جيبوتي

منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة (https://www.oic-ibraf.org)

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور (https://www.iium.edu.my/v2)

اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية، الخرطوم

المنتدى العالمي للوسطية، عمّان (https://www.wasatyea.net/ar/node/3)

منتدى الاعلاميين لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا

جامعة الملك فيصل بتشاد، نجامينا (https://urft.net)

المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال، السعودية

الجامعات الإسلامية

الجامعة الإسلامية في النيجر، نيامي (https://universite-say.com)

الجامعة الإسلامية في أوغندا، مبالي (https://www.iuiu.ac.ug)

الأجهزة المستقلة

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، جدة (https://oic-iphrc.org/home)

محتويات العدد

ملف خاص

٤ – قمة عربية – إسلامية لبحث العدوان الإسرائيلي على قطر

٦ – قمة الدوحة ترحب بالرؤية المشتركة للأمن في المنطقة

تحت المجهر

٨ – الأمين العام يرحب بالجهود السعودية نحو الاعتراف الدولي بفلسطين

١٠ ترحيب إسلامي: إعلان نيويورك لتنفيذ حل الدولتين

١٢ – «الوزارية المكلّفة» تلتقي ممثلة الاتحاد الأوروبي لبحث الوضع في غزة

المرصد

١٥ – المرصد: تدمير ٨٠٪ من قطاع غزة والجرائم مستمرة في الضفة الغربية

ملف فلسطين

١٧ – دول منظمة التعاون الإسلامي تدين «رؤية إسرائيل الكبرى»

١٨ – الوزاري الاستثنائي يدين استهداف الصحفيين في غزة

٢١ – منظمة التعاون الإسلامي تدافع عن «الأونروا» أمام «العدل الدولية»

أخبار المنظمة

٢٥ – تعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وروسيا

أفغانستان

٢٨ – المنظمة تشارك في اجتماع فرق العمل المعنية بأفغانستان في الدوحة

وزاري إسطنبول

٣٤ – ترحيب بعقد القمة الإسلامية القادمة في أذربيجان ٢٠٢٦

الملف الإنساني

٣٩ – «التعاون الإسلامي» تحتفل باليوم العالمي للقانون الإنساني الدولي

اقتصاد

٤٦ – الأمين العام يشارك في الملتقى الدولي لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة

آراء

٥٠ – دور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان

08 الأمين العام يرحب بالجهود السعودية نحو الاعتراف الدولي بفلسطين

30 التضامن الإسلامي: من المفهوم النظري إلى التجليات الملموسة

23 المنظمة والجامعة والإفريقي : نداء إنسانيا بشأن وضع غزة

38 "المنظمة" تشارك في اجتماع اللجنة الإسلامية للهلال الدولي

48 السلامة والصحة المهنية لاستدامة النمو الاقتصادي

قمة عربية - إسلامية لبحث العدوان الإسرائيلي على قطر

انطلقت القمة العربية الإسلامية المشتركة الطارئة في ١٥ سبتمبر الماضي، في عاصمة دولة قطر، الدوحة، برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وبحضور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية والإسلامية، وذلك لبحث تداعيات الهجوم الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر والتأكيد على التضامن التام معها.

وفي الجلسة الافتتاحية للقمة، ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، كلمة شكر فيها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر على استضافة أعمال القمة، معبرًا عن تضامن المنظمة الكامل مع دولة قطر على إثر العدوان الإسرائيلي الغاشم، وأكد أن هذا الهجوم يتطلب اتخاذ موقف موحد وحازم من الدول العربية والإسلامية. وأعرب الأمين العام عن دعم منظمة التعاون الإسلامي الكامل لجميع الإجراءات التي تتخذها دولة قطر للحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها، وجدد دعوته للمجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته لضمان مساءلة إسرائيل عن جميع جرائمها وإلزامها بوضع حد لاعتداءاتها الخطيرة والمتواصلة في المنطقة وباحترام القانون الدولي.

وشدد السيد حسين إبراهيم طه على أن الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر يشكل امتدادًا للجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، ودعا إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي من أجل وقف إطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كافٍ ومستدام إلى جميع أنحاء قطاع غزة، وضرورة انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأعرب الأمين العام بهذه المناسبة، عن دعم المنظمة لمخرجات المؤتمر الدولي لتسوية القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين مما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة بما فيها حق تقرير المصير وتجسيد سيادة دولته على حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكدا أن مخرجات هذه القمة سوف تعزز تضامن الدول العربية والإسلامية مع دولة قطر، وتوحيد مواقفها وجهودها لمواجهة التحديات القائمة.

وقبل ذلك، انعقد في ١٤ سبتمبر الماضي، في الدوحة، الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية الإسلامية المشتركة، برئاسة معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، وذلك لبحث الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر.

وشارك في الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية، والأمينان العامان لمنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية.

وفي كلمته أمام الاجتماع، أكد الأمين العام أن العدوان الإسرائيلي السافر على سيادة دولة قطر، العضو الفاعل في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، يشكل إمعانًا من قوة الاحتلال الإسرائيلي، في توسيع دائرة الحرب وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، واستمرارًا في انتهاك المواثيق والقوانين والقرارات الدولية.

كما جدد التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل محاسبة إسرائيل على انتهاكها لسيادة دولة قطر، وارتكابها جرائم الإبادة الجماعية والاستيطان والإرهاب المنظم ضد الشعب الفلسطيني، ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة بشأن إنهاء العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وتنفيذ حل الدولتين.

وأشاد الأمين العام للمنظمة بالجهود القيّمة للجنة الوزارية العربية والإسلامية المشتركة برئاسة سمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية وقيادته الحكيمة لتحركات اللجنة، قصد استنهاض مسؤولية أطراف المجتمع الدولي الفاعلة لإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، بالامتثال للقانون الدولي.

العدوان الإسرائيلي اعتداء على جميع الدول الإسلامية

أكد البيان الختامي للقمة العربية الإسلامية المشتركة الطارئة على أن العدوان الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر، واستمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتجويع والحصار، والأنشطة الاستيطانية والسياسة التوسعية، إنما يقوض أي فرص لتحقيق السلام في المنطقة.

وأدانت القمة بأشد العبارات الهجوم الجبان غير الشرعي الذي شنّته إسرائيل في ٩ سبتمبر الماضي على حيٍّ سكني في العاصمة القطرية، الدوحة، يضم مقرات سكنية خصصتها الدولة لاستضافة الوفود التفاوضية في إطار جهود الوساطة المتعددة التي تضطلع بها دولة قطر، إلى جانب عدد من المدارس والحضانات ومقارّ البعثات الدبلوماسية، ما أسفر عن سقوط شهداء، من بينهم مواطن قطري، وإصابة عدد من المدنيين. وقالت القمة إن هذا الهجوم يشكّل عدواناً صارخًا على دولة عربية وإسلامية عضو في منظمة الأمم المتحدة، ويمثل تصعيدًا خطيرًا يعرّي عدوانية الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، ويضاف إلى سجلها الإجرامي الذي يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وأكد البيان التضامن المطلق مع دولة قطر ضد العدوان الذي يمثل عدواناً على جميع الدول العربية والإسلامية، والوقوف مع دولة قطر الشقيقة في كل ما تتخذه من خطوات وتدابير للرد على هذا العدوان الإسرائيلي الغادر، لحماية أمنها وسيادتها واستقرارها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، وفق ما كفله لها ميثاق الأمم المتحدة.

وأكد البيان أن العدوان على قطر الوسيط الرئيس في الجهود المبذولة لتأمين وقف إطلاق النار وانهاء الحرب على غزة، وإطلاق سراح الرهائن والأسرى – يمثل تصعيدًا خطيرًا واعتداءً على الجهود الدبلوماسية لاستعادة السلام.

وأشار البيان إلى أن العدوان على مكان محايد للوساطة لا ينتهك سيادة دولة قطر فحسب، بل يقوض أيضًا عمليات الوساطة وصنع السلام الدولية، وتتحمّل إسرائيل التبعات الكاملة لهذا الاعتداء.

وأشاد البيان بالموقف الحضاري والحكيم والمسؤول الذي انتهجته دولة قطر في تعاملها مع هذا الاعتداء الغادر، وبالتزامها الثابت بأحكام القانون الدولي، وإصرارها على صون سيادتها وأمنها والدفاع عن حقوقها بالوسائل المشروعة كافة.

ورفض البيان كذلك وبشكل مطلق التهديدات الإسرائيلية المتكررة بإمكانية استهداف دولة قطر مجددًا، أو أي دولة عربية أو اسلامية، ونعتبرها استفزازًا وتصعيدًا خطيرًا يهدد السلم والأمن الدوليين. ونحث المجتمع الدولي على إدانتها بأشد العبارات واتخاذ الإجراءات الرادعة الكفيلة بوقفها.

ودعمت دول القمة الجهود التي تبذلها الدول التي تقوم بدور الوساطة، وفي مقدمتها دولة قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل وقف العدوان على قطاع غزة، والتأكيد في هذا السياق على الدور البنّاء الذي تضطلع به دولة قطر، وما تقوم به من جهود مقدّرة في مجال الوساطة وما يترتب عليها من آثار إيجابية في دعم مساعي إرساء الأمن والاستقرار والسلام، كما أشادت بالمبادرات المتعددة التي تبذلها دولة قطر على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما في ميادين المساعدات الإنسانية ودعم التعليم في الدول النامية والفقيرة، بما يعزز مكانتها كطرف فاعل وداعم للسلام والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد البيان الختامي الرفض القاطع لمحاولات تبرير هذا العدوان تحت أي ذريعة كانت، والتشديد على أنّه يشكّل انتهاكًا سافرًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويستهدف بصورة مباشرة تقويض الجهود والوساطات القائمة الرامية إلى وقف العدوان على قطاع غزة.

قمة الدوحة ترحب بالرؤية المشتركة للأمن في المنطقة

رحب البيان الختامي الصادر عن القمة العربية الإسلامية المشتركة بإصدار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قرار «الرؤية المشتركة للأمن والتعاون في المنطقة»، وأكد مفهوم الأمن الجماعي والمصير المشترك للدول العربية الإسلامية وضرورة الاصطفاف ومواجهة التحديات والتهديدات المشتركة، فضلا عن أهمية بدء وضع الآليات التنفيذية اللازمة لذلك، مع التشديد على أن محددات لأي ترتيبات إقليمية في المستقبل يتعين أن تراعي تكريس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعلاقات حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والمساواة في الحقوق والواجبات دون تفضيل دولة على أخرى، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة، مع ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لجميع الأراضي العربية، وتجسيد الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧، وإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وأكدت الدول المشاركة ضرورة الوقوف ضد مخططات إسرائيل لفرض أمر واقع جديد في المنطقة، والتي تشكل تهديداً مباشراً للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، وضرورة التصدي لها.

وأكد البيان الختامي إدانة أي محاولات إسرائيلية لتهجير الشعب الفلسطيني، تحت أي ذريعة أو مسمّى، من أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار ذلك جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وسياسة تطهير عرقي مرفوضة جملةً وتفصيلاً. وشدد البيان على ضرورة تنفيذ الخطة العربية الإسلامية لإعادة الاعمار بشقيها السياسي والفني، والشروع في إعادة إعمار قطاع غزة في أسرع وقت، مع دعوة المانحين الدوليين إلى تقديم الدعم اللازم، وحثّهم على المشاركة الفاعلة في مؤتمر إعادة إعمار غزة المزمع استضافته في القاهرة فور التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وأدان البيان السياسات الإسرائيلية التي تسببت في كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث يُستخدم الحصار والتجويع وحرمان المدنيين من الغذاء والدواء كسلاح حرب ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. وشدد على أن هذه الممارسات تشكّل جريمة حرب مكتملة الأركان، تستوجب تحرّكًا عاجلًا من المجتمع الدولي لوضع حد لها، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون قيود إلى جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحذرت القمة من التبعات الكارثية لأي قرار من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، والتصدي له باعتباره اعتداءً سافراً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونسفا لكل جهود تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وأكدت كذلك ضرورة تحرك المجتمع الدولي العاجل لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في المنطقة ووقف انتهاكاتها المستمرة لسيادة الدول وأمنها واستقرارها، وذلك في إطار احترام قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مع التحذير من التبعات الخطيرة لاستمرار عجز المجتمع الدولي عن لجم العدوانية الإسرائيلية، وآخرها العدوان على دولة قطر، وما تزال مستمرة وتصعد في عدوانها الوحشي على قطاع غزة المحتل، فضلاً عن ممارساتها الاستيطانية غير الشرعية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس المحتلة.

دعوة العالم لاتخاذ تدابير قانونية تمنع إسرائيل من مواصلة جرائمها

دعت القمة العربية – الإسلامية المشتركة جميع الدول إلى اتخاذ كافة التدابير القانونية والفعالة الممكنة لمنع إسرائيل من مواصلة أعمالها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى إنهاء إفلاتها من العقاب، ومساءلتها عن انتهاكاتها وجرائمها، وفرض العقوبات عليها، وتعليق تزويدها بالأسلحة والذخائر والمواد العسكرية أو نقلها أو عبورها، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج، ومراجعة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها، ومباشرة الإجراءات القانونية ضدها.

كما دعت القمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النظر في مدى توافق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مع ميثاقها، بالنظر إلى الانتهاكات الواضحة لشروط العضوية والاستخفاف المستمر بقرارات الأمم المتحدة، مع التنسيق في الجهود الرامية إلى تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

وأكد البيان الختامي للقمة على أهمية الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باعتبارها المرجعية الأساسية لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ورفض الخطاب الإسرائيلي الذي يوظف الإسلاموفوبيا والترويج لا لشرعنة استمرار ممارسات الانتهاكات الإسرائيلية لتبني سياسات خارج القانون الدولي بما في ذلك استمرار الإبادة ومشاريع الاستيطان في الضفة الغربية، وكذلك توظيفه لتشويه صورة الدول العربية والإسلامية.

ورحب البيان باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلان نيويورك» بشأن تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، باعتباره تعبيراً واضحاً عن الإرادة الدولية الداعمة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، مشيدا بالجهود التي بذلتها كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية والتي أسهمت في اعتماد هذا الإعلان.

كما رحب البيان بانعقاد مؤتمر حل الدولتين برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، والدعوة إلى تكاتف الجهود الدولية لضمان الاعتراف الواسع بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأشاد بالدور المحوري الذي يضطلع به ممثلو الدول العربية والإسلامية الأعضاء في مجلس الأمن، وفي مقدمتهم الجزائر، الصومال، وباكستان، في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما ثمن إسهامهم الفعال في الدعوة وتأمين انعقاد الجلسة الطارئة لمجلس الأمن المخصصة للتصدي للعدوان الإسرائيلي على دولة قطر.

وأكدت القمة دعم الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في القدس والتي أكد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣، والتأكيد أن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ الف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول اليه.

وأكدت القمة على ضرورة العمل على تثبيت المقدسيين على ارضهم، ودعم لجنة القدس برئاسة جلالة. الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية وذراعها التنفيذي وكالة بيت مال القدس الشريف.

كما أكدت أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق بتجاوز القضية الفلسطينية أو محاولات تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، أو من خلال العنف واستهداف الوسطاء، بل من خلال الالتزام بمبادرة السلام

الأمين العام يرحب بالجهود السعودية نحو الاعتراف الدولي بفلسطين

رحب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالبيان المشترك الصادر عن المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، بصفتهما رئيسَي المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، ٢٢ سبتمبر الماضي، كما رحّب بالتعهدات والقرارات التاريخية التي اتخذتها الدول خلال انعقاد المؤتمر والتي تضمنت اعتراف كلٍّ من أستراليا وبلجيكا وكندا ولوكسمبورغ ومالطا والبرتغال والمملكة المتحدة والدنمارك وأندورا وموناكو وسان مارينو، إلى جانب فرنسا، بدولة فلسطين، وجدد الامين العام دعوة المنظمة إلى الدول التي لم تعترف حتى الآن بدولة فلسطين للقيام بذلك.

ونوه الأمين العام بهذا الاعتراف الذي يشكل التزاما تاريخيا بتحقيق العدالة والسلام القائم على القانون الدولي ورؤية حل الدولتين ودعما للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة ودعا الى ترجمة هذه القرارات إلى تدابير فورية وملموسة لوقف الإبادة الجماعية، وإنهاء الاحتلال والاستيطان الاستعماري والمساءلة عن جميع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وأعرب السيد حسين إبراهيم طه، عن تقديره الكبير للمملكة العربية السعودية، وجمهورية فرنسا على رئاستهما المشتركة المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة ٢٨-٣٠ يوليو الماضي.

جاء ذلك في مستهل كلمة الأمين العام التي تلاها نيابة عنه السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، مؤكدا أن هذا الاجتماع التاريخي يجسد التزاما جماعيا بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين.

كما جدد الأمين العام دعم المنظمة الثابت للقضية الفلسطينية بوصفها قضية مركزية ذات أبعاد سياسية وتاريخية وإنسانية.

وأكد الأمين العام ان المنظمة تشارك المجتمع الدولي التزامه، طوال عقودٍ من الزمن، دعم رؤية حل الدولتين بوصفها السبيل الوحيد لحل النزاع، مؤكدا ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإمتثال لها، باعتبار ذلك التزاما سياسيا وقانونيا ثابتا، وركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وأكد الأمين العام أن جميع جرائم إسرائيل، قوة الاحتلال، المنهجة من عدوان وإبادة جماعية وتدمير وتشريد وتجويع وحصار على قطاع غزة، إلى جانب سياساتها غير القانونية المتمثلة في التوسع الاستيطاني وعمليات الضم والتطهير العرقي، فضلا عن خطط فرض سيادتها المزعومة على الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة واستهداف الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، تشكل في مجملها انتهاكات صارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وجدد الأمين العام الدعوة إلى ضرورة وضع حد لجميع هذه الانتهاكات، وفرض وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وتوفير مساعدات إنسانية كافية ومستدامة، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، والإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بشكل غير قانوني لتمكين الحكومة الفلسطينية من الوفاء بإلتزاماتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، كما أكد ضرورة تنفيذ الخطة العربية الإسلامية لإعادة إعمار قطاع غزة.

وجدد الأمين العام التأكيد على التزام المنظمة الراسخ بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "الأونروا"، داعيا إلى توفير الدعم السياسي والتمويل المستدام والحماية القانونية لها.

المنظمة تشارك في "الوزاري الدولي" لتنفيذ حل الدولتين بنيويورك

شارك سعادة يوسف بن محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلام في الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، تحت عنوان «تحويل الالتزامات إلى أفعال لا رجعة فيها: إنهاء الحرب وتحقيق دولة فلسطينية ذات سيادة من أجل السلام والأمن الإقليميين»، وذلك يوم ٢٤ سبتمبر الماضي، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والذي انعقد برئاسة مشتركة لكل من صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، والسيد إسبن بارث إيدي، وزير خارجية النرويج، وكايا كالاس، ممثلة السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي وبحضور عدد كبير من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

وفي كلمته خلال الاجتماع، رحب سعادة الأمين العام المساعد يوسف الضبيعي باستئناف أعمال المؤتمر، وثمن قرار الدول التي اعترفت بدولة فلسطين وحث بقية الدول على ان تحذو حذوها بدعم عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. كما جدد دعوة المنظمة إلى وضع حد لجميع الانتهاكات الإسرائيلية، وفرض وقف فوري ودائم لإطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، والانسحاب الكامل من قطاع غزة.

كما أكد الأمين العام المساعد التزام المنظمة الراسخ بالعمل مع جميع الشركاء الدوليين لاتخاذ خطوات عملية لتنفيذ حل الدولتين ومتابعة مضمون إعلان نيويورك، مما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك انطلاقًا من دعمها الكامل لإيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية استنادًا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأكد المشاركون في كلماتهم على ضرورة القيام بخطوات عملية لتنفيذ حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة.

في غضون ذلك،

أعربت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن التطورات في قطاع غزة عن الإدانة الشديدة ورفضها القاطع لإعلان اسرائيل نيتها فرض السيطرة العسكرية الكاملة على قطاع غزة، واعتبرت الإعلان تصعيدًا خطيرًا ومرفوضًا، وانتهاكًا للقانون الدولي، ومحاولة لتكريس الاحتلال غير الشرعي وفرض أمر واقع بالقوة يتنافى مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأكدت اللجنة أن هذا التوجه المعلن من جانب اسرائيل يأتي استمرارا لانتهاكاتها الجسيمة القائمة على القتل والتجويع ومحاولات التهجير القسري وضم للأرض الفلسطينية وإرهاب المستوطنين وهي جرائم قد ترقى لأن تكون جرائم ضد الإنسانية، كما أنها تبدد أي فرصة لتحقيق السلام، وتقوّض الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للتهدئة وإنهاء الصراع، وتضاعف من الانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني، الذي يواجه على مدار ٢٢ شهرا، عدوانًا وحصارًا شاملاً طال كافة مناحي الحياة في قطاع غزة وانتهاكات خطيرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وإزاء هذا التطور الخطير، شددت اللجنة على ضرورة الوقف الفوري والشامل للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ووقف الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين والبنية التحتية في القطاع والضفة الغربية والقدس الشرقية.

ومطالبة إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بالسماح العاجل وغير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

ترحيب إسلامي: إعلان نيويورك لتنفيذ حل الدولتين

رحبت منظمة التعاون الإسلامي بالقرار التاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم اعتماده، ١٢ سبتمبر الماضي بأغلبية ساحقة، المتضمن إعلان نيويورك ومرفقاته الصادر عن «المؤتمر الدولي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين»، ما يشكل إجماعاً والتزاماً دولياً على العمل تجاه قيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وثمنت المنظمة الدور الريادي الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية وفرنسا لرئاستهما أعمال المؤتمر ولجهودهما الحثيثة والمشتركة في حشد الدعم لتبني الوثيقة الختامية وصياغتها بالتشاور مع رؤساء مجموعات العمل.

كما أعربت المنظمة عن فائق شكرها لجميع الدول التي شاركت في رعاية هذا القرار وصوتت لصالح اعتماده في الجمعية العامة مجسدة بذلك دعمها للسلام والعدالة والشرعية الدولية.

كما دعت المنظمة جميع الدول إلى الاضطلاع بمسؤولياتها والانتقال فوراً إلى التنفيذ الفعلي للإجراءات الواردة في «إعلان نيويورك»، بما في ذلك الاعتراف الكامل بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، والضغط على إسرائيل، قوة الاحتلال، لوقف جرائم الاحتلال والعدوان والاستيطان والتهجير والتدمير والتجويع بحق الشعب الفلسطيني.

وجددت المنظمة التزامها بالعمل والتعاون مع جميع الأطراف الدولية لضمان تنفيذ هذا الإعلان، بما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

في ٢٥ مايو الماضي، عقد أعضاء اللجنة الوزارية المكلّفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية بشأن التطورات في قطاع غزة، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وبحضور معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، ودولة رئيس وزراء فلسطين وزير الخارجية الدكتور محمد مصطفى، ومعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج في جمهورية مصر العربية الدكتور بدر عبد العاطي، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، ونائب وزير خارجية جمهورية تركيا الدكتور نوح يلماز، اجتماعاً موسعاً مع مجموعة مدريد، وعدد من الدول الأوروبية، وذلك في العاصمة الإسبانية مدريد.

وبحث الاجتماع، تطورات الأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية، والجهود الدولية الرامية إلى إيقاف الحرب وإنهاء المعاناة الإنسانية في القطاع، كما ناقش الاجتماع التحضيرات الجارية للمؤتمر الدولي رفيع المستوى من أجل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيُعقد في مقر الأمم المتحدة خلال شهر يونيو المقبل بمدينة نيويورك، برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية.

وأكد أعضاء اللجنة الوزارية على أهمية التعاون المشترك لإنجاح المؤتمر الدولي رفيع المستوى من أجل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، وذلك عبر تقديم التزامات واضحة وخطوات ودعم ملموس سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني.

اللجنة الوزارية تدين مصادقة الكنيست على قرار يدعو لضم الضفة الغربية

شهدت اللجنة الوزارية المكلفة تحركات عديدة خلال الأشهر الماضية، فقد أعرب وزراء خارجية اللجنة العربية الإسلامية بشأن غزة عن رفضهم القاطع للتصريحات الصادرة عن إسرائيل بشأن تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تحت أي ذرائع أو مسميات. كما أدانوا السياسات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه عبر توسيع العمليات العسكرية في قطاع غزة، وفرض الحصار والتجويع كأدوات حرب، والاستهداف المتكرر للمدنيين والبنية التحتية المدنية، والسعي إلى إطالة أمد النزاع وتوسيع نطاقه بما يشكل تهديدًا للسلم والأمن الإقليمي الدوليين. وجدد الوزراء إدانتهم للإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك التوسع الاستيطاني، وعنف المستوطنين، وهدم المنازل، والاستيلاء على الأراضي.

كما أدانوا وبأشد العبارات مصادقة الكنيست الإسرائيلي على الإعلان الداعي إلى فرض ما يسمى بـ «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية المحتلة، وتعتبره خرقاً سافراً ومرفوضاً للقانون الدولي، وانتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٣٣٨ (١٩٧٣)، و٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تؤكد جميعها بطلان جميع الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى شرعنة الاحتلال، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وجددت اللجنة التأكيد على أن إسرائيل لا تملك أي سيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتؤكد أن هذا التحرك الإسرائيلي الأحادي لا يترتب عليه أي أثر قانوني، ولا يمكن أن يغير من الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشرقية، التي تبقى جزءاً لا يتجزأ من تلك الأرض. كما تشدد على أن مثل هذه الإجراءات الإسرائيلية من شأنها فقط تأجيج التوتر المتزايد في المنطقة، الذي تفاقم بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما خلّفه من كارثة إنسانية في القطاع.

كما كانت اللجنة قد رحبت بالبيان المشترك الصادر عن قادة المملكة المتحدة وجمهورية فرنسا وكندا، بشأن الوضع في غزة والضفة الغربية، والدعوة إلى إنهاء الحرب على غزة، والسماح الفوري بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

واتفقت اللجنة مع الموقف الرافض الذي عبّر عنه القادة الثلاثة بشأن العمليات العسكرية والاعتداء الشامل والمستمر على السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار الحصار الاسرائيلي وعدم السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وتدعو إلى تدفق فوري ومستدام وواسع النطاق للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى جميع المحتاجين في غزة، فقد دفع الحرمان المتعمد من الإمدادات الحيوية، واستخدام المساعدات الإنسانية كسلاح، بالسكان إلى حافة المجاعة.

وأكدت اللجنة أن الحصار الإسرائيلي يشكّل انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، والمعاهدات، وللقانون الدولي الإنساني. كما يسهم في تفاقم الكارثة الإنسانية المتعمدة في قطاع غزة، ويشكّل تهديدًا جسيمًا لأمن واستقرار المنطقة، وقالت إن على إسرائيل أن تقوم بالسماح وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية دون عوائق من كافة الطرق البرية والمعابر، مع الاستفادة من آليات إيصال المساعدات عبر الجو والبحر لمعالجة الأوضاع الكارثية في غزة، فلا يمكن قبول أي مبرر لتجويع الشعب الفلسطيني في غزة وحرمانهم من المساعدات الإنسانية واحتياجاتهم الإنسانية الأساسية.

وفي هذا السياق، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء عزم إسرائيل السماح بما وصفته بـ«إيصال محدود للمساعدات» إلى قطاع غزة، وخلقها لنموذج جديد لتوزيع المساعدات، يتعارض مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي، ويهدف إلى تعزيز السيطرة على المواد المنقذة للحياة كجزء من استراتيجية عسكرية، كما نبّهت إلى ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين.

"الوزارية المكلّفة" تلتقي ممثلة الاتحاد الأوروبي لبحث الوضع في غزة

عقدت اللجنة الوزارية المكلّفة من القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية بشأن التطورات في قطاع غزة، اجتماعا مع الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية السيدة كايا كالاس في العاصمة المصرية القاهرة، بحضور صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ومعالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر، ودولة رئيس وزراء فلسطين ووزير الخارجية الدكتور محمد مصطفى، ومعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، وسعادة وزير خارجية مملكة البحرين الدكتور عبداللطيف الزياني، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية الدكتور بدر عبدالعاطي، ومعالي وزير خارجية الجمهورية التركية هاكان فيدان، ومعالي وزير خارجية جمهورية إندونيسيا سوغيونو، ومعالي وزير الدولة بوزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة خليفة شاهين المرر، والقائم بأعمال سفارة جمهورية نيجيريا في القاهرة أديسوي ساموتو، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه.

وناقش الأطراف التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء انهيار وقف إطلاق النار في غزة وما أسفر عن ذلك من سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين جراء الغارات الجوية الأخيرة.

وأدانوا استئناف الأعمال العدائية واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، ودعوا إلى العودة الفورية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وهو الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ يناير الماضي، والذي تم برعاية مصرية قطرية أمريكية، وأكدوا ضرورة التقدم نحو المرحلة الثانية من الاتفاق بهدف تنفيذه الكامل، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الرهائن، وإنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٧٣٥.

ودعا الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي. وأكدوا أن ذلك يشمل ضمان سرعة نفاذ المساعدات الإنسانية، وبشكل مستدام ودون عوائق إلى قطاع غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى جميع أنحاء القطاع. وطالبوا في هذا السياق برفع جميع القيود التي تعيق نفاذ المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى استعادة جميع الخدمات الأساسية في القطاع، وبصورة فورية بما في ذلك إمدادات الكهرباء، وبما يشمل تلك الخاصة بمحطات تحلية المياه.

ورحب الأطراف بخطة التعافي وإعادة الإعمار العربية التي قُدمت في قمة القاهرة في ٤ مارس الماضي، والتي اعتمدتها بعد ذلك منظمة التعاون الإسلامي ورحب بها المجلس الأوروبي.

وأكدوا أن الخطة المشار إليها تضمن بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، وشددوا على رفضهم القاطع لأي نقل أو طرد للشعب الفلسطيني خارج أرضه، من غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما حذروا من العواقب الوخيمة التي ستترتب على مثل هذه الأعمال.

وأكد الأطراف في هذا الصدد أهمية دعم مؤتمر التعافي وإعادة الإعمار المبكر في غزة، والمقرر عقده في القاهرة بمشاركة الأطراف المعنية، ودعوا المجتمع الدولي إلى العمل على حشد الموارد التي سيُعلن عنها خلال المؤتمر، وذلك لمواجهة الوضع الكارثي في غزة.

سعي متواصل لـ«الوزارية» لوقف العدوان الإسرائيلي

عقد وفد اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن التطورات في قطاع غزة، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في ٢٩ مايو الماضي بحضور معالي رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، ودولة رئيس وزراء فلسطين وزير الخارجية الدكتور محمد مصطفى، ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير خارجية الجمهورية التركية السيد هاكان فيدان، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، جلسة مباحثات رسمية مع معالي وزير خارجية مملكة إسبانيا السيد خوسيه مانويل ألباريس، وذلك في العاصمة مدريد.

وبحث الاجتماع الجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومدينة رفح ومحيطها، وأهمية الوقف الفوري لإطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة لجميع أنحاء القطاع.

وثمن أعضاء اللجنة الوزارية اعتراف إسبانيا بالدولة الفلسطينية نصرةً لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في العيش بكرامة وحرية في دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، كما استعرض الاجتماع جهود اللجنة الوزارية الداعمة لمسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ حل الدولتين وذلك في ضوء مبادرة السلام العربية، والمبادرات الدولية ذات الصلة.

وشددت اللجنة على أهمية اتخاذ المجتمع الدولي خطوات عاجلة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما يكفل العودة إلى مسار السلام بما يحقق السلام العادل والشامل ويحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ويحقق الأمن في المنطقة.

وأكدت أهمية وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية الأحادية اللاقانونية واللاشرعية في الضفة الغربية، وأهمية تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على الجرائم التي يرتكبها بحق المدنيين العزل.

في غضون ذلك، استقبل دولة السيد بيدرو سانشيز رئيس وزراء مملكة إسبانيا، في ٢٩ مايو الماضي، وفد اللجنة الوزارية، حيث ثمنت اللجنة في بداية الاستقبال اعتراف إسبانيا بدولة فلسطين، والتزامهم باستمرار تقديم جميع سبل الدعم لتفعيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية بما يكفل تلبية استحقاقات الشعب الفلسطيني ويخدم الأمن والسلم في المنطقة والعالم في مواجهة التطرف وتفشي العنف واستمرار الانتهاكات للقانون الدولي.

واستعرض الاجتماع جهود اللجنة الداعمة لمسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والحاجة الماسة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في ضوء مبادرة السلام العربية، والمبادرات الدولية ذات الصلة.

وبحث الاجتماع، الجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومدينة رفح ومحيطها، وأهمية الوقف الفوري لإطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة لجميع أنحاء القطاع.

وتطرق الاجتماع، إلى آليات معالجة الكارثة الإنسانية التي يواجهها قطاع غزة، ووقف جميع الإجراءات الإسرائيلية الأحادية اللاقانونية واللاشرعية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يحقق السلام العادل والشامل ويحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ويحقق الأمن في المنطقة.

البداية: اللجنة الوزارية تبدأ جولة عالمية لوقف العدوان على غزة

ترأس صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية، التي ترأس بلاده القمتين العربية والإسلامية الحالية، وفدا عربيا – إسلاميا ضم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، للقيام بجولة شملت عددا من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وغيرها من الدول والمنظمات الدولية المعنية، لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وجاء تشكيل الوفد تنفيذا لقرارات القمة العربية الإسلامية المشتركة التي عقدت في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

وشارك في التحرك العربي – الإسلامي، معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر، ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية السابق السيد سامح شكري، ومعالي وزير الخارجية والمغتربين السابق في دولة فلسطين، السيد رياض المالكي، ومعالي وزير خارجية جمهورية تركيا السيد هاكان فيدان، ومعالي وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا السابقة السيدة ريتنو مارسودي، ومعالي وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية السيد يوسف مايتاما توجار، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه.

وجاء هذا التحرك باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة بغية الوصول لوقف فوري لإطلاق النار على قطاع غزة، والضغط بغية البدء بعملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق سلام دائم وشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة، واتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف جرائم سلطات الاحتلال الاستعمارية ضد الإنسانية، مع تأمين ممرات إغاثية عاجلة لتجنب وقوع كارثة إنسانية في قطاع غزة المحاصر.

> أكد أعضاء اللجنة أهمية الوقف الفوري للتصعيد العسكري، والتهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية الضرورية، لتجنب تفشي الكارثة الإنسانية في قطاع غزة

وعقدت اللجنة الوزارية في باكورة جولتها اجتماعاً مع نائب الرئيس الصيني، السيد هان جينغ، وذلك في قاعة الشعب الكبرى بالعاصمة بكين. وثمن السيد هان جينغ، الجهود العالية للقمة المشتركة، وما نتج عنها من قرارات تهدف لخفض التصعيد وحماية المدنيين واستعادة جهود السلام، مؤكداً دعم بلاده لجهود اللجنة الوزارية. وقال هان جينغ إن بلاده تعمل منذ اندلاع الأزمة على الدفع وبقوة في اتجاه وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، والسماح بالإغاثة الإنسانية، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن الصين حريصة على التنسيق والعمل مع الدول العربية والإسلامية لوقف إطلاق النار.

وبدورهم أشاد أعضاء اللجنة بالمواقف التي اتخذتها الصين فيما يتعلق بالأزمة في القطاع التي تتطابق مع المواقف العربية والإسلامية، مشيرين للدور الإيجابي الذي قامت به الصين في مجلس الأمن باتجاه وقف إطلاق النار في القطاع.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية الوقف الفوري للتصعيد العسكري، والتهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وتأمين ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية العاجلة، وإعادة إحياء مسار عملية السلام وفقاً للقرارات الدولية، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

والتقت اللجنة بوزير الخارجية الصيني، السيد وانغ يي، في بكين، حيث رحب الأخير بأعضاء اللجنة، مؤكداً دعم بلاده للدعوة الصادرة عن قمة الرياض لحل الدولتين وفقاً للقرارات الدولية، كما دعا المجتمع الدولي للتحرك لإنهاء الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

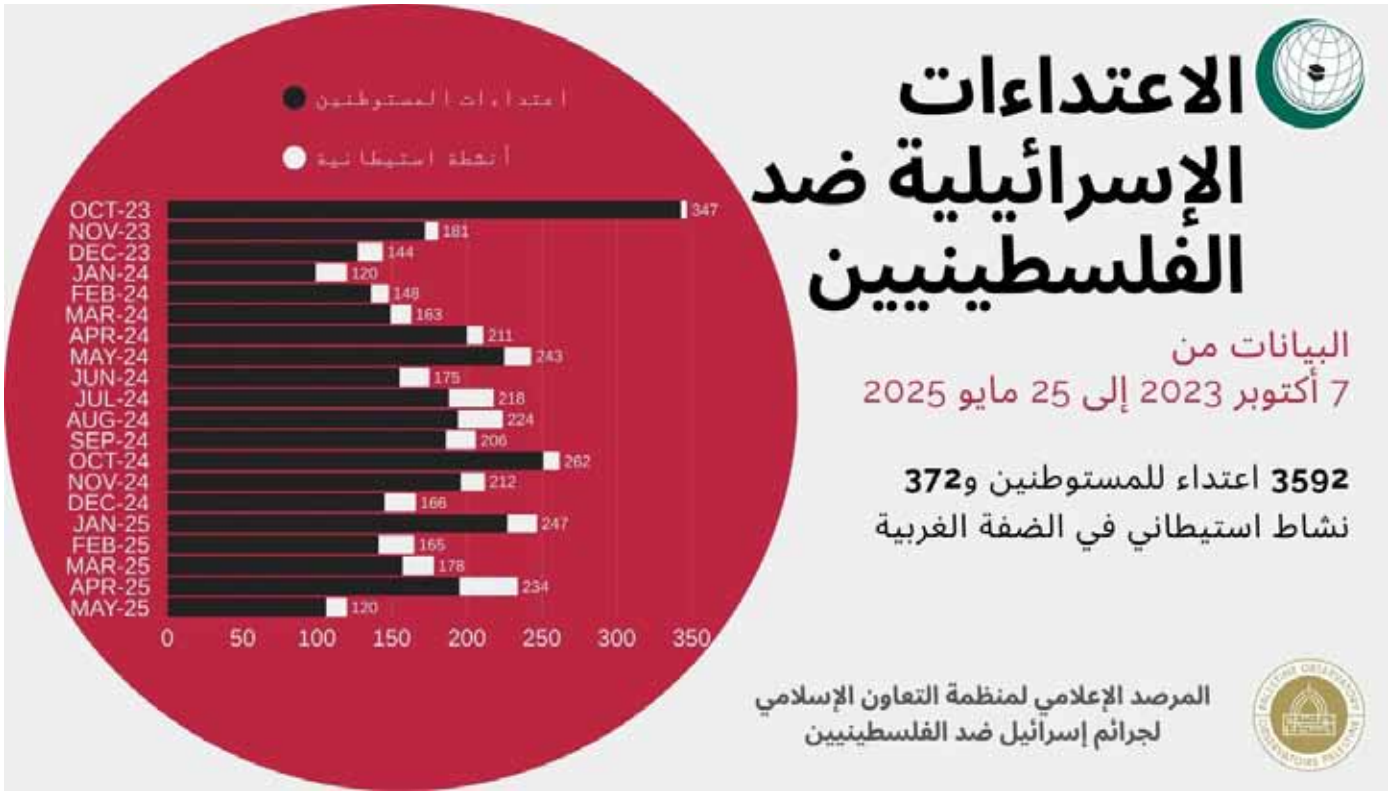

المرصد: تدمير ٨٠٪ من قطاع غزة والجرائم مستمرة في الضفة الغربية

منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وحتى السابع من أكتوبر ٢٠٢٥، دمرت قوات الاحتلال ٨٠٪ من البنى التحتية في قطاع غزة بشكل كامل وذلك وفقا للأمم المتحدة، وقتلت قرابة السبعين ألف فلسطيني، وجرحت أكثر من ١٨٠ ألف فلسطيني آخر، منهم الآلاف ممن أصيبوا بإعاقات دائمة سوف تؤثر على حياتهم بشكل مستمر.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، تابع المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها تحت اسم "عملية مركبات جدعون – ٢"، والتي كانت تهدف إلى إعادة احتلال مدينة غزة بعد تدميرها بالكامل، ولأن قوات الاحتلال كانت قد قصفت المدينة مئات المرات قبل اجتياحها أخيرا، فقد كان الهدف المتوقع من هذه العملية العدوانية، هو استهداف النازحين القاطنين في الخيام ومدارس الإيواء، وأسفر العدوان الذي شكل الجزء الأخير من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، السبب الرئيس لتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين قسرا، والذين فروا على أقدامهم مصطحبين أطفالهم ونساءهم وكبار السن وبعض مقتنياتهم.

وبدأت قوات الاحتلال في ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، العملية العسكرية عبر إحداث قصف منهجي للمباني العالية، وإلقاء قنابل حارقة على أسطح المنازل وسيارات الفلسطينيين كتطويق ناري لإجبار سكان مدينة غزة على مغادرتها إلى الجنوب، وقصفت خلال الفترة التي وثقها المرصد، مستشفى شهداء الأقصى، وقتلت قرابة الـ ٢٥٠ صحفيا أثناء تأديتهم مهام عملهم مما يشكل جريمة مزدوجة ضد الإنسانية وكتما للحقيقة وتغييبا لها.

وجرى ذلك بعد حصار خانق وعملية تجويع استمرت عامين، ومنع لدخول العلاج وكل مستلزمات المستشفيات بما فيها الوقود، وبعد تدمير ٨٠٪ من القطاع الصحي، وقتل كثير من كوادره، واعتقالهم، والتضييق عليهم وعلى أطقم الدفاع المدني، واستهدافه بشكل متواصل، ومنع حركته.

وفي غضون عامين، بلغ عدد الجرائم الإسرائيلية في مختلف المناطق الفلسطينية، قرابة الـ ٣٤٠ ألف جريمة تراوحت بين القتل قصفا وبقذائف الطائرات والمدافع، وجرحا، واعتقالا، وهدما، ومصادرة الممتلكات والأراضي، وحرق واستيطان، واقتحامات طالت مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية، وانتهاكات جسيمة بحق المسجد الأقصى المبارك الذي تعرض لـ ٦٢٠ اقتحاما على مدى عامين كاملين، بالإضافة إلى الانتهاكات بحق الحرم الإبراهيمي الذي شهد مصادرة ٢٤٤ مترا مربعا من مساحته لصالح المستوطنين الإسرائيليين، بالإضافة إلى الاعتداء ومداهمة المساجد والكنائس في الأرض الفلسطينية.

وبلغ مجموع حالات الاعتقال في الضفة الغربية طوال العامين منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى ٧ أكتوبر ٢٠٢٥، ٢٥٥٨٧ حالة اعتقال تركزت في محافظات نابلس والخليل ورام الله، بالإضافة إلى تعرض الضفة الغربية إلى ٥١٩٥ اعتداء من قبل المستوطنين الذين زادوا من وتيرة اعتداءاتهم وجرائمهم ضد الفلسطينيين بشكل غير مسبوق.

وكما حصل في الأعوام السابقة، فقد بدأت قوات الاحتلال والمستوطنون كذلك في حملة اعتداءات ممنهجة ضد موسم قطاف الزيتون في بلدات وقرى الضفة الغربية، والذي يشكل أبسط هذه الاعتداءات إقفال الطرق المؤدية إلى حقول الزيتون، وتنتهي بإطلاق النار على المزارعين والاعتداء عليهم أثناء جني محاصيل الزيتون، واقتلاع وقطع أشجار الزيتون وإحراقها وسرقة محاصيل الزيتون.

"الوزاري الطارئ": دعوة لتحرك دولي عاجل لوقف العدوان الإسرائيلي

دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، إلى مضاعفة الجهود على مختلف الجبهات في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي المستمرة، في الأرض الفلسطينية وخصوصا في قطاع غزة. جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقدة في ٢٥ أغسطس الماضي في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة لمناقشة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني.

كما حذر الأمين العام من خطورة إعلان إسرائيل، قوة الاحتلال، نيتها فرض السيطرة العسكرية الكاملة على قطاع غزة، والتصريحات العنصرية لرئيس وزرائها بشأن ما يسميه "رؤية إسرائيل الكبرى"، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة لكسر الحصار والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية.

وجدد الأمين العام رفض وإدانة المنظمة سياسة الاستيطان الاستعماري في الأرض الفلسطينية التي كان آخرها الموافقة على خطة توسيع الاستيطان في منطقة E١ بمدينة القدس المحتلة، وجريمة استهداف الاحتلال الإسرائيلي للصحفيين بشكل ممنهج في قطاع غزة، مؤكدا أن ذلك يستوجب الملاحقة القانونية وفق القانون الجنائي الدولي.

وشدد الأمين العام من ناحية أخرى على دعم المنظمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "الأونروا" التي تضطلع بدور حيوي لخدمة اللاجئين الفلسطينيين. كما دعا إلى مواصلة الجهود الرامية لتحقيق وقف إطلاق النار، وضمان عودة النازحين، وانسحاب قوات الاحتلال، والمضي في التحضيرات لعقد مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة في القاهرة.

كما رحب الأمين العام في كلمته بنتائج المؤتمر رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، الذي عُقد برئاسة المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية في نيويورك، داعيا جميع الدول إلى اعتماد الوثيقة الختامية. كما رحب بإعلان عدة دول الاعتراف بدولة فلسطين. وحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، وأن تدعم عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

وشهدت الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من معالي وزير خارجية الجمهورية التركية السيد هاكان فيدان، ومعالي الوزير سرين مودو نديايي وزير الخارجية والتعاون الدولي والغامبيين في الخارج بجمهورية غامبيا، ورئيس اللجنة الوزارية العربية الإسلامية صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ومعالي الوزير رياض منصور، مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة.

وأعلن الاجتماع رفضه وإدانته الشديدة إعلان اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، خطتها فرض الاحتلال، للاحتلال والسيطرة العسكرية الكاملة على قطاع غزة وأي مخططات تستهدف تهجير الشعب الفلسطيني تحت أي مسميات، واعتبر ذلك تصعيدًا خطيرًا ومرفوضًا ومحاولة لتكريس الاحتلال غير الشرعي وفرض أمر واقع بالقوة، ضمن تحركات غير شرعية تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والرأي الاستشاري والتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية.

وأكد الاجتماع أن جميع الجرائم التي ترتكبها اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المتمثلة في العدوان والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والحصار غير القانوني على قطاع غزة، واستخدام التجويع كسلاح حرب، وغيرها من سياسات الاستيطان الاستعماري، وإرهاب المستوطنين وتطرفهم، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومحاولات ضم الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ترقى إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وجريمة إبادة جماعية تستدعي المساءلة والمحاسبة وفق القانون الجنائي الدولي.

دول منظمة التعاون الإسلامي تدين "رؤية إسرائيل الكبرى"

أكدت الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت لمناقشة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني على أهمية القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية على أساس أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، انتهكت اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وإجراءات متابعة الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، لضمان مساءلة الاحتلال، عن جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها ويرتكبها في دولة فلسطين.

وأدان القرار ورفض بأشد العبارات التصريحات غير المسؤولة والمتغطرسة لرئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بشأن ما يسمى «رؤية إسرائيل الكبرى»، باعتبارها امتداداً لخطاب التطرف والتحريض والعدوان على سيادة الدول وانتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليمي والدولي، وتأتي في إطار محاولة اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، التهرب من التزاماتها الدولية، واستمرار انكار وانتهاك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضم الأرض الفلسطينية، ويحذر من تداعيات ذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأدانت الجلسة بشدة الاستهداف المتعمد والمنهجي للبنية التحتية المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك تدمير سلاسل الإمداد الغذائي ومرافق المياه والخدمات الطبية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما ساهم بشكل مباشر في تفشي المجاعة وحدوث كارثة إنسانية من صنع الإنسان.

وحملت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن جرائم الإبادة الجماعية والكارثة الإنسانية غير المسبوقة، والمجاعة التي يشهدها قطاع غزة، وطالبتها بفتح جميع المعابر وبالسماح العاجل وغير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبشكل كاف إلى قطاع غزة، بما يشمل الاحتياجات الكافية من الغذاء والدواء والوقود، وضمان حرية عمل وكالات الإغاثة والمنظمات الدولية والإنسانية، وعلى رأسها منظمة الاونروا، ودعت إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكد الاجتماع أن استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في هذا النهج التصعيدي يقوّض فرص التوصل إلى تسوية عاجلة، ويعرّض أمن واستقرار المنطقة لمزيد من المخاطر، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والسياسية والإنسانية لوقف هذه السياسات.

أكدت قرارات الجلسة أهمية وضرورة تعامل المجتمع الدولي بمسؤولية إزاء ما ورد في نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والمعتمد من منظمة الأمم المتحدة بشأن حدوث مجاعة في قطاع غزة لأول مرة وبشكل رسمي من منظمة دولية، وحملت الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذه الجريمة وتداعياتها.

الوزاري الاستثنائي يدين استهداف الصحفيين في غزة

أعرب القرار الصادر عن الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت لمناقشة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني عن إدانته بشدة جريمة اغتيال الصحفيين والإعلاميين الاخيرة في قطاع غزة، وأكد أن ذلك يشكل جريمة حرب، واعتداء على حرية الصحافة ضمن سلسلة انتهاكات اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المنهجة ضد وسائل الإعلام والعاملين فيها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والتي أدت إلى استشهاد ٢٤٠ صحفياً، واستمرار الاحتلال منع دخول وكالات الإعلام الدولية ومراسيلهم الى قطاع غزة في إطار محاولاتها الرامية إلى طمس الحقيقة والتغطية على جرائمها اليومية ومنع إيصالها إلى الرأي العام العالمي.

وحذر القرار من خطورة تصاعد وتيرة إرهاب المستوطنين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، مؤكدا ضرورة اتخاذ ما يلزم من خطوات لمحاسبة المستوطنين على جرائمهم، بما في ذلك فرض العقوبات عليهم، وإدراجهم على قوائم الإرهاب، وملاحقتهم قضائيا.

وأكد القرار ضرورة تولي حكومة دولة فلسطين مسؤولياتها الكاملة في الحكم، والأمن في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وشدد على تقديم الدعم الكامل لذلك من دول منظمة التعاون الإسلامي ومن المجتمع الدولي؛ كما أكد ضرورة توفير كافة أشكال الدعم لحكومة دولة فلسطين بما في ذلك تفعيل شبكة الأمان المالية الإسلامية وفق آليات شفافة يتفق عليها، وطالب المجتمع الدولي بإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج فوراً وبشكل كامل عن أموال عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة بشكل غير قانوني.

ورفض القرار أي دعوات أو خطط أو سياسات تهدف إلى أي شكل من أشكال التهجير للشعب الفلسطيني داخل أو خارج فلسطين بما في ذلك قطاع غزة أو تغيير التركيبة الديمغرافية فيها، كما حذر كافة الدول من التعاون بشكل مباشر أو غير مباشر مع مخططات التهجير الإسرائيلية لما يشكله أي تعاون محتمل في هذا السياق من انتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي الإنساني، داعيا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والمساءلة الفورية عن جميع الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في انتهاك فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأدان القرار بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المنهجة ضد الأماكن المقدسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخصوصا المسجد الأقصى المبارك في القدس المحتلة والحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومحاولات الاحتلال التدخل في إدارتها وتغيير معالمها، ومحاولات التضييق على المؤسسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها الدينية منها، في انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة بحماية أماكن العبادة وحرية الوصول إليها؛ وأكد ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في هذه الأماكن المقدسة.

وأكد القرار على الجهود التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية ودور صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، في الدفاع وحماية وصون مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، ودعم صمود سكانها الفلسطينيين على أرضهم في مواجهة الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية والتي تهدف إلى تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمدينة، وجدد رفضه لكافة المحاولات الإسرائيلية التي تمس الرعاية والوصاية الهاشمية، وأكد دور إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية باعتبارها الجهة القانونية الحصرية الوحيدة المسؤولة عن إدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف

دعوة لتحرك دولي إزاء تدهور وضع القدس

انعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في ٢٤ أغسطس الماضي، اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة الاستثنائية الواحدة والعشرين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان الاسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، وذلك بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة في المملكة العربية السعودية.

وافتتح الاجتماع معالي نائب وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية التركية الدكتور نوح يلماز، الذي رحب بمندوبي الدول الأعضاء المشاركين، حيث أكد في كلمته بأن هذا الاجتماع الاستثنائي سيتناول المأساة الإنسانية غير المسبوقة، واستمرار إرهاب الدولة وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، وتدهور الوضع في القدس على أساس أن التطورات الجارية تستدعي منا تحركًا وتدخلًا عاجلين. وأشار نائب وزير الشؤون الخارجية إلى أن إسرائيل تُعيد اختراع الإبادة الجماعية في القرن الحادي والعشرين؛ وأن الصور المروعة للمدنيين الأبرياء والأطفال والرضع الذين يموتون جراء إطلاق النار أو الجوع في غزة تهز الجميع، مشدداً بأن الطريق إلى الأمام يجب أن يشمل وقف إطلاق نار فوري ودائم؛ وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الموثوقة؛ وتوسيع التحالف من أجل تطبيق حل الدولتين؛ واتخاذ خطوات منسقة لفرض المزيد من الإجراءات ضد إسرائيل.

وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، التي ألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس السفير سمير بكر، أشار معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، إلى أن هذا الاجتماع ينعقد إثر إعلان إسرائيل، قوة الاحتلال، نيتها فرض السيطرة العسكرية الكاملة على قطاع غزة، والتصريحات الاستفزازية لرئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بشأن ما يسمى "رؤية إسرائيل الكبرى"، التي تعتبر امتدادًا لخطاب وسياسات التحريض والتطرف والعدوان، وانتهاكًا صارخًا لسيادة الدول وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتقويضا للجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، استناداً إلى حل الدولتين.

وأكد الأمين العام بأن مضي إسرائيل في تنفيذ الجرائم والمجازر الدموية ضد الشعب الفلسطيني يستدعي حراكاً أكثر فاعلية وأعمق تأثيراً على الساحة الدولية، بهدف وقف هذا العدوان الإسرائيلي الغاشم تنفيذاً للقرارات الصادرة عن القمة العربية-الإسلامية المشتركة التي انعقدت في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤، في الرياض بالمملكة العربية السعودية. كما شدد حسين إبراهيم طه في كلمته على ضرورة مواصلة الجهود الإقليمية والدولية بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار وصولا إلى إنهاء العدوان الإسرائيلي بشكل كامل، وضمان عودة النازحين، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، والمضي قدما في عقد مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة لتنفيذ الخطة العربية الإسلامية للإغاثة وإعادة إعمار قطاع غزة، مؤكداً في الوقت نفسه أهمية متابعة تنفيذ مخرجات المؤتمر رفيع المستوى للتسوية السلمية الذي انعقد في نيويورك برئاسة المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٧-٣٠ يوليو الماضي.

وبحث اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة الاستثنائية الواحدة والعشرين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان الاسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، مشروع القرار حول العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، وذلك لتقديمه إلى الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في ٢٥ أغسطس الماضي لاعتماده.

"طارئ المندوبين الدائمين" يرفض تهجير الفلسطينيين

التأم الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي مفتوح العضوية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخصوصا الحرم الإبراهيمي في الخليل في مدينة جدة ٢٢ يوليو الماضي

وجدد الاجتماع التأكيد على ضرورة إلزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف إطلاق النار الشامل والمستدام وتسهيل عودة النازحين إلى منازلهم وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وتولي دولة فلسطين مسؤوليتها كاملة، بدعم عربي وإسلامي ودولي، وفتح جميع المعابر مع قطاع غزة وانسحاب قوات الاحتلال من كامل قطاع غزة بما في ذلك محيط معبر رفح من الجانب الفلسطيني بما يسمح بعودته للعمل في ظل استمرار عمل المعبر على الجانب المصري دون انقطاع ، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف إلى جميع أنحاء قطاع غزة، ويشدد على مسؤولية الدول كافة في التصدي للجرائم الجسيمة ووقفها والتقيد التام بالقانون الدولي وبالتدابير الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، وبقرارات مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٧٣٥ و ٢٧٢٨ ٢٠٢٤.

وحذر من خطورة استمرار وتصاعد العدوان العسكري والجرائم المتصاعدة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وخصوصا في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك الاعتقالات وهدم المنازل وتدمير البنية التحتية والتهجير القسري وترحيل الشعب الفلسطيني وتغيير التركيبة الديمغرافية والاستيطان الاستعماري ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية المزعومة عليها، في انتهاك صارخ قانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأدان بأشد العبارات السياسة التي انتهجها الاحتلال من خلال التجويع والتدمير المنهج والحصار الإسرائيلي غير القانوني، وفرض آليات غير قانونية لتوزيع المساعدات، وتقويض عمل الأمم المتحدة في توزيع المساعدات، واستهداف المدنيين بالإهانة والقتل أثناء تلقي المساعدات وفقاً للآلية الإسرائيلية غير القانونية المُستحدثة، وهي الممارسات التي أدت إلى تفاقم المعاناة الإنسانية بشكل خطير وغير مسبوق في قطاع غزة وجعل القطاع منطقة غير قابلة للحياة.

ورفض أي دعوات أو خطط أو سياسات تهدف إلى أي شكل من أشكال التهجير للشعب الفلسطيني داخل أو خارج فلسطين بما في ذلك قطاع غزة أو تغيير التركيبة الديمغرافية فيها كما حذر كافة الدول من التعاون بشكل مُباشر أو غير مُباشر مع مخططات التهجير الإسرائيلية لما يُشكله أي تعاون محتمل في هذا السياق من انتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأدان بأشد العبارات مخططات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي غير القانونية والخطيرة بنقل سلطة إدارة الحرم الإبراهيمي الشريف والإشراف عليه من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وبلدية الخليل، إلى مجلس استيطاني غير قانوني بما يسمى "المجلس الديني اليهودي في مستوطنة كريات أربع" ، ومحاولة تغيير معالمه ومكانته التاريخية والتراثية والدينية الفريدة، ويؤكد أن ذلك يشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة واليونسكو والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية الحقوق والممتلكات الثقافية والدينية والمدنية وخاصة أثناء النزاع المسلح.

كما أدان الاجتماع بأشد العبارات القصف الإسرائيلي مؤخرا لكنيسة العائلة المقدسة التابعة للبطريركية اللاتينية في مدينة غزة، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من المواطنين الفلسطينيين الأبرياء، وإلحاق أضرار جسيمة بمبنى الكنيسة ومرافقها التاريخية، والاعتداءات التي نفذها المستوطنون المتطرفون، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، على كنيسة الخضر والمقبرة المسيحية في بلدة الطيبة قرب مدينة رام الله، في انتهاك صارخ لكل القيم والمواثيق والقرارات الدولية التي تحمي أماكن العبادة.

منظمة التعاون الإسلامي تدافع عن "الأونروا" أمام "العدل الدولية"

قدمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مرافعتها في جلسة محكمة العدل الدولية في لاهاي، جلسة لإصدار رأي استشاري بشأن التزامات إسرائيل فيما يتصل بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفيما يتصل بها، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢ مايو الماضي.

وكانت منظمة التعاون الإسلامي تهدف من خلال مرافعتها إلى الطلب من المحكمة إلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، برفع القيود الإسرائيلية المفروضة على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا).

ومثّل الأمانة العامة للمنظمة في الجلسة، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، السفير سمير بكر ذياب، والذي أعرب في كلمته أمام جلسة المحكمة عن أمله بأن يُمثل الرأي الاستشاري فرصةً للتأكيد على مسؤولية قوة الاحتلال تجاه العدوان على قطاع غزة، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، وإزالة جميع عوائقه.

ولفت السفير ذياب إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد أنشطة منظمات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مشددا على رفضها، بما فيها القوانين العنصرية وغير القانونية التي تستهدف الأونروا، ومحاولات تقييد أو إلغاء دورها.

وأوضح أن المنظمة دعت جميع الدول إلى تقديم دعم سياسي وقانوني ومالي إضافي للوكالة.

ولفت الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس إلى خطورة الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤكدا ضرورة إلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، بوقف عدوانها بشكل دائم وشامل، وتسهيل عودة النازحين إلى ديارهم، وانسحاب قوات الاحتلال، وفتح جميع المعابر، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف إلى جميع أنحاء قطاع غزة، وذلك امتثالاً لالتزامات إسرائيل، قوة الاحتلال، بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكد السفير ذياب استنكار منظمة التعاون الإسلامي سياسات التجويع والأرض المحروقة التي تهدف إلى إجبار الشعب الفلسطيني على النزوح عن وطنه، ورفض أي محاولة إسرائيلية لتغيير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية.

وبعد أن ألقى السفير سمير كلمة منظمة التعاون الإسلامي، طرحت المستشارة القانونية للمنظمة، السيدة شميليه جندراو جوانب قانونية في مرافعتها بهذا الشأن مشيرة إلى أن القوانين التي أقرها الكنيست الإسرائيلي في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤ لإنهاء أنشطة الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقرار دخولها حيز النفاذ في ٢٨ يناير ٢٠٢٥، وكذلك الانسحاب الأحادي الجانب في ٣ نوفمبر ٢٠٢٤ من تبادل الرسائل الموقع في القدس في ١٤ يونيو ١٩٦٧ بين إسرائيل، قوة الاحتلال، والأونروا، مشيرة إلى أن كل تلك الإجراءات غير قانونية وتتعارض مع المادتين ٢، الفقرة ٥، و١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تُلزمان إسرائيل، قوة الاحتلال، بمساعدة الأونروا في جميع أعمالها ومنح وكلائها جميع الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة وظائفهم.

منظمة التعاون الإسلامي تحيي ذكرى النكبة وحريق الأقصى

أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مناسبة إحياء الذكرى الـ ٧٧ للنكبة الفلسطينية تحت عنوان: «فلسطين الأرض والشعب والهوية» بالتعاون مع اتحاد وكالات دول منظمة التعاون الإسلامي، «أونا» في مقرها بجدة، اليوم الخميس، ١٥ مايو ٢٠٢٥.

وحضر الحفل أصحاب السعادة مندوبو الدول الأعضاء والقناصل العامون، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وعدد من أفراد الجالية الفلسطينية في جدة، بالمملكة العربية السعودية، وممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة، حيث استمع الحضور لكلمة معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، والتي ألقاها نيابة عنه، السفير سمير بكر ذياب، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس الشريف.

وقال الأمين العام في كلمته إن النكبة الفلسطينية تجسد علامة قاتمة في الضمير الإنساني وشاهدا على غياب العدالة الدولية والعجز عن إنصاف المظلومين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاحتلال الغاشم ويكابدون أشد المعاناة الإنسانية والتشريد وإنكار وجودهم وحقوقهم المشروعة.

وأعربت كلمة الأمين العام عن التقدير لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، التي تواجه استهدافا ممنهجا من قبل الاحتلال الاسرائيلي لما تمثله من بصيص أمل يضيء في ظلام النكبة المستمرة.

وأشار السفير بكر ذياب في كلمة الأمين العام إلى أن فصول النكبة تتوالى تداعياتها من خلال جرائم التدمير والتهجير القسري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، والتي أدت منذ ٧ اكتوبر ٢٠٢٣ إلى استشهاد وجرح أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني غالبيتهم من النساء والأطفال، دون أي رادع سياسي أو قانوني أو إنساني.

وألقى المندوب الدائم لدولة فلسطين، سعادة السفير هادي شبلي كلمة المندوبية والتي أعرب فيها عن تقديره للأمانة العامة للمنظمة وأجهزتها المختلفة في مواقفها في الدفاع عن القضية الفلسطينية، مشيرا إلى أن إقامة هذا الحدث في الأمانة العامة يؤكد أن القضية الفلسطينية تمثل قضية مركزية للمنظمة.

بدوره، خاطب القنصل العام لدولة فلسطين في جدة، سعادة السفير محمود الأسدي، الحضور مشيرا إلى أن حرب الاحتلال والعدوان المستمر لا يستهدف الأرض فقط، بل والوجود الفلسطيني بغية إحلال المستعمرين الغرباء بدل الفلسطينيين، مؤكدا أن ذلك مخطط قديم – جديد ضمن سياسة الاحتلال.

على صعيد آخر، أحيت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الذكرى السادسة والخمسين للحريق الآثم الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك.

وقالت في بيان لها إن هذه الذكرى تحل في ظل تصاعد وتيرة الانتهاكات والاعتداءات والجرائم المتكررة التي يمارسها غلاة المستوطنين الإسرائيليين، بحق المسجد الأقصى المبارك، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، مع تزايد الدعوات الاثمة لتقسيمه وإقامة الهيكل المزعوم، وتكثيف سياسات التهويد والتطهير العرقي الاسرائيلية بحق مدينة القدس المحتلة وأهلها ومقدساتها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وجددت المنظمة تأكيدها على المكانة الخاصة لمدينة القدس الشريف في وجدان الأمة الإسلامية، مؤكدة أن سلامة أماكنها المقدسة وحرمتها ترتبط ارتباطاً وثيقا باستتباب الأمن والسلم في المنطقة برمتها.

وأشارت إلى أن على الاحتلال الإسرائيلي أن يتحمل كامل المسؤولية إزاء سلامة جميع الأماكن المقدسة التي تقع تحت احتلالها الظالم.

المنظمة والجامعة والإفريقي : نداء إنسانيا بشأن وضع غزة

شارك السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، على رأس وفد من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في الاجتماع التشاوري للمنظمات الثلاث؛ منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي، مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، «الاونروا»، بشأن الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، الذي انعقد في القاهرة، في ٢ يوليو الماضي. وصدر عن الاجتماع نداء إنساني طارئ مشترك وعاجل لوقف جرائم الإبادة والتجويع والحصار والتهجير والتدمير، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وقال البيان إنه انطلاقاً من المسؤولية السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية، عقدت الأمانة العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي (الآلية الثلاثية لدعم القضية الفلسطينية) اجتماعا تشاوريا مع «الأونروا» بشأن الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، حيث أعربت المنظمات الثلاث عن قلقها العميق إزاء تفاقم المعاناة الإنسانية الخطيرة وغير المسبوقة في قطاع غزة، نتيجة استمرار جرائم الإبادة الجماعية والتجويع والحصار الشامل والتهجير القسري والتدمير الممنهج التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، منذ أكتوبر ٢٠٢٣، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية.

وأكدت رفضها المطلق وإدانتها بأشد العبارات استخدام الاحتلال الإسرائيلي التجويع والحصار كأدوات حرب ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وطالبت بفتح كافة المعابر البرية والبحرية على نحو فوري ودائم، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستدام ودون عوائق، بما في ذلك المواد الغذائية، والمياه الصالحة للشرب، والوقود، والأدوية والمستلزمات الطبية، ومراكز الإيواء. وحذرت المنظمات من تداعيات ذلك على جعل قطاع غزة منطقة غير قابلة للحياة، وانتشار المجاعة وسوء التغذية.

وشددت المنظمات الثلاث على أن إغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة حق إنساني أساسي غير قابل للمساومة، معربة عن رفضها آلية توزيع المساعدات الإنسانية التي تحولت إلى ساحات إعدام ميدانية، يتعرض خلالها المدنيون الجوعى والعاملون في المجال الإنساني للاستهداف والقتل المباشر أثناء انتظارهم. وأكدت أن هذه الآلية تشكل تهديداً مُمنهجاً للحياة وتعزز استخدام الغذاء والمساعدات الإنسانية كأسلحة حرب وأدوات لفرض السيطرة العسكرية والتغيير الديموغرافي.

وأدانت المنظمات التدمير المنهج والشامل للبنية التحتية المدنية والحياة في قطاع غزة، بما يشمل المستشفيات والمدارس والجامعات، وطواقم توزيع المساعدات ومخازن الأونروا، ومراكز الإيواء الآمنة، وشبكات المياه والصرف الصحي، ومحطات توليد الكهرباء. كما تدين الاستهداف المتعمد للمرضى والجرحى والطواقم الطبية والإنسانية والصحفيين، مما يحرم السكان من أبسط سبل البقاء على قيد الحياة ويجعل مهمة المنظمات الإغاثية مستحيلة.

مقابلات

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بمقر الأمانة العامة، سعادة السفير أولوك بيك ماريبوف سفير جمهورية قيرغيزستان لدى الرياض، والممثل الدائم لقيرغيزستان لدى المنظمة.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بمقر الأمانة العامة بجدة، سعادة السيد محمد فؤاد شير المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى المنظمة.

استقبل معالي حسين إبراهيم طه، في ٢ يوليو الماضي، في مقر الأمانة العامة بجدة، سعادة السفير والممثل الدائم لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى المنظمة، سعادة السيد م. ج. هـ. جابد.

استقبل معالي الأمين العام في مكتبه بمقر الأمانة العامة، السيد محمد سمير النقشبندي المندوب الدائم لجمهورية العراق لدى المنظمة بمناسبة انتهاء مهام عمله.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، المندوب الدائم لدولة فلسطين السفير هادي شبلي، الذي أطلعه على آخر التطورات في دولة فلسطين خاصة استمرار الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، في ٢٨ أغسطس الماضي، بمقر الأمانة العامة، سعادة السفير شادي الشرقاوي، بمناسبة إنتهاء مهامه كمندوب دائم لجمهورية مصر العربية لدى منظمة التعاون الاسلامي.

تعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وروسيا

RUSSIA – ISLAMIC WORLD
KAZANFORUM 2025
International Economic Forum of Russia and OIC countries
MAY 13–18, 2025

استقبل فخامة الرئيس رمضان قاديروف، رئيس جمهورية الشيشان، في ١٠ مايو الماضي، بالعاصمة غروزني، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الذي قام بزيارة رسمية الى جمهورية الشيشان على رأس وفد من الأمانة العامة، وذلك بدعوة من فخامة الرئيس رمضان قاديروف.

وخلال اللقاء، ثمن الجانبان مستوى العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية الشيشان وأكد الجانبان على أهمية تعزيزها وتوسيع مجالات التعاون بينهما وخاصة من خلال أجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. كما أشادا بالعلاقات المتميزة التي تجمع المنظمة والاتحاد الروسي، الذي يحظى بصفة مراقب لدى المنظمة.

واستعرض الجانبان عددا من القضايا التي تهم العالم الإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومكافحة الإسلاموفوبيا والتطرف والإرهاب، وأكدا أهمية تعزيز التضامن الإسلامي لمجابهة التحديات الراهنة والتشجيع على الحوار لتعزيز التفاهم والوئام في العالم.

وكان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي قد أشاد بدور مجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا-العالم الإسلامي" كمنصة رائدة لتعزيز الصداقة والحوار والتفاهم المتبادل بين روسيا والعالم الإسلامي في كلمة توجه بها إلى الاجتماع السنوي لمجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا-العالم الإسلامي" التي انعقدت بمدينة قازان بجمهورية تتارستان، والتي ألقاها نيابة عنه المدير العام للشؤون السياسية بالمنظمة.

وأكّد الأمين العام أن المنظمة تحرص على تعزيز مساهمتها في تحقيق هدف المجموعة المتمثل في خدمة المصالح المشتركة والمساهمة في تحقيق نظام عالمي قائم على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سيادتها وسلامة أراضيها، وأنها تدعو إلى نظام عالمي أكثر توازناً يكفل السلام والأمن الدوليين، والعدالة، وتكافؤ الفرص لتنمية جميع الدول، والحفاظ على قيمها الثقافية والحضارية والدينية.

وأشار الى أن المنظمة تولي أهمية متزايدة لقضية الشباب، وأن الأمانة العامة للمنظمة تدعم جهود ومبادرات جمهورية تتارستان لتعزيز التعاون في مجال تمكين الشباب وتطوير الرياضة.

على صعيد آخر، وبدعوة من معالي وزيرة الثقافة في الاتحاد الروسي، السيدة أولغا ليوبيموفا، شاركت الأمانة العامة للمنظمة في مؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي، الذي عُقد في إطار المنتدى الاقتصادي الدولي السادس عشر "منتدى قازان: روسيا – العالم الإسلامي" يومي ١٥ و١٦ مايو الماضي، في قازان.

وألقى الدكتور الحسين غزوي، مدير الشؤون الثقافية، كلمة الأمانة العامة للمنظمة خلال الجلسة العامة للمؤتمر الذي جاء تحت عنوان: "الحوار الثقافي: أساس الحفاظ على الهوية والتنوع في عالم متعدد الأقطاب". وأكد الأمين العام، في الكلمة، على الأهمية الرمزية لعقد المؤتمر في تتارستان، وهي منطقة تشتهر بتراثها الإسلامي الغني وتقاليدها العريقة في الانفتاح الثقافي. كما أكد على التعاون المستمر والمتنامي بين المنظمة وجمهورية تتارستان، والالتزام المشترك بتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان كأدوات رئيسية للحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز التفاهم المتبادل مع تعزيز القيم الأساسية للإسلام مثل الرحمة والتسامح والتضامن. وعُقدت جلسة عمل بتشريف من فخامة الرئيس رستم مانيخانوف، والذي أعرب فيها عن تقديره لاختيار قازان عاصمة للثقافة الإسلامية في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٦، وعزمه على الدفع قدما بالزخم في العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة، ورغبته في تعزيز الشراكات المربحة للجانبين على جميع المستويات.

الضبيعي: يؤكد ارتياح المنظمة لمستوى الشراكة مع الأمم المتحدة

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي تحت بند «التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية» يوم ٢٤ يوليو الماضي وذلك بمبادرة من جمهورية باكستان الإسلامية، التي تترأس مجلس الأمن لشهر يوليو الجاري. وتعكس هذه الجلسة الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمة.

وفي الكلمة التي ألقاها أمام المجلس، نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، عبر سعادة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية يوسف بن محمد الضبيعي عن ارتياح المنظمة للمستوى المتميز الذي بلغه التعاون بين المنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية، وثمن سعيهما المشترك لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للقضايا التي يواجهها العالم، لا سيما في مجالات السلم والأمن الدوليين، وتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب الدولي.

وفي هذا الصدد، أوضح أن الجهود المختلفة التي يبذلها مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين تتسق على نحو كامل مع المساعي الحثيثة للمنظمة فيما يتعلق بفض النزاعات بالطرق السلمية، ومن ضمنها الوساطة، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

واستعرض، في هذا الصدد، أهم القضايا المطروحة على جدولي عمل المنظمة ومجلس الأمن الدولي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. حيث جدد دعوة منظمة التعاون الإسلامي للمجلس بالضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لقرارات الأمم المتحدة من خلال وقف فوري وشامل لأعمال الإبادة الجماعية والمجازر والتجويع والتشريد في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة. وأشار الى أن شراكة منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة استراتيجيًا تتجه نحو تعزيز حل الدولتين، وإنهاء الاحتلال والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني طويل الأمد، وتحقيق حل عادل وشامل ودائم، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة جغرافيًا على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما ذكّر بمواقف المنظمة وجهودها المتعلقة بأفغانستان وجامو وكشمير وسوريا واليمن والسودان والصومال ودول منطقة الساحل وبحيرة تشاد وقضية مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار. وشدد على أهمية تعزيز الدعم الدولي لمواجهة الإرهاب والتطرف، ودفع جهود التنمية، وبناء مؤسسات الدولة، وضمان الأمن والاستقرار، مع العمل على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، ومساندة جهود الحكومات الوطنية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وثمن تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا خاصا للأمم المتحدة معنيا بمكافحة الإسلاموفوبيا، معربا عن استعداد المنظمة للتعاون التام معه في أداء مهامه.

ودعا الأمين العام المساعد إلى تكثيف الشراكة بين المنظمتين في مجالات الوقاية من النزاعات، والوساطة، والتنمية المستدامة، والعمل الإنساني، والحوار والتسامح ومكافحة خطاب الكراهية.

وعبر عن تطلع المنظمة إلى تعزيز المشاورات وبشكل منتظم مع مجلس الأمن على نحو يمكّن من العمل معا على تعميق وتوسيع نطاق جهودهما المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاقي الأمم المتحدة والمنظمة.

الأمين العام يستقبل وزير الخارجية الغامبي

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي والغامبيين في الخارج في جمهورية غامبيا السيد سيرين مودو نجي، وذلك على هامش الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية المنظمة التي عُقدت يوم ٢٥ أغسطس الماضي في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة.

وأعرب وزير الخارجية عن امتنان حكومة بلاده العميق للنجاح الذي حققته الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي استضافتها بانجول، مشيداً بجهود الأمانة العامة في تعزيز التضامن الإسلامي وتوثيق التعاون بين الدول الأعضاء. كما جدّد التأكيد على التزام غامبيا الراسخ، بوصفها رئيسة مؤتمر القمة الإسلامي، بالعمل بتنسيق وثيق مع الدول الأعضاء في المنظمة والأمانة العامة من أجل تسريع تنفيذ مخرجات قمة بانجول.

وأشاد الأمين العام بانخراط غامبيا الفاعل وروح التعاون التي تبديها في دفع أجندة المنظمة قدمًا.

فريق اتصال المنظمة المعني بالصومال يجتمع في الدوحة

التأم في العاصمة القطرية؛ الدوحة في ٢٨ يوليو الماضي، الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالصومال الذي يهدف إلى حشد مزيد من الدعم الدولي لإرساء دعائم الأمن والتنمية والاستقرار للشعب الصومالي، وذلك برئاسة سعادة السيد سلطان بن سعد بن سلطان المريخي، وزير الدولة للشؤن الخارجية في دولة قطر وبصفته رئيسا لفريق الاتصال المعني بجمهورية الصومال الفيدرالية.

وأكد سعادة وزير الدولة القطري في كلمته خلال افتتاح أعمال الاجتماع أهمية الاجتماع. وذكر أن الاجتماع يأتي في إطار الاهتمام الذي توليه دولة قطر لجمهورية الصومال الفيدرالية، وفي إطار دورها كرئيس لفريق الاتصال ولتقديم مختلف أشكال الدعم للصومال، فضلا عن التزام دولة قطر بدعم الصومال في مسيرته نحو السلام.

من جانبه، أشاد سعادة السيد يوسف محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في كلمته التي ألقاها نيابة عن معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، بجهود دولة قطر ومبادرتها إلى الدعوة لعقد اجتماع فريق اتصال المنظمة المعني بجمهورية الصومال الفيدرالية، مؤكدا دعم المنظمة للحكومة الصومالية في مواصلة جهودها للتغلب على مختلف التحديات ودعوة الدول الأعضاء لتقديم المزيد من المساعدة لها لتعزيز قدراتها في المجال الأمني.

وأكد الأمين العام المساعد التزام المنظمة بدعم الصومال مستعرضا جهودها وأنشطتها في جمهورية الصومال الفيدرالية، الذي يعد من بين الأعضاء المؤسسين لمنظمة التعاون الإسلامي ولعب دورا بارزا في جهودها على امتداد السنوات الماضية، كما أشاد بالجهود التي بذلتها منظمة التعاون الإسلامي في جمهورية الصومال الفيدرالية.

وجدد الضبيعي تأكيد منظمة التعاون الإسلامي على قدسية واحترام وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية واستقرارها وسلامة أراضيها، ورفض أي عمل ينتهك سيادتها ووفقا لميثاق منظمة التعاون الإسلامي والقانون الدولي.

المنظمة تشارك في اجتماع فرق العمل المعنية بأفغانستان في الدوحة

شارك سعادة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، والوفد المرافق له في اجتماعات فرق العمل المعنية بأفغانستان التي عُقدت يومي ٣٠ يونيو و١ يوليو الماضي في الدوحة بدولة قطر. واندرجت هذه الاجتماعات في إطار مسار الدوحة للسلام في أفغانستان الذي تقوده الأمم المتحدة، واستضافتها ونظمتها بشكل مشترك دولةُ قطر وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

وجرى خلال الاجتماعات تبادلٌ عميقٌ لوجهات النظر بشأن قضايا مكافحة المخدرات، وسبل العيش البديلة، والوقاية من تعاطي المخدِّرات وعلاج متعاطيها، وإنفاذ القوانين، والوضع الحالي للقطاع الخاص في أفغانستان ودعم بيئة الأعمال المواتية واستكشاف الأسس المشتركة للمضيّ قُدُمًا.

وعلى هامش الاجتماع، التقى السفير طارق علي بخيت مع السفير فيصل بن عبدالله آل حنزاب، المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري، حيث جرى خلال الاجتماع استعراض آخر مستجدات الأوضاع في أفغانستان. واشاد السفير طارق بخيت بالجهود الكبيرة والمقدرة التي تبذلها دولة قطر لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وقدم خلال اللقاء شرحا وافيا حول جهود منظمة التعاون الإسلامي لدعم الشعب الأفغاني عبر مكتبها في كابل اتساقا مع قرارات مجلس وزراء الخارجية في هذا الصدد.

من ناحية ثانية، قام السفير طارق علي بخيت، بإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الألمانية، وذلك في إطار زيارته الحالية لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وعقد السفير طارق لقاءات مهمة في مقر وزارة الخارجية في برلين يوم الاربعاء الموافق ٢١ مايو الماضي مع كل من سعادة السفير إريك كورزفايل، المدير المسؤول عن شؤون منطقة الهند والمحيط الهادئ وجنوب آسيا وأفغانستان، وسعادة السفير الدكتور كريستيان بوك، المدير العام للشؤون السياسية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى والأوسط.

وبحث الاجتماع سبل تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وألمانيا، وبخاصة في المجال الإنساني، ولا سيما في الدول الأعضاء التي تعاني من أزمات إنسانية. كما تناولت المناقشات مجالات بناء القدرات والتدريب في المجال الإنساني، بالإضافة إلى تمكين المرأة من خلال توفير فرص التدريب. كما ركزت المشاورات على الأوضاع السياسية والإنسانية في أفغانستان، بالإضافة إلي الأوضاع الإنسانية في غزة ودول الساحل وحوض بحيرة تشاد والسودان، إلى جانب سبل التعاون في مجال تمكين المرأة والنهوض بها.

وبدعوة من الاتحاد الأوروبي، شارك المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة إلي أفغانستان في اجتماعات كبار المسئولين في الاتحاد الأوروبي حول أفغانستان، وذلك يومي ١٦ و١٧ يونيو الماضي بمقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وقدم السفير طارق عدة مداخلات أكد فيها التزام المنظمة بالحوار البناء مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان اتساقا مع قرارات المنظمة ذات الصلة وتقديم الدعم الإنساني، مستعرضا جهودها في العمل الإنساني والتنموي من خلال صندوق أفغانستان الاستئماني في البنك الإسلامي للتنمية وجهود المنظمة الاسلامية للأمن الغذائي والأنشطة الإنسانية لمكتب المنظمة في كابل.

الجدير بالذكر أن السفير طارق التقي بعدد من المسئولين في الاتحاد الأوروبي، من بينهم السيد نيكلاس كفارنستروم المدير العام لإدارة آسيا والباسفيك في الاتحاد الأوروبي، بجانب عدد من المشاركين من منظمات الامم المتحدة.

على صعيد آخر، استقبل السفير طارق علي بخيت، في ١٣ يوليو الماضي سعادة داتو أحمد عزام عبد الرحمن، المستشار الخاص لوزير الخارجية الماليزي للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار ومبعوث الحكومة الماليزية إلي أفغانستان. وناقش الاجتماع مستجدات الأوضاع في أفغانستان وجهود المنظمة في دعم الشعب الأفغاني اتساقا مع القرارات الوزارية ذات الصلة بجانب نتائج اجتماعات فرق العمل المعنية بأفغانستان في إطار العملية التي تقودها الأمم المتحدة ودالتي انعقدت مؤخرا في العاصمة القطرية الدوحة.

سمرقند عاصمة للثقافة الإسلامية ٢٠٢٥

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مايو الماضي، في برنامج فعاليات الاحتفال بسمرقند عاصمةً للثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٥.

وتميز حفل الافتتاح الرسمي لهذه الاحتفالية المهيبة بالكثير من العبق والتاريخ خاصة وأن المناسبة انطلقت تحت شعار "التراث الروحي والتعبيرات الثقافية للعالم الإسلامي: الخط والموسيقى والشعر والتضامن - وملتقى دولي بالتعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة"، وذلك بمشاركة وزراء ثقافة عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وسفراء ورؤساء مراكز ثقافية ومؤسسات بحثية مشهورة.

وقد أكد معالي وزير الثقافة في جمهورية أوزبكستان، السيد أوزودبك نزاربيكوف، في كلمته الترحيبية، أهمية اختيار سمرقند عاصمة للثقافة نظرا لتاريخها الطويل في كونها ملتقى ثقافات العالم بماضيها المجيد الذي يعود إلى القرن السابع قبل الميلاد. وشكر منظمة الإيسيسكو على مساعيها الرامية إلى إتاحة الفرص للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاحتفاء بالتنوع الثقافي في العالم الإسلامي وإبراز الإسهامات القيّمة لمختلف الأمم في تعزيز تراثنا الحضاري المشترك وأوجه اختلافنا الثقافي، مسترشدين في ذلك بقيم الإسلام النبيلة.

وفي كلمة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أمام المشاركين التي ألقاها بالنيابة عنه، مدير الشؤون الثقافية، الدكتور الحسين غزوي أعرب الأمين العام عن تقديره للمساعي والمبادرات التي تقوم بها جمهورية أوزبكستان لتعزيز علاقاتها المتعددة الأشكال مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مشيراً إلى أن اختيار سمرقند عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠٢٥ هو ما يشكل اعترافا صريحا بإسهامات جمهورية أوزبكستان اللامعة في الثقافة والحضارة الإسلامية منذ زمن بعيد وبالإرث الكبير لعلماء جمهورية أوزبكستان ومنهم العالم المسلم الجليل محمد بن إسماعيل البخاري والعالم الجليل والموسوعي أبو ريحان البيروني وعالم الرياضيات محمد بن موسى الخوارزمي، على سبيل المثال لا الحصر، في العلوم الإنسانية والفلك والفلسفة والطب والكيمياء.

كما أشاد خطاب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقاف الإيسيسكو لإطلاقها لمثل هذه البرامج الرائعة التي تمثل عواصم الثقافة في العالم الإسلامي باعتبارها وسيلة للتقريب بين دول المنظمة وإبراز ثرائها الثقافي والترويج لإسهاماتها القيّمة في الحضارة الإسلامية.

وفي مبادرة لتعزيز العلاقة التاريخية بين الشعر والمكان، أعلنت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، عن إطلاق الدورة الثانية من مسابقتها الشعرية السنوية "مدن القصائد"، والتي خُصصت هذا العام لمدينة سمرقند في جمهورية أوزبكستان، احتفاءً باختيارها عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٥.

وكانت المسابقة، التي تنظمها الإيسيسكو سنويا بالتزامن مع إعلان عواصم الثقافة في العالم الإسلامي، تهدف إلى إحياء التوثيق الشعري والجمالي لتاريخ وجغرافيا المدن، وإبراز الرموز والحضارات التي احتضنتها هذه العواصم العريقة، مما ألهم العديد من روائع الشعر العربي والإنساني.

وأوضحت المنظمة أن باب استقبال الأعمال الشعرية باللغتين العربية والأوزبكية مفتوح اعتبارا من الأول من أغسطس، ويستمر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وستقوم لجنة تحكيم متخصصة، تضم خبراء من الإيسيسكو وشعراء بارزين، بتقييم المشاركات واختيار ٣ فائزين.

وسيحصل الفائز بالمركز الأول على جائزة مالية قدرها ٣ آلاف دولار، بينما تبلغ جائزة المركز الثاني ألفي دولار، والمركز الثالث ألف دولار، بالإضافة إلى شهادات تقدير لجميع الفائزين. كما أعلنت الإيسيسكو أنها ستصدر ديوانا شعريا يضم القصائد الفائزة والمتميزة المشاركة في المسابقة.

منظمة التعاون الإسلامي في عالم متحول:
رؤية تركيا لتعاون إسلامي أكثر نشاطًا ووحدة

بقلم معالي السيد هاكان فيدان
وزير الخارجية بالجمهورية التركية

يمر العالم بمرحلة تحول عميقة، تتسم باتساع الخلافات الجيوسياسية، وتعميق أوجه عدم المساواة، وتنامي الفجوة بين مؤسسات الحوكمة العالمية والواقع السياسي. وتتعرض التعددية –وهي أساس التعاون الدولي –لضغوط هائلة، وغالبًا ما تواجه تحديات ناجمة عن أزمات نظامية تتجاوز الحدود، مثل النزاعات المسلحة، وتغير المناخ، والهجرة غير الشرعية، والمنافسة الاقتصادية، والتقنيات الناشئة والمزعزعة للاستقرار. وفي الوقت نفسه، أدى تزايد التعصب، والاستقطاب القائم على الهوية، وتآكل القانون الدولي إلى تفاقم الشعور بعدم الاستقرار على مستوى العالم، مما قلل من الثقة في شرعية الأطر القائمة.

ويمكن ملاحظة هذا التشرذم في جميع أنحاء العالم الإسلامي أيضًا. حيث لا تزال الأزمات طويلة الأمد في فلسطين وسوريا واليمن والسودان وأفغانستان تُدمر المجتمعات، وتكشف عن محدودية الدبلوماسية الدولية في تحقيق العدالة والسلام المستدام. ومما يثير القلق بنفس القدر تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا وخطاب الكراهية والتمييز الذي يستهدف الأقليات المسلمة في مختلف المناطق، وخاصة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في ظل هذه الظروف، تؤمن تركيا بضرورة تنشيط التعاون متعدد الأطراف. ففي ظل حالة عدم اليقين، يجب على العالم الإسلامي تعزيز آلياته الخاصة للتضامن والتنسيق لمواجهة التحديات المشتركة وحماية المصالح الجماعية للأمة والنهوض بها.

تتمتع منظمة التعاون الإسلامي، بصفتها الصوت الجماعي الرئيسي للعالم الإسلامي، بمكانة متميزة داخل النظام الدولي. وبصفتها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، تلعب المنظمة دورًا حيويًا في معالجة الشواغل السياسية والاجتماعية والإنسانية لدولها الأعضاء البالغ ٥٧ دولة. ومن مهامها الأساسية حماية حقوق وحريات المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم، وضمان حماية كرامتهم وحقوقهم الأساسية وفقًا للمعايير الدولية.

في هذه الفترة التي تعجز فيها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عن مواجهة التحديات الراهنة، فإن المكاسب التي يمكن أن تقدمها منظمة التعاون الإسلامي تصبح أكبر وأكثر أهمية.

تعمل منظمة التعاون الإسلامي كآلية أساسية لتنسيق السياسات والحوار وبناء توافق في الآراء داخل العالم الإسلامي. وفي عصر يتسم بعدم اليقين والتشرذم، لا تزال المنظمة تمتلك قدرة هامة باعتبارها قوة استقرار مرتبطة بهوية دينية وثقافية مشتركة. حيث تمثل منظمة التعاون الإسلامي ربع سكان العالم وتتمتع بموارد طبيعية

هائلة، بما في ذلك ٦٥ في المائة من النفط الخام العالمي وحوالي ٦٠ في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي، وتمتلك كل من السلطة الأخلاقية والقدرة الاستراتيجية لإحداث التأثير على مستوى العالم. علاوة على ذلك، تمثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٤,٥ في المائة من الإنتاج العالمي، و١٠,٥ في المائة من الصادرات العالمية، و٩,٧ في المائة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. إن زيادة حصة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي من ١٩,١٦ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠,٣٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ هو اتجاه إيجابي لمنظمة تشهد تكاملاً اقتصاديًا. ومع ذلك، تشير جميع هذه البيانات إلى أن وجود منظمة موحدة وأكثر فعالية يعتبر أمراً أساسياً أكثر من أي وقت مضى، منظمة قادرة على الدفاع عن المصالح المشتركة للعالم الإسلامي وتعزيزها على الساحة الدولية.

أيدت منظمة التعاون الإسلامي، منذ تأسيسها، القضية العادلة للفلسطينيين باعتبارها مبرر وجودها، وأصبحت أداةً فعّالة في رفع صوت الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. وتتمثل أحدث المبادرات في هذا الصدد في مجموعة الاتصال بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية بشأن غزة، التي شُكّلت في نوفمبر ٢٠٢٣. وبعضوية فاعلة من تركيا، تلعب المجموعة دورًا هامًا في التواصل مع الجهات الفاعلة الرئيسية للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة، من أجل تعزيز رؤية حل الدولتين للمشكلة المتجذرة. ويسعدنا أن نرى هذه الجهود تؤتي ثمارها، حيث اعترفت تسع دول جديدة بفلسطين بحلول يونيو ٢٠٢٥.

خلال رئاستنا، سنواصل بذل جهود مكثفة لوقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وسنواصل العمل من أجل إرساء وقف إطلاق النار، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع.

من جهة أخرى، تُدين تركيا بأشد العبارات الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على إيران. ويُعدّ عدوان إسرائيل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وهذا استفزازٌ وحشيٌّ آخر يُفاقم الصراع ويزعزع استقرار منطقتنا. ويجب على إسرائيل أن تُوقف أعمالها العدوانية فورًا.

بصفتها عضوًا مؤسسًا في منظمة التعاون الإسلامي، تلتزم تركيا التزامًا راسخًا بالمساهمة في جهود المنظمة للتكيف مع احتياجات العالم المتغير.

في هذا السياق، اكتسب موضوع الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي «منظمة التعاون الإسلامي في عالم متحول» التي عقدت يومي ٢١ و٢٢ يونيو في إسطنبول، أهمية خاصة.

وقد حددت تركيا ثلاثة محاور رئيسية ستوجه جهودها لإعادة تنشيط منظمة التعاون الإسلامي خلال رئاستها للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية، والتي ستستمر لمدة عام:

تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والتواصل مع الجهات الدولية الأخرى الفاعلة

وفقاً لآلية التنسيق الثلاثية التي أُنشئت بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، على هامش القمة الاستثنائية الثانية المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية في نوفمبر ٢٠٢٤، في الرياض، لتنسيق الجهود بشأن القضية الفلسطينية، تعتزم تركيا استضافة اجتماع ثلاثي بمشاركة المنظمات الثلاث. علاوة على ذلك، وفي إطار جهودها لتعزيز التواصل العالمي لمنظمة التعاون الإسلامي، ستسعى تركيا إلى إعادة تنشيط الحوار بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي بمشاركة فعّالة من الدول الأعضاء.

حماية حقوق الأقليات والمجتمعات المسلمة حول العالم

ستواصل تركيا العمل على تعزيز حقوق الأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ورفاهيتها. وكان تعيين السفير باجاجي مبعوثًا خاصًا للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإسلاموفوبيا، خلال الدورة الخامسة عشرة للقمة الإسلامية التي عُقدت العام الماضي في غامبيا، مبادرةً لمواجهة تصاعد الكراهية ضد الإسلام في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، ستستضيف تركيا الاجتماع التاسع لعملية إسطنبول، لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ١٨/١٦ بشأن «مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد».

مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من خُمس سكان العالم المسلمين يعيشون اليوم في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، تخطط تركيا لتنظيم مؤتمر تحت رعاية رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة، بمشاركة هيئات المغتربين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبعض ممثلي الجاليات البارزين.

بناء القدرات وتعزيز تبادل المعرفة

ستركز تركيا على بناء القدرات وتبادل الخبرات في مجالات مثل النقل والوساطة، بالإضافة إلى إدارة الكوارث والطوارئ. وفي هذا الصدد، ستستضيف المؤتمر الثاني لوزراء النقل في منظمة التعاون الإسلامي. وسيكون تعزيز التواصل بين دول المنظمة من خلال برامج ومبادرات محددة على رأس جدول أعمال تركيا.

وإدراكًا منها للأهمية المتزايدة لجهود الوساطة في ظل النزاعات العديدة، ستنظم الأكاديمية الدبلوماسية بوزارة الخارجية التركية الدورة السادسة من برامج شهادات الوساطة من أجل السلام لموظفي الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ودبلوماسي الدول الأعضاء في المنظمة في سبتمبر المقبل. ستُنظّم هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية فعاليةً هامةً أخرى في إطار هذا المحور، لتبادل الخبرات المكتسبة خلال زلزال السادس من فبراير مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز التعاون فيما بينها في إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع. وسيُسهم ذلك بلا شك في تعزيز التضامن بين دول المنظمة وقدراتها على التحرك السريع.

وكما يتضح جليًا من الأنشطة المرتقبة خلال رئاستها لمجلس وزراء الخارجية، فإن تركيا عازمة على القيام بدور أكثر فاعلية في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي المنصوص عليها في ميثاقها. وتهدف تركيا إلى تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء من أجل تأسيس شراكة وعمل حقيقي. ويمكن لمنظمة التعاون الإسلامي بعد تفعيلها أن تُسهم بقوة في تحقيق السلم والأمن في منطقتها وخارجها. ومن خلال رؤيتها الاستباقية، فإن تركيا مستعدة للعمل مع جميع الدول الأعضاء بروح الوحدة والتعاون والمسؤولية المشتركة.

الركائز الأساسية لرئاسة تركيا للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية

الدورة ٥١ بإسطنبول تبحث القضية الفلسطينية

شرّف فخامة رئيس الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية، والتي التأمت أعمالها في ٢١ – ٢٢ يونيو الماضي، تحت عنوان: "منظمة التعاون الإسلامي في عالم متغير".

وانطلقت الدورة في خضم تحديات كبيرة يعيشها العالم الإسلامي، يأتي أبرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجمهورية إيران الإسلامية، وغيرها من التحديات التي سوف تحظى ببحث أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية.

وألقى فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان كلمة في الجلسة الافتتاحية أكد فيها أهمية الدورة في ظل ما يحدث في العالم الإسلامي وبخاصة من اعتداءات إسرائيلية على قطاع غزة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكدا دعمه لمنظمة التعاون الإسلامي.

وألقى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة في الجلسة الافتتاحية أشار فيها إلى قضية فلسطين والقدس والتي أكد أنها تتصدر التحديات التي تواجه المنظمة بوصفها تحديات غير مسبوقة، لا سيما استمرار جرائم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المتمثلة في العدوان العسكري على قطاع غزة، والإبادة الجماعية، والتهجير القسري، والتجويع والتدمير، بالإضافة الى سياسات الاستيطان وتهويد مدينة القدس واستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا.

وأشار الأمين العام إلى الاعتداءات السافرة التي تعرضت لها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجددا إدانة الأمانة العامة للمنظمة الشديدة لهذه الاعتداءات ومؤكدا من جديد تضامنها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتطرق الأمين العام إلى جملة من القضايا السياسية، جاء أبرزها جهود المنظمة المتواصلة لتأكيد دعمها الثابت لحق الشعب الكشميري في تقرير المصير، مشيرا كذلك إلى التزام الدول الأعضاء بدعم أفغانستان إنسانيا وتنمويا، كما أكد الأمين العام دعم جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها الدولية.

وتطرق كلمة الأمين العام إلى العديد من القضايا في مختلف المجالات، فيما تقدم بفائق الامتنان لفخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأعرب عن تقديره كذلك لجمهورية الكاميرون على ما بذلته من جهود خلال رئاستها للدورة الخمسين للمجلس، مثمنا في الوقت نفسه ما تقدمه المملكة العربية السعودية، دولة مقر المنظمة من دعم سخي لها فضلا عن التزامها بتعزيز التضامن بين دولها الأعضاء.

بدوره ألقى معالي وزير خارجية الجمهورية التركية، السيد هاكان فيدان، رئيس الدورة الـ ٥١ لمجلس وزراء الخارجية، كلمة أكد فيها أن بلاده سوف تواصل ما أنجزته جمهورية الكاميرون؛ رئيسة الدورة السابقة، وبخاصة لما يجري حاليا في قطاع غزة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لافتا إلى أن المشاركة الواسعة للدول الأعضاء في الاجتماع الحالي، برغم الظروف الحالية يؤكد اهتمامها بالمنظمة.

وألقى معالي وزير خارجية جمهورية الكاميرون، السيد لجين مبيلا؛ الرئيس السابق للدورة، كلمة سجل خلالها تقديره لانعقاد مؤتمر المانحين لصالح منطقة الساحل وبحيرة تشاد، وفي الأمانة العامة للمنظمة في ديسمبر ٢٠٢٤، كما استعرض الإنجازات التي قامت بها المنظمة خلال تولي بلاده رئاسة مجلس وزراء الخارجية.

وأعرب البيان الختامي للدور عن تطلع منظمة التعاون الإسلامي، التي تعد ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، إلى النهوض بدور متنامي في ظل مناخ دولي يطبعه التفكك وضعف المؤسسات الدولية وعالم متغير، والحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاح من أجل الإرتقاء بمنظمة التعاون الإسلامي باعتبارها فاعلاً دولياً كبيراً في تحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي والتوازن الجيوستراتيجي وتعددية الأطراف ونظام دولي مبني على القانون.

دول منظمة التعاون الإسلامي:
حل الدولتين هو الوحيد القابل للحياة

جاء في البيان الختامي للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية، تأكيد الدول الأعضاء مجددا على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للمنظمة، وعلى الدعم الثابت لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى أن حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للحياة في سبيل التوصل إلى السلم والاستقرار في المنطقة بالنسبة للجميع.

كما أكد أهمية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتطبيق حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة، بأسرع وقت ممكن، برئاسة المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا واستئناف أعمال مجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر، ومضاعفة الجهود لإنجاحه، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة الفاعلة فيه عندما يتم الإعلان عن موعد انعقاده الجديد.

وكان البيان قد ندد بحرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على قطاع غزة التي استمرت أكثر من ١٩ شهراً وبحملات التدمير القتل الممنهج في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية بما فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مؤكدا تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٧٣٥)، بما يساهم في وقف العدوان وتطبيق الخطة العربية الإسلامية للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وضمان تقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة الفلسطينية لتمكينها من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة كما في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

ودعم البيان الجهود الدبلوماسية الحثيثة للجنة الوزارية المنبثقة عن القمة العربية الإسلامية المشتركة بشأن غزة، للحث على إدخال المساعدات الإنسانية لجميع مناطق قطاع غزة والبدء باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ حل الدولتين.

كما أدان البيان ما قامت به إسرائيل، سلطة الاحتلال غير القانوني، من استخدام التجويع كأداة من أدوات الإبادة الجماعية عبر منع دخول المساعدات، ومنع المنظمات الإنسانية الأممية من القيام بمهامها بهدف التهجير القسري، داعيا في هذا الصدد، الى رفض التهجير القسري للشعب الفلسطيني، وإلى ضرورة فتح المعابر والحدود، وادخال المساعدات وايصالها بشكل كافٍ وغير مقيد، وتوفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني.

وأعربت الدول الأعضاء عن دعمها الثابت لـ (الأونروا) التي تضطلع بدور لا غنى عنه في توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، داعية المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لها سياسياً وماليا في مواجهة الوضع الإنساني المتدهور في الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

ورفض البيان، بشكل قاطع أي سيناريوهات تستهدف تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، لما ينطوي عليه هذا الإجراء في تصفية للقضية الفلسطينية وبما يشكل انتهاكا جسيماً لأحكام القانون الدولي واستهداف إسرائيل لمقومات الحياة الأساسية في غزة بشكل ممنهج بنية وضعهم أمام ظروف مستحيلة لإجبار الفلسطينيين على مغادرة أرضهم.

وأعرب البيان عن بالغ القلق من المساعي الإسرائيلية الرامية لتغيير المعالم الحضارية لمدينة القدس الشريف وطابعها العربي والإسلامي، والمساس بوضعها القانوني، وبالأخص العمل على تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى. وأكد ضرورة صون هوية المدينة المقدسة باعتبارها رمزا للتسامح والتعايش بين الديانات السماوية الثلاث، وكذا دعم صمود ساكنيها.

وندد البيان بسياسات زعزعة الاستقرار التي تنهجها إسرائيل في المنطقة وبهجماتها الأخيرة على إيران وسوريا ولبنان، والتي تُشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة هذه الدول وأمنها وللقانون الدولي.

ترحيب بعقد القمة الإسلامية القادمة في أذربيجان ٢٠٢٦

أكد البيان الختامي للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية، المجتمع الدولي التضامن مع جمهورية باكستان الإسلامية، حكومةً وشعبًا، وأعرب عن القلق العميق إزاء التصعيد العسكري الأخير في منطقة جنوب آسيا، بما في ذلك الضربات غير المبررة التي نُفِّذت على مواقع متعددة في جمهورية باكستان الإسلامية وآزاد جامو وكشمير، وشدّد على ضرورة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الأعمال التي من شأنها زعزعة استقرار المنطقة.

وأكد البيان أن وقف إطلاق النار، الذي أُعلن عنه يوم ١٠ مايو الماضي، يجب أن يتم الالتزام به بشكل كامل من أجل تكريس السلم والاستقرار في المنطقة، ونشيد بالجهود التي بذلتها العديد من الدول الأعضاء لتهدئة التوترات.

وأعرب البيان عن بالغ القلق إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا التي تعتبر شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز، ونُندد بجميع أعمال العنف التي تُرتكب على أساس الدين أو المعتقد، وبخطاب الكراهية والتطرف المدفوعين بالتمييز على أساس الدين، وأيضًا بمحاولات تأجيج التوترات والانقسام بين الثقافات، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعلية من أجل مكافحة التطرف وخطاب الكراهية والإساءة للأديان والقولبة النمطية السلبية والوصم على أساس الدين أو المعتقد أو العرق على المستويين الوطني والعالمي.

وأكدت الدول الأعضاء أن الإرهاب والتطرف لا يمكن الربط بينهما وبين أي دين من الأديان، أو عرق أو إثنية أو قومية، وأنه يجب التنديد بهما بشكل صريح، بصرف النظر عن أشكالهما أو مظاهرهما التي ما فتئت تشكل تهديداً للسلم والأمن في العالم.

ورحب البيان بالتقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا. ورحب كذلك بمؤتمر القمة الإسلامي المقبل، المقرر عقده في أذربيجان عام ٢٠٢٦، ويتطلع إلى أن يسهم هذا المؤتمر في تعزيز الوحدة والتضامن والتعاون بين بلدان العالم الإسلامي.

ورحب البيان بجهود الحكومة السورية المؤقتة من أجل إعادة إدماج سوريا في منظومتها الإقليمية والدولية، وشدد على ضرورة ضمان استدامة الدعم السياسي والمالي لسوريا بغية تأمين الاستقرار والأمن، وأعرب عن دعم لمبادرة التعاون بين الجمهورية التركية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل المساهمة في تحقيق التعافي السريع وفي جهود إعادة الإعمار في سوريا، وحث على تسخير الجهود المشتركة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في قطاعات مثل الطاقة والبنى التحتية.

وأعرب البيان مُجدداً عن التضامن مع أبناء شعب جامو وكشمير وعن الدعم الكامل لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي، وأمانيهم وتطلعاتهم، مدينا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع.

وأعرب عن القلق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وفي المقام الأول ضد مجتمع الروهينغيا المسلمين والجماعات المسلمة في ميانمار، وندعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة للدفاع عن الحقوق الأساسية لهذا المجتمع وحرياته، مؤكدا الالتزام القوي بالعمل من أجل ربح الدعوى التي رفعتها جمهورية غامبيا على ميانمار أمام محكمة العدل الدولية، وتسريع عملية إعادة الروهينجين المهجرين قسراً إلى موطنهم ميانمار.

وأشاد البيان بالدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري للمنظمة (الكومسيك) في التصدي للتحديات الإنمائية المشتركة التي تواجهها الدول الأعضاء من خلال برامجها ومشاريعها الرائدة، ومجموعات العمل القطاعية، وبرامج دعم المشاريع.

المنظمة تعقد اجتماعات فرق الاتصال حول الروهينغيا وكشمير

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مائدة مستديرة رفيعة المستوى نظمتها جمهورية تركمنستان في ٢١ يونيو الماضي في إسطنبول، تحت عنوان: "السلام والثقة: ركائز الوحدة والقدرة على الصمود في العالم الإسلامي"، وذلك على هامش الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

خلال كلمته في الاجتماع، ثمن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، يوسف بن محمد الضبيعي، مبادرة تركمنستان لعقد هذه الاجتماع المهم. وأكد الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لفض النزاعات وتعزيز أسس السلم والأمن والاستقرار في جغرافية منظمة التعاون الإسلامي. كما ثمن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز هذه القيم من خلال مبادراتها ومساعيها في هذا الإطار.

كما انعقد الاجتماع الوزاري لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير في ٢٢ يونيو الماضي على هامش الدورة، وذلك بمشاركة الدول الأعضاء في فريق الاتصال، إضافة إلى اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة. وأكد الاجتماع، الذي ترأسه نيابة عن معالي الأمين العام المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لجامو وكشمير، يوسف الضبيعي، على دعم المنظمة الثابت لشعب جامو وكشمير، داعيا المجتمع الدولي إلى تسوية دائمة وسلمية للنزاع وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

على صعيد متصل، عقد فريق الاتصال الوزاري التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمسلمي الروهينغيا في ميانمار اجتماعاً في ٢٢ يونيو الماضي، وذلك على هامش أعمال الدورة. وترأس الاجتماع السيد يوسف الضبيعي، بحضور الدول الأعضاء في فريق الاتصال.

وجدد الاجتماع تأكيد دعمه الكامل لمسلمي الروهينغيا وضرورة استعادة حقوقهم الأساسية وحث المجتمع الدولي على التحرك الفوري لتمكين شعب الروهينغيا من العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى موطنهم بميانمار.

من ناحية ثانية، التأم اجتماع اللجنة الوزارية المخصصة للمنظمة المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا، برئاسة معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي والغامبيين بالخارج بجمهورية غامبيا، الدكتور مامادو تانغارا، ٢٢ يونيو الماضي، وذلك على هامش الدورة. وأعرب الاجتماع عن دعم القضية المرفوعة ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية لتحقيق العدالة والمساءلة لشعب الروهينغيا وبحث لتطورات الأخيرة المرتبطة بهذه القضية.

من جهة أخرى، وقعت عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على الأنظمة الأساسية لمؤسسات المنظمة وصناديقها، وذلك على هامش انعقاد الدورة.

د. دواس يؤدي القسم أمينا عاما مساعدا لشؤون فلسطين

أدى الدكتور دواس دواس، اليمين أمام مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الـ ٥١، بمناسبة تعيينه في منصب أمين عام مساعد لشؤون فلسطين والقدس في منظمة التعاون الإسلامي، على أن يبدأ بممارسة مهامه مطلع إبريل ٢٠٢٦.

وفد المنظمة يزور بوركينا فاسو ويلتقي رئيس وزرائها

ترأس السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وفدا مشتركا من المنظمة ومؤسساتها الإنسانية والتنموية في زيارة إلى جمهورية بوركينا فاسو في الفترة بين ١٣ إلى ١٧ أغسطس الماضي، وضم كلاً من الدكتور محمد بن سليمان أبا الخيل، المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي، والدكتور محمد العسبلي، المدير التنفيذي للهيئة الإسلامية للهلال الدولي، والسيد سلام كافاندو، ممثل البنك الإسلامي للتنمية في بوركينا فاسو، إلى جانب عدد من كبار مسؤولي الأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات المعنية.

واستقبل معالي السيد جان إيمانويل ويدراوغو، رئيس وزراء جمهورية بوركينا فاسو، في مكتبه وفد المنظمة، واستعرض معه الوضع الإنساني والأمني في البلاد، وأكد الجهود التي تبذلها حكومته للتخفيف من الآثار الإنسانية السلبية لانعدام الأمن في البلاد، ودعا إلى تعزيز التعاون مع المنظمة، خاصة في المجالات الإنسانية وفي مكافحة الإرهاب في البلاد.

من جانبه، نقل السفير طارق بخيت، تضامن الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، مع بوركينا فاسو وحرصه على دعمها لمواجهة جميع التحديات الإنسانية والتنموية والامنية، واستعرض الدعم الإنساني الذي قدمته المنظمة ومؤسساتها لبوركينا فاسو عبر تنفيذ العديد من المشاريع، كما أكد استعداد المنظمة ومؤسساتها تنفيذ المزيد من المشاريع الإنسانية والتنموية.

وأعلن السفير طارق توقيع اتفاقيات مهمة خلال الزيارة تهدف إلى زيادة دعم المنظمة للأشخاص المتأثرين بالأزمة الإنسانية في بعض مناطق البلاد.

وفي مستهل الزيارة، استقبل معالي السيد كاراموكو جان ماري تراوري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي والبوركينيين في الخارج، الوفد حيث سلّم السفير طارق رسالة خطية من معالي الأمين العام.

وتناولت المباحثات الوضعين الإنساني والأمني في بوركينا فاسو، والجهود التي تبذلها السلطات البوركينية لمعالجة الأزمة، وأفضل السبل والوسائل التي يمكن للمنظمة ومؤسساتها الإنسانية والتنموية من خلالها مواكبة تلك الجهود.

كما التقى الوفد بسعادة القائدة باسويندي بيلاج كابوري، وزيرة العمل الإنساني والتضامن الوطني. وأشاد الوفد بالجهود التي تبذلها حكومة بوركينا فاسو في مساعدة المواطنين، ولا سيما الأشخاص النازحين داخليا في ظل الأزمة الإنسانية الجارية في بعض مناطق البلاد.

ونقل الوفد تضامن ودعم المنظمة ومؤسساتها مع بوركينا فاسو، وجدد التزام المنظمة بحشد كل أشكال المساعدة الممكنة لمساعدة البلاد على تلبية احتياجات سكانها المتضررين من الأزمة الإنسانية. واستعرض الاجتماع المشاريع التي تم تنفيذها بفضل دعم المنظمة ومؤسساتها في مخيم النازحين بمدينة كايا، وبحث إمكانية تنفيذ برامج مستقبلية.

والتقى الوفد كذلك بمعالي السيد محمدو سانا، وزير الأمن، وقدم الوزير للوفد إحاطة حول تحسن الوضع الأمني في بوركينا فاسو بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة، ودعا المنظمة إلى مواصلة دعمها لمواجهة أزمة النزوح الداخلي في بوركينا فاسو الناجمة عن الهجمات الإرهابية، وإلى مضاعفة جهودها في مكافحة الإرهاب.

وقام الوفد بزيارة للنازحين داخلياً في مواقع الاستقبال بمنطقة كايا في ١٥ أغسطس الماضي، وذلك لتفقد مشروع تمكين المرأة الممول من قبل المنظمة عبر صندوق التضامن الإسلامي في عام ٢٠٢٣.

واطلع الوفد على الأثر الإيجابي للمشروع وعلى المستفيدات اللواتي أصبحن يمارسن أنشطة مدرّة للدخل داخل مواقع النزوح، بفضل برامج بناء القدرات والأدوات العملية التي وفرتها منظمة التعاون الإسلامي.

المنظمة وبوركينا فاسو تقيمان مشروعا إنسانيا يشمل ٢٠٠ امرأة

أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية بوركينا فاسو، الحفل الرسمي لتوزيع مجموعات أدوات التركيب ورأس المال العامل على ٢٠٠ امرأة مستفيدة في إطار مشروع تمكين المرأة والأسر النازحة في محافظة الوسط الشمالي في جمهورية بوركينا فاسو. وتميز الحفل، الذي أُقيم في كايا، بحضور كبير وبمشاركة رفيعة المستوى، بما في ذلك حضور معالي وزيرة العمل الإنساني والتضامن الوطني، الرائدة باسووندي بيلاجي كابوري، التي قالت: "تشكل هذه المبادرة شهادة على تصميمنا المشترك على تغيير حياة النساء النازحات واستعادة كرامتهن من خلال توفير فرص مستدامة لكسب العيش".

وخُصصت الفعالية للاحتفال بالإكمال الناجح للمرحلة الأولى من مشروع التمكين، والتي بدأت بتقييمات مكثفة للاحتياجات على أرض الواقع وجهود المشاركة المجتمعية.

وقام ممثل منظمة التعاون الإسلامي وضابط الاتصال من البعثة الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في النيجر، السيد خالد محمد ملوم، بتسليط الضوء، في كلمته، على رحلة السنتين التي أدت إلى هذا الإنجاز، مؤكداً على جذور المشروع في التزام المنظمة الذي تم التعهد به خلال الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري المعني بالمرأة الذي عُقد في القاهرة بمصر في عام ٢٠٢١.

وأضاف قائلاً: "نحن لا نكتفي بتوزيع المعدات فحسب، بلإننا نضع الأساس لمستقبل قوامه الاعتماد على الذات واستعادة الأمل لنساء منطقة كايا"، مشيراً إلى أن هذه المرحلة الأولى لم تكن لتتحقق لولا الدعم القيّم الذي قدمه صندوق التضامن الإسلامي الذي ساعد في ضمان تسليم المعدات والدعم المالي المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات النساء النازحات.

إضافة إلى ذلك، أعرب باسم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي عن امتنان المنظمة العميق لحكومة جمهورية بوركينا فاسو على تعاونها ودعمها الثابت، والذي كان ضرورياً لنجاح المشروع.

كما نوهت الفعالية بالعمل الدؤوب الذي قام به السيد سانو لاسينا، منسق المشروع في بوركينا فاسو، الذي ساهمت جهوده التنسيقية في بناء جسور التعاون بين المنظمة والشركاء الوطنيين.

وأبلغ ممثل المنظمة المشاركين أن أمانتها العامة تتطلع إلى إطلاق المرحلة الثانية من المشروع، والتي ستكون بدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وأكدت المنظمة مجدداً التزامها الثابت بتمكين النساء والأطفال وأسر اللاجئين والنازحين في المخيمات في جميع أنحاء بوركينا فاسو.

وتقدمت الأمانة العامة للمنظمة بأحر التمنيات لجميع المستفيدين من المشروع، ويحدوها الأمل في أن تزدهر مشاريعهم المدرّة للدخل وتسهم في صمود مجتمعاتهم وتنميتها.

من جهة أخرى، شاركت المنظمة، المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم العالمي للعمل الخيري الموافق ٥ سبتمبر، وهو يوم مخصص لتعزيز قيم التراحم والكرم والتضامن في جميع أنحاء العالم. وقالت المنظمة إن هذه المناسبة أكدت الدور المحوري للعمل الخيري في التخفيف من حدة الفقر، والاستجابة للأزمات الإنسانية، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات.

وذكر البيان أن احتفال الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بهذا اليوم يؤكد التزامها الراسخ بمبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف، وبميثاقها، وبرنامج عملها العشري، ولا سيما قيم التراحم والتعاضد والعدالة الاجتماعية. وأكدت المنظمة أن العطاء الخيري، بجميع أشكاله، يمثل حجر الزاوية في بناء القدرة على الصمود، وتحقيق المساواة، ودفع عجلة التنمية المستدامة داخل دولها الأعضاء وخارجها.

"المنظمة" تشارك في اجتماع اللجنة الإسلامية للهلال الدولي

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الإسلامية للهلال الدولي، التي عُقدت يومي ٢٦ و٢٧ مايو الماضي في الجمهورية التونسية.

ومثّلت الأمانة العامة الدكتورة عائشة العيافي، مديرة الشؤون الإنسانية، والتي خاطبت الجلسة الافتتاحية، وشاركت في جلسات العمل التي تناولت أولويات العمل الإنساني ضمن منظومة منظمة التعاون الإسلامي، مشددةً على أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الإنسانية في الدول الأعضاء.

وناقشت اللجنة خلال انعقادها عدداً من الموضوعات الهامة، من بينها تقييم الاستجابات الإنسانية في الدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ البرامج الإغاثية التي أُطلقت خلال العام الماضي، بالإضافة إلى وضع خطة عمل مستقبلية تعزز فاعلية العمل الإنساني وتستجيب لتحديات الأزمات والكوارث.

كما أكدت اللجنة أهمية بناء الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المجال الإنساني، وتفعيل آليات التعاون بين اللجنة الإسلامية للهلال الدولي والأجهزة ذات الصلة داخل المنظمة.

وأشادت الدكتورة العيافي في ختام أعمال الدورة بما تضمنته من نقاشات بنّاءة ومقترحات عملية، معربة عن تقدير الأمانة العامة للجهود التي تبذلها اللجنة في خدمة القضايا الإنسانية، ومؤكدة دعمها المتواصل لتعزيز العمل الإنساني الإسلامي المشترك.

وجددت الأمانة العامة التزامها بمواصلة التنسيق والدعم المؤسسي لمبادرات اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، والعمل على تطوير آليات الاستجابة الإنسانية بما يحقق الأهداف النبيلة للمنظمة ويخدم الدول الأعضاء وشعوبها.

من ناحية ثانية، شاركت الامانة العامة للمنظمة ممثلة في مديرة الشؤون الإنسانية، في اجتماع المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الذي عُقد في مدينة الرياض، بمشاركة ممثلي الجمعيات الوطنية العربية وشركاء العمل الإنساني.

وفي كلمتها أمام الاجتماع، أكّدت الدكتورة العيافي أهمية تعزيز التنسيق الميداني، ورفع كفاءة الاستجابة للطوارئ، وبناء قدرات الجمعيات الوطنية، مشدّدةً على التزام منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز الشراكة مع المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وبدعم الشراكات الفعّالة وتمكين الآليات الإقليمية لمعالجة الاحتياجات العاجلة في الدول الأعضاء المتأثرة بالأزمات الإنسانية. وأضافت أن مشاركتها تأتي تنفيذًا لتوجيهات معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه، الذي يولي أهمية خاصة لملف العمل الإنساني، ويؤكد باستمرار دعمه لجهود الإدارة الإنسانية في بناء شراكات استراتيجية تخدم الدول الأعضاء وتعزز قيم التضامن الإسلامي.

وأشارت العيافي إلى أن الجهود الإنسانية تنطلق من قيم الرحمة والتكافل، واشادت بدور المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر كمنصة جامعة لتعزيز فاعلية الاستجابة الإنسانية مؤكدة أن توحيد الجهود ووضع خطط عملية مشتركة هو السبيل للوصول السريع والفعّال للفئات الأكثر ضعفًا.

الجدير بالذكر أن الاجتماع تناول المحاور الرئيسية لرفع جاهزية العمل الإنساني العربي، وتعزيز آليات التنسيق، وبحث التحديات المشتركة، كما ناقش إطلاق مبادرات جديدة في مجالات الأمن الغذائي والصحة والاستجابة للكوارث.

وأعربت العيافي عن تطلّعها إلى توسيع نطاق الشراكات التشغيلية بين منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة بالعمل الإنساني والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الإقليمية والدولية لمواجهة تحديات العمل الإنساني .

واختُتمت المشاركة بالتأكيد على مواصلة الجهود لتطوير آليات الاستجابة المشتركة، وتحديد أولويات التدخل في المرحلة المقبلة بما يسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجًا في المنطقة.

"التعاون الإسلامي" تحتفل باليوم العالمي للقانون الإنساني الدولي

احتفلت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي باليوم العالمي للقانون الإنساني الدولي الذي يصادف التاسع من مايو من كل عام، ودعت الأمانة العامة بهذه المناسبة إلى الرفع من مستوي الوعي العالمي بضرورة احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني الرامية إلى توفير الحماية للأبرياء وضحايا النزاعات والحروب اتساقا مع مبادئ الإسلام السمحة وميثاق المنظمة والقوانين الدولية ذات الصلة.

وبتخصيصها ليوم التاسع من مايو من كل عاما كيوم عالمي للقانون الدولي الإنساني بموجب قرارها رقم ٤٢/١ الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في دولة الكويت عام ٢٠١٥، أكدت المنظمة التزامها العميق بتعزيز واحترام القواعد الإنسانية التي تهدف إلى حماية الإنسان في زمن النزاعات المسلحة، وضمان كرامته وحقوقه الأساسية مهما كانت الظروف.

وأشادت في هذا الصدد بجهود العاملين في الميدان الإنساني، والهيئات الدولية والإقليمية، التي تواصل الدفاع عن المبادئ الإنسانية في أصعب الظروف. وأكدت الأمانة العامة أن احترام القانون الدولي الإنساني ليس خياراً، بل ضرورة إنسانية وأخلاقية تضمن الحدّ من آثار الحروب، وتمهد الطريق لتحقيق السلام العادل والمستدام.

وانتهزت المنظمة هذه المناسبة لتناشد الدول الأعضاء الاستفادة من هذا اليوم للقيام بنشاطات متواصلة تسهم في تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني والسهر علي تطبيقها في أرض الواقع من أجل حماية المدنين لاسيما الأطفال والنساء، والعجزة، واللاجئين والنازحين.

كما دعت كافة المجتمعات إلى ترسيخ قيم التعايش السلمي والتسامح وقبول الآخر واتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز وتطبيق القانون الإنساني الدولي الذي تعد الكثير من مبادئه من صميم القيم الإسلامية السمحة.

الجدير بالذكر أن العالم يحتفل بهذا اليوم في الوقت الذي تواصل فيه العدوان الاسرائيلي السافر غير المسبوق علي الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي والذي أدى لسقوط مئات الضحايا المدنيين وجرح وتشريد مئات الآلاف بتدمير منازلهم وتهديده بارتكاب الفظائع بحقه والإبادة الجماعية وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والذي يحظر استهداف المدنيين لضمان حمايتهم أثناء النزاعات.

وحملت المنظمة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة عن مصير المدنيين في الارض الفلسطينية المحتلة، وما تعرضوا ولا يزالون يتعرضون له من مأساة حقيقية تحت القصف والحصار، مؤكدة رفضها القاطع دعوات تهجير سكان قطاع غزة، وحذرت من تصاعد اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين المدعوم بالسلاح، والحماية من قوات الاحتلال في القدس الشريف والضفة الغربية، وشددت على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بما يتوافق مع معايير القانون الإنساني الدولي.

من ناحية ثانية، عقد الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية السفير طارق علي بخيت اجتماعا ثنائيا مع وفد من ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الخليج برئاسة السيد خالد خليفة، الممثل الإقليمي للمفوضية في الخليج. وذلك في ١٠ يوليو الماضي.

المنظمة تحتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني بمشاركة دولية

نظمت منظمة التعاون الإسلامي، في ١٩ أغسطس الماضي، احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني، وذلك في مقر الأمانة العامة بجدة، بمشاركة عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، بينهم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وهيئة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD).

وهدفت الفعالية إلى تسليط الضوء على الجهود المشتركة في تقديم الإغاثة للمحتاجين، وتعزيز الشراكات الفاعلة بين المنظمات الإقليمية والدولية في مواجهة الأزمات والكوارث حول العالم.

وفي كلمة افتتاحية، أكد معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، التزام المنظمة بقيم الرحمة والتضامن التي يدعو إليها الإسلام، مشيراً إلى أن إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية في المنظمة، جاء لتعزيز التضامن الإسلامي وتنسيق الجهود لمواجهة الأزمات والحفاظ على كرامة الإنسان في المناطق المتضررة.

وأضاف الأمين العام أن العمل الإنساني مسؤولية مشتركة، وأن التعاون الدولي كفيل بإنقاذ الأرواح وبناء مستقبل أكثر عدلاً لشعوب الأمة الإسلامية وللإنسانية جمعاء.

وقالت الدكتورة عائشة شامي العيافي، مديرة الشؤون الإنسانية بالمنظمة، في كلمتها خلال الاحتفالية، أن العمل الإنساني لا يمكن أن ينجح إلا من خلال التعاون والتنسيق المشترك بين الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الإنسانية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

من جانبه، شدد الدكتور عبد الله الربيعة، المستشار بالديوان الملكي السعودي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة، في كلمة مسجلة للحفل، على أن التحديات الإنسانية العالمية تتزايد بكافة صورها، حتى أصبح العمل الإنساني ضرورة وليس خيارا.

كما أعربت السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، عن تقديرها للتعاون القائم بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة في تعزيز العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم.

من جهتها أشادت السيدة كيلي كليمنتس، نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأهمية الشراكة التاريخية القائمة بين المفوضية ومنظمة التعاون الإسلامي، خصوصاً في ظل التحديات غير المسبوقة التي يشهدها العمل الإنساني من اعتداءات متزايدة على العاملين في الميدان، ونقص حاد في التمويل، وقيود تعرقل الوصول إلى المحتاجين.

كما ذكر الأستاذ محمد بن سليمان أبا الخيل المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي بأن قرار إنشاء الصندوق في عام ١٩٧٤م، كأول جهاز متفرّع من المنظمة، كان بمثابة خطوة عملية هامة، لترسيخ مفهوم التضامن الإسلامي.

وأفاد السيد عثمان بلبيسي، المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" أن العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم، يواجهون مستوى غير مسبوق من المخاطر" مشيرا إلى مقتل أكثر من ١٩٠ عاملاً في مجال الإغاثة هذا العام، من بينهم من خدموا في الشرق الأوسط، بما في ذلك قطاع غزة واليمن والسودان.

من جانبه، ذكر السيد علي حمزة بهليفان، رئيس هيئة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD)، أن واحدًا من كل ٢٧ شخصًا في العالم، أي ما مجموعه ٣٠٥ ملايين شخص، يحتاج اليوم إلى المساعدة الإنسانية.

الأمين العام يهنئ السعودية لنجاحها في تنظيم موسم الحج

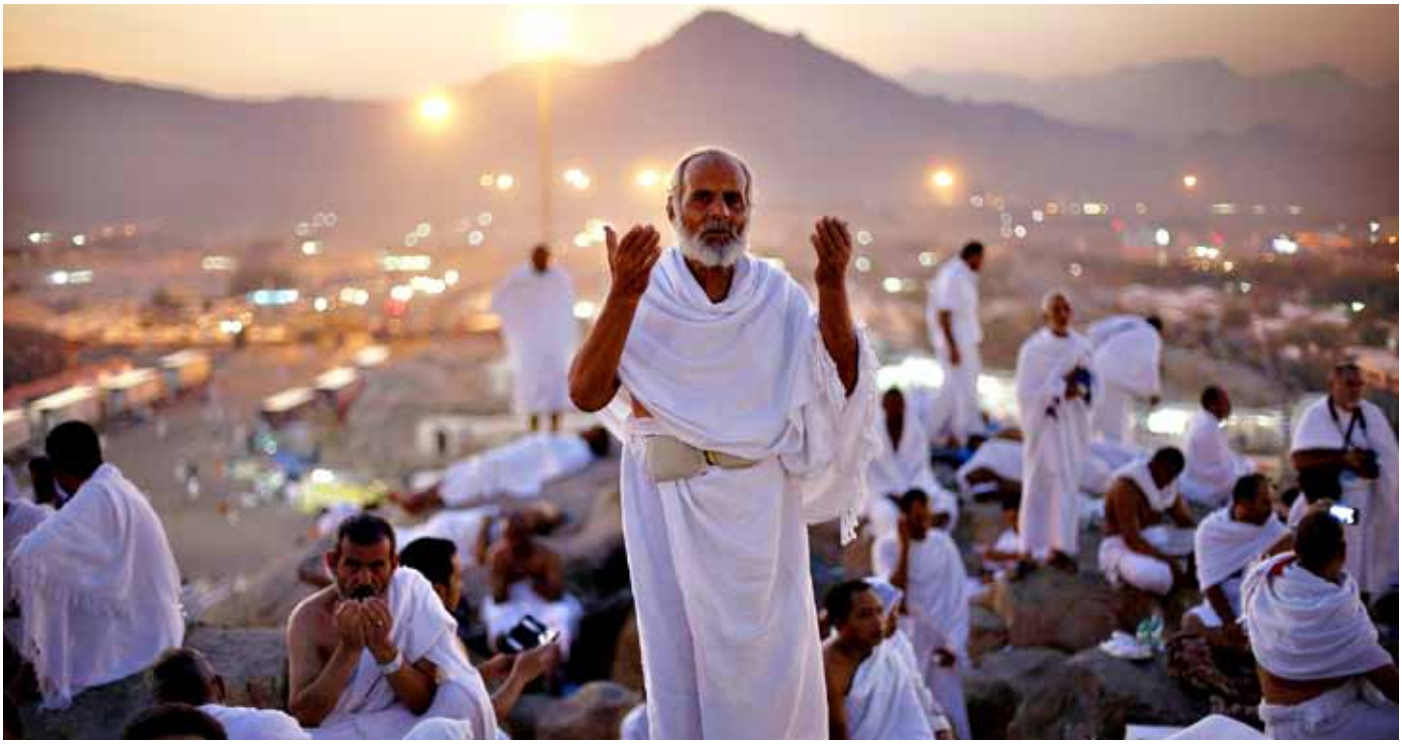

رفع معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، خالص التهاني والتبريكات للأمة الإسلامية، ولأصحاب الجلالة والفخامة والسمو، ملوك وأمراء ورؤساء الدول الأعضاء بالمنظمة، وذلك بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك للعام ١٤٤٦ هجري. وشارك الأمين العام دولة مقر المنظمة، المملكة العربية السعودية، احتفالاتها بعيد الأضحى المبارك، وهنأ خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، كما بارك للمملكة العربية السعودية نجاح الجهود الكبيرة والمقدرة التي تبذلها في إدارة ورعاية موسم الحج كل عام، منوهاً بما تقدمه من تسهيلات وما توفره من ظروف ملائمة وخدمات مريحة لإقامة نسك الحج على نحو آمن، فضلا عن العناية الكبيرة التي توليها لضيوف الرحمن لأجل ضمان أمنهم وسلامتهم طوال إقامتهم فيها لأداء فريضة الحج.

وأعرب السيد حسين إبراهيم طه عن أمانيه بأن تكون مناسبة عيد الضحى للعام ١٤٤٦، فرصة لتلاحم أكبر وتآخ بين أبناء الأمة الإسلامية من أجل تعزيز التضامن الإسلامي في الدول الأعضاء جميعها.

من جهة ثانية، أشار الأمين العام إلى أن العيد يحل على المسلمين هذا العام فيما يمر العالم بتحديات جسام يتمثل أخطرها في العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة، وما يكابده المسجد الأقصى المبارك من اقتحامات وتدنيس من قبل المستوطنين، مشيرا إلى أن سقوط عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى ومعظمهم من النساء والأطفال ينغص فرحة العيد، فضلا عن القصف الهمجي المستمر الذي طال مختلف المناطق في قطاع غزة وأحاله إلى خراب وركام، مجدداً دعم المنظمة الثابت لقضية فلسطين والمسجد الأقصى المبارك.

كما أكد الأمين العام وقوف المنظمة إلى جانب شعب جامو وكشمير لاستعادة حقه، ودعم المنظمة كذلك لحقوق مسلمي الروهينجا الذين يتعرضون للتهجير القسري. كما شدد على موقف المنظمة المؤازر للاجئين والنازحين والمتضررين في المخيمات في العديد من بقاع العالم الإسلامي، بما فيها دول الساحل الأفريقي وبحيرة تشاد، ومتابعتها الدائمة لمشاكل الفقر والأوبئة والأمراض والحروب وما تخلفه من خسائر في الأرواح والممتلكات.

وتضرع السيد حسين طه إلى المولى عز وجل بأن يجعل من عيد الأضحى هذا العام منعطفاً نحو بداية الفرج لجميع تلك المعاناة، وأن يكتب دوام اللحمة والأمن والاستقرار على الأمة الإسلامية.

على صعيد متصل، عقدت الأمانة العامة للمنظمة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية ورشة تدريبية تحت عنوان: دور خدمات التوعية في إثراء رحلة ضيوف الرحمن وتهدف إلى تنسيق العمل المشترك مع ممثلي الدول الأعضاء لتطوير وتحسين وسائل التوعية بالحج بما تتضمنه من شرح لكافة المنتجات التوعوية وأبرز الخدمات لموسم الحج.

وشارك في الورشة ممثلي التوعية والإعلام في وزارات وبعثات الحج في الدول الأعضاء، والدول المراقبة في المنظمة، وجاءت الورشة في إطار برنامج التعاون بين الأمانة العامة ووزارة الحج والعمرة السعودية لموسم حج عام ١٤٤٦ /٢٠٢٥ خدمةً لضيوف الرحمن قاصدي المشاعر المقدسة من الحجاج والمعتمرين في العالم الإسلامي.

وفي مداخلة الأمانة العامة الاستهلالية التي قدمها الدكتور رامي محمد إنشاصي ثمنت الأمانة العامة الجهود السعودية في خدمة ضيوف الرحمن منذ عهد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود وصولاً إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وما تبذله الحكومة السعودية ووزارة الحج والعمرة وكافة قطاعات الدولة من جهود في سبيل الاعتناء بضيوف الرحمن.

المنظمة و"يونا" يقيمان ندوة حول تمكين الشباب

انعقدت في ٤ سبتمبر الماضي في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي افتراضيا وحضوريا بالتعاون مع اتحاد وكالات أنباء دول المنظمة تحت عنوان "تمكين الشباب في الدول الأعضاء من خلال ألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي: الفرص والتحديات"، وذلك في إطار الاحتفاء بيوم منظمة التعاون الإسلامي للشباب.

وترأس الندوة سعادة السيد أحمد بن سلمان الغملاس، وكيل الوزارة المساعد لشؤون الشباب بوزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية، التي ترأس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة. وفي كلمته الافتتاحية، أكد سعادة السيد أحمد بن سلمان الغملاس أن مشاركة وزارة الرياضة بالمملكة العربية السعودية في هذه الفعالية تأتي تجسيدًا لالتزامها بدعم مسارات تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم من خلال شراكة بنّاءة مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات التابعة للمنظمة. وأوضح أن ألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي تمثل اليوم فضاءات تفاعلية تحمل فرصًا واعدة للابتكار والتأثير، مما يستدعي الاستثمار في تعزيز المعرفة وتبادل التجارب، لاسيما وأن شباب العالم الإسلامي باتوا من أبرز صانعي المحتوى والفاعلين في هذا المجال.

من جانبه، ألقى سعادة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي، كلمة الأمانة العامة للمنظمة، حيث أعرب عن تقديره العميق للمملكة العربية السعودية، دولة المقر، على دعمها المستمر والسخي للمنظمة ولجهود العمل الإسلامي المشترك. وأشار إلى أن ألعاب الفيديو ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة الشباب والأطفال، لما توفره من فرص للتعلم والتواصل والترفيه وتنمية المهارات، مؤكداً أنها يمكن أن تسهم بفاعلية في تمكين الشباب إذا ما استُخدمت بصورة واعية ومدروسة تعزز التفكير الاستراتيجي والقدرات المنطقية.

وفي المقابل، أشار السفير طارق علي بخيت إلى التحديات التي تفرضها هذه التقنيات الحديثة على الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، خصوصًا فيما يتعلق بضمان الاستخدام المسؤول والمثمر من قبل الشباب والأطفال. ولفت السفير طارق علي بخيت إلى أن الندوة تمثل منصة مهمة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة، إلى جانب الشركاء الدوليين المعنيين بتمكين الشباب في هذا المجال.

وشملت أعمال ندوة "تمكين الشباب في الدول الأعضاء من خلال ألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي: الفرص والتحديات"، جلسات نقاشية تتناول محاور عدة، من أبرزها: الجوانب الإيجابية لألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي في تمكين الشباب، التحديات والفرص المرتبطة بالألعاب الإلكترونية، إضافة إلى حلقة نقاش مخصصة لتجارب الدول الأعضاء في هذا المجال.

وخلصت ندوة "تمكين الشباب في الدول الأعضاء من خلال ألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي: الفرص والتحديات"، إلى جملة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز دور الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي كقوة فاعلة في مجال الألعاب الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وإبراز دورها في التأثير على قيم وثقافات هذا القطاع، إلى جانب دعم إنتاج الألعاب الإلكترونية، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات والسياسات والمبادرات بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بما يسهم في تعزيز مسيرة تمكين الشباب في العالم الإسلامي.

الأمانة العامة تشارك في مخيم دولي للمتطوعين الشباب بأنطاليا

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في المخيم الدولي للمتطوعين الشباب المنظم من قبل منتدى شباب التعاون الإسلامي في أنطاليا بالجمهورية التركية في الفترة من ٢٩ أبريل إلى ٣ مايو ٢٠٢٥ الماضي.

وحضر حفل الافتتاح الذي عُقد يوم ٢٩ أبريل الماضي ممثلون عن وزارة الشباب والرياضة في تركيا، بمن فيهم الممثل المحلي لوزارة الشباب والرياضة في أنطاليا، وممثلون عن منتدى شباب التعاون الإسلامي وشركائه.

وأشار الدكتور بوبكري مايغا، رئيس إدارة الشباب والرياضة، في كلمته نيابةً عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى أن العمل التطوعي برز مؤخرًا كرسالة مجتمعية تهدف إلى تعزيز المشاركة في بناء القدرات البشرية والمهارات الفردية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، والتعبير عن حيوية المجتمع، واستعداد أعضائه للالتزام بالتفاني والتضحية.

وأضاف أن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، من خلال برنامج عملها حتى عام ٢٠٢٥، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، تولي أهمية كبيرة للعمل التطوعي وتمكين الشباب وبناء قدراتهم.

وأعرب الدكتور بوبكري مايغا عن تقدير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي العميق للجمهورية التركية على جهودها في دعم أنشطة وبرامج الأمانة العامة ومنتدى شباب التعاون الإسلامي في هذا الصدد.

تجدر الإشارة إلى أن أهداف هذا المخيم تشمل تزويد المشاركين بمهارات الدعم النفسي والاجتماعي، والتدريب على الاستعداد لما بعد الكوارث، وتعزيز الوعي بالخدمة المجتمعية، وتطوير مهارات العمل الجماعي والقيادة، وتقوية الروابط الاجتماعية، بما يتيح للشباب دعم بعضهم بعضاً والعمل بصفة مشتركة لتعزيز تماسكهم.

من ناحية ثانية، وبمناسبة يوم الشباب الدولي، الذي يحتفل به المجتمع الدولي في ١٢ أغسطس من كل عام، قدّم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أحرّ التهاني للشباب في جميع أنحاء العالم، وخاصةً شباب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأعرب عن قلقه البالغ بشأن رفاه الشباب في مناطق النزاعات.

وأشار الأمين العام، لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه إلى أن هذه المناسبة تذكر بأهمية رأس المال الشبابي الذي يتمتع بالإمكانيات، الذي يُمكنه، إذا ما دُرِّبَ وجُهِّزَ في بيئة صحية ومُمَكّنة بالمعارف والمهارات الكافية، أن يُؤدّي دورًا حيويًا في تنمية مجتمعاته ودوله على جميع المستويات. كما ذكر السيد حسين إبراهيم طه أن هذه المناسبة تُتيح فرصةً لتقييم ورصد جهود المنظمة نحو تحقيق أهداف برنامج عمل المنظمة لعام ٢٠٢٥ واستراتيجية الشباب في منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة.

ودعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي جميع الدول الأعضاء إلى زيادة الاستثمار في الشباب المحلي، وتمكينهم من مواجهة تحديات المستقبل والمساهمة في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة، كما دعا المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد.

تجدر الإشارة إلى أن شعار يوم الشباب الدولي لعام ٢٠٢٥ هو: "العمل الشبابي المحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما بعدها"، مما يعكس إلى حد كبير أهمية الشباب ودورهم المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الأمانة العامة تخاطب مخيم منتدى شباب المؤتمر الإسلامي

أقام منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، اليوم الثلاثاء ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ النسخة الثامنة من مخيم التدريب الإعلامي الدولي تحت عنوان "الصحافة للناشئين" في مدينة أنطاليا بالجمهورية التركية.

وأقيم المخيم بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بالجمهورية التركية وهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية TRT، ويستمر حتى ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥.

وألقى السيد يونس سوميز، مدير عام المنتدى كلمته التي أكد فيها أن مخيمات التدريب التي يقيمها المنتدى تتطور عاما بعد عام، مشيرا إلى مشاركة أكثر من مائتي شاب وشابة هذا العام في تدريب إعلامي يهدف إلى إعداد الشباب بأدوات إعلامية تفتح لهم آفاقا رحبة في هذا المجال.

وخاطبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي المعسكر، حيث ألقى السيد أيمن عبوشي، الموظف التخصصي بإدارة الإعلام كلمة الأمانة العامة أمام الجلسة الافتتاحية، متوجها بالشكر للجمهورية التركية على دعمها المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي متمثلة في وزارة الشباب والرياضة التي تقدم الدعم لمنتدى الشباب ومنظمة التعاون الإسلامي.

وأشار إلى أن الأمانة العامة للمنظمة تعنى بقضايا الشباب والإعلام من خلال إدارة الشباب والرياضة وإدارة الإعلام، لافتا إلى الندوة التي عقدت تحت عنوان: "تمكين الشباب في الدول الأعضاء من خلال ألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي: الفرص والتحديات، والتي بحثت الآثار السلبية لألعاب الفيديو والاستخدام السلبي لوسائل التواصل وانعكاسات ذلك على الأطفال والشباب. كما أوضح أن إدارة الإعلام استطاعت مجاراة التطور اللافت في وسائل الإعلام وبخاصة منصات التواصل الاجتماعية مدللا على إنشاء المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين والذي وصل إنتاجه الإعلامي إلى قرابة الـ ١٦٠ مليون متابع خلال فترة وجيزة.

وبمناسبة يوم منظمة التعاون الإسلامي للشباب، الذي يتم الاحتفال به سنويًا في ٣ سبتمبر، أعرب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، عن تهانيه الخالصة للشباب في الدول الأعضاء، كما أعرب عن قلقه العميق إزاء وضع الشباب الذين يعيشون في مناطق النزاع.

وأكد الأمين العام أن الإنترنت وألعاب الفيديو ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت عناصر أساسية في الحياة اليومية للشباب والأطفال. وعندما تستخدم بمسؤولية، تُسهم هذه التقنيات بشكل إيجابي في التعليم والتواصل والترفيه وتنمية المهارات، مع تعزيز التفكير الاستراتيجي والتفكير المنطقي.

وأكد أيضًا أن هذه التقنيات تُمثل مجالات مهمة للإنتاج الاقتصادي والابتكار، حيث تبرز شركات ألعاب الفيديو كجهات توظيف رئيسية في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، تُمثل هذه التقنيات تحديات تتطلب من الدول الأعضاء ضمان استخدامها المسؤول والبنّاء.

منظمة التعاون الإسلامي تحتفل بيوم الأسرة العالمي ٢٠٢٥ كحجر زاوية

احتفلت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، باليوم العالمي للأسرة، للعام ٢٠٢٥، في مقرها بجدة، في ١٥ مايو ٢٠٢٥، وذلك بالتنسيق مع بعثة الجمهورية التركية، حيث أقامت فقرات خاصة مفتوحة العضوية مخصصة ليوم الأسرة، وضم الاحتفال مندوبي الدول الأعضاء في المنظمة، وممثلين عن الأجهزة ذات الصلة.

واستمع الحضور لكلمة معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، والتي ألقاها نيابة عنه، السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بالمنظمة، حيث قال إن يوم الأسرة العالمي يذكر بإحدى أعمق الحقائق وأكثرها عالمية والتي تؤكد أن: الأسرة هي حجر الزاوية في كل مجتمع. وأضاف بان الأسرة في الإسلام، ليست مجرد وحدة اجتماعية؛ بل هي أمانة مقدسة.

وأعرب الأمين العام عن خالص شكره وامتنانه للمملكة العربية السعودية لاستضافتها دورتها الأولى يومي ٨ و٩ فبراير ٢٠١٧ في جدة، ولدعمها المتواصل لقيم الأسرة والزواج ومؤسسة الأسرة في المحافل الداخلية، كما أشاد بالخطوات الإيجابية التي تتخذها الجمهورية التركية ولا سيما مبادرتها نحو إنشاء لجنة الأسرة.

وشددت كلمة الأمين العام على أن الأسرة السليمة هي بذرة العدل والتعاطف والسلام، مشيرا إلى أن الاستثمار فيها من خلال التعليم والرعاية الصحية والتوجيه الروحي والدعم الاجتماعي، سيبني أساسا لعالم أكثر انسجامًا وعدلًا.

من جهة ثانية، أشار الأمين العام إلى ل الإبادة الجماعية المروعة في قطاع غزة مع سقوط عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، حيث تشتت العائلات بسبب ارتفاع حصيلة الشهداء والتشرد، فيما تُقتل النساء، أو يُقتل أطفالهن أمام أعينهن، مما يتركهن محطمات ويائسات.

وألقى المندوب التركي الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي، السفير جينك أوراز كلمة الجمهورية التركية مشيرا إلى الجهود التي تبذلها بلاده في دعم الأسرة والارتقاء بها، معربا عن تقديره لما تقوم به الأمانة العامة للمنظمة في هذا المجال.

على صعيد متصل، وفي اليوم العالمي للأسرة، الذي يُصادف ١٥ مايو من كل عام، أكد الأمين العام أن المنظمة تُدرك أهمية الأسرة ودورها في بناء مجتمعات شاملة ومستدامة، وضمان الرفاه الاجتماعي، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم عام ١٩٩٣ بموجب القرار A/RES/٤٧/٢٣٧، الأمر الذي يعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للأسرة.

ودعا الأمين العام لامي جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية ورعاية النساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. وأكد الأهمية القصوى لدور الأسرة كوحدة أساسية في المجتمع، في صون القيم الإسلامية ونقلها إلى الأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، شدد الأمين العام على أهمية دور الأسرة كوحدة أساسية في المجتمع، في صون القيم الإسلامية ونقلها إلى الأجيال القادمة. وأكد السيد حسين إبراهيم طه أن الأمانة العامة للمنظمة، وبالتنسيق مع الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة في المنظمة، انتهت من إعداد وثيقة القيم الإسلامية المتعلقة بالمرأة والطفل، وفقًا لقرارات مجلس وزراء خارجية دول المنظمة. واحتفالًا بهذه المناسبة الهامة، أشار الأمين العام إلى استضافة المنظمة، بالتنسيق مع مندوبية الجمهورية التركية لدى المنظمة، فعالية يوم الأسرة في ١٥ مايو الماضي، وذلك في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث جمعت ممثلين بارزين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الشريكة للاحتفال بأهمية مؤسسة الأسرة وإعادة التأكيد عليها. وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أن "الاحتفال بيوم الأسرة هو إعادة تأكيد لالتزامنا الجماعي بتعزيز الروابط الأسرية ودعم السياسات الوطنية والإقليمية التي تعزز رفاه الأسرة في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

الأمين العام يشارك في الملتقى الدولي لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة

ترأس معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه وفد الأمانة العامة المشارك في الملتقى الدولي السعودي – المالديفي المشترك بعنوان «مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في قطاع السياحة»، الذي افتتحت أعماله في ٦ مايو الماضي بجمهورية المالديف، وذلك بحضور معالي نائب رئيس جمهورية المالديف، السيد محمد لطيف، الذي توجه بكلمة الى المشاركين، أكد فيها الأهمية البالغة التي يكتسيها المنتدى، حيث يمثل منصة حيوية لمواجهة التحديات الملحة وتبادل الحلول العملية، ورسم مسار جماعي للمضي قدمًا في مكافحة الفساد عالميًا. وأشار الى أن موضوع منتدى هذا العام يأتي في وقته المناسب.

ومن جانبه، أشاد الأمين العام في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة، بالمبادرة المشتركة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية المالديف الرامية إلى تعزيز التعاون في مكافحة الفساد في قطاع السياحة، مشيرا الى أن المنتدى يعكس الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء بمكافحة الفساد، والذي توج باعتماد اتفاقية مكة المكرمة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد.

وذكّر الأمين العام بأن ميثاق منظمة التعاون الإسلامي يؤكد بوضوح على أهمية مكافحة الفساد باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة

وشارك السيد حسين إبراهيم طه، في الجلسة الختامية لأعمال الملتقى الدولي وسط مشاركة واسعة من الدول الأعضاء بالمنظمة والمنظمات الدولية المختصة بمكافحة الفساد.

وشرّف الملتقى نائب رئيس جمهورية المالديف، بالإضافة إلى حضور ومشاركة أكثر من (١٩٠) مسؤولًا وخبيرًا من (٥٠) دولة، يمثلون جهات حكومية ومنظمات دولية وإقليمية معنية بمكافحة الفساد والسياحة.

وشكر الأمين العام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية، وهيئة مكافحة الفساد المالديفية على المساهمة في تعزيز جهود المنظمة الخاصة بتعزيز النزاهة في قطاع السياحة.

كما ألقى خلال الجلسة الختامية للملتقى، سعادة الدكتور ناصر بن أحمد أبا الخيل، وكيل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد للتعاون الدولي التوصيات العملية التي صدرت عن الملتقى ومن أبرزها التأكيد على أهمية اتفاقية مكة المكرمة للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون، والدعوة إلى سرعة التوقيع والمصادقة عليها من الدول الأعضاء لتفعيلها ودخولها حيّز التنفيذ.

ومثّل الملتقى فرصة مهمة لتوسيع الشراكات، وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء، وبناء منظومات سياحية قائمة على الثقة والشفافية، وتأكيد الالتزام الجماعي بتنفيذ القرارين رقم (٥٠/٢ – ق.ت) الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، و(٢/٢ – أ ق ف) الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني لأجهزة مكافحة الفساد.

ورحب الملتقى باستضافة المملكة المغربية للملتقى الدولي الثاني لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة وذلك في إطار مواصلة الجهود المشتركة لدعم الشفافية في القطاع السياحي بالدول الأعضاء للمنظمة.

واستقبل فخامة رئيس جمهورية المالديف، الرئيس محمد معز، الأمين العام حيث ثمن فخامته دور المنظمة الفعال ودعمها المتواصل لبلاده. ومن جانبه، أشاد الأمين العام بدور جمهورية المالديف داخل المنظمة واسهاماتها في العمل الإسلامي المشترك.

كما اجتمع الأمين العام مع وزير الخارجية المالديفي الدكتور عبد الله خليل. وثمن الجانبان مستوى العلاقات بين المنظمة وجمهورية المالديف وبحثا عددا من القضايا المدرجة على جدول أعمال المنظمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث جددا التأكيد على الدعم التام لهذه القضية ولحقوق الشعب الفلسطيني المشروعه.

والتقى الأمين العام بالدكتور محمد شاهيم علي سعيد، وزير الشؤون الإسلامية، واستعرض معه جوانب التعاون بين المنظمة وجمهورية المالديف وآفاقها في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

الأمين العام يحث على تسريع مبادرات التجارة والاستثمار

انعقد الاجتماع الحادي والأربعون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في أنقرة بالجمهورية التركية، يومي ١٣ و١٤ مايو الماضي.

وفي رسالته إلى الاجتماع، قدم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، لمحة عامة عن التطورات الأخيرة في المجالات الاقتصادية والتجارية في الدول الأعضاء في المنظمة.

وحث الأمين العام كذلك جميع الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة بفاعلية في الدورة الوزارية العاشرة المقبلة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المقرر عقدها في جمهورية تشاد؛ والدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل المقرر عقدها في دولة قطر والمؤتمر الوزاري الثاني حول النقل في الدول الأعضاء في المنظمة، المقرر عقده في الجمهورية التركية، والمؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة حول الطاقة، المقرر عقده في المملكة العربية السعودية، ومنتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في أفريقيا، المقرر عقدة في جمهورية مالي. وتهدف هذه المؤتمرات إلى اعتماد برامج ومشاريع مختلفة لتعزيز التعاون الإسلامي البيني في مجال الزراعة والأمن الغذائي، والعمل والتشغيل، والنقل، وكذلك التجارة والاستثمار.

واستعرض الاجتماع حالة تنفيذ المشاريع المختلفة في إطار لجنة الكومسيك، مع التركيز على التجارة والاستثمار والزراعة والسياحة والتنمية المالية والنقل والقطاع الخاص والتخفيف من وطأة الفقر. إضافة إلى ذلك، وافق الاجتماع على مشروع جدول أعمال الجمعية العمومية الحادية والأربعين للجنة الكومسيك، المقرر عقدها في اسطنبول بالجمهورية التركية، في الفترة من ١ إلى ٤ نوفمبر القادم.

وتجتمع لجان المتابعة المنبثقة عن الكومسيك سنوياً لمراجعة تنفيذ القرارات المعتمدة في الدورات الوزارية للكومسيك في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية. كما يقوم أعضاء لجنة المتابعة المذكورة بإعداد وثائق العمل اللازمة للدورات الوزارية المقبلة للجنة الكومسيك.

على صعيد آخر، وفي إطار رئاسة دولة قطر للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، استضافت وزارة البلدية في دولة قطر، في الفترة من ١ إلى ٣ سبتمبر الماضي في الدوحة، اجتماع خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقييم التقدم المحرز في برامج المنظمة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالزراعة المستدامة في الدول الأعضاء. وضمّ الاجتماع خبراء من الوزارات المعنية في الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتحديد أوجه التقدم والتحديات في تنفيذ قرارات المنظمة فيما يتعلق بإنشاء نظام احتياطي الأمن الغذائي، وتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية، ووضع إطار عمل للأمن الغذائي في المنظمة.

وأكد سعادة الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في المنظمة، في مداخلته في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، أهمية التقييم المستمر لمختلف برامج المنظمة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية لتقييم فعاليتها، وضمان كفاءة استخدام الموارد، وإجراء التعديلات اللازمة. كما شدد على ضرورة اتخاذ تدابير عملية لمعالجة مختلف العراقيل التي تعيق التنفيذ الفعال لمبادرات المنظمة في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

وفي معرض حديثه عن مشروع الخطة الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أكد الدكتور سينجيندو أن إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي المقترح للأمن الغذائي يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء من خلال استراتيجيات تعزز الزراعة المستدامة، والاستثمار المسؤول، والأنظمة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، مع تعزيز التجارة البينية في المنتجات الزراعية والغذائية بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

السلامة والصحة المهنية لاستدامة النمو الاقتصادي

قدّم معالي الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، في مداخلته خلال جلسة نقاشية بعنوان «مستقبل الاستثمار في السلامة والصحة المهنية» ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع للسلامة والصحة المهنية، عرضًا مفصلاً للمبادرات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي لتطوير معايير السلامة والصحة المهنية، وتحسين الأداء، والقدرات في الدول الأعضاء. وسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الإنتاجية والسلامة والصحة المهنية، مشيرًا إلى أن الاستثمار في السلامة والصحة المهنية سيعود بفوائد جمة على الشركات، مثل تحسين الإنتاجية، ورفع معنويات الموظفين، وتحسين جودة الحياة، مما يُسهم إيجابًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

وانطلق المؤتمر الدولي السابع للسلامة والصحة المهنية، الذي تنظمه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، في الرياض بالمملكة العربية السعودية، في ٤ مايو الماضي، تحت شعار "مستقبل السلامة والصحة المهنية". ويهدف المؤتمر، الذي استمر ثلاثة أيام، إلى أن يكون منبراً فريداً للمسؤولين الحكوميين وخبراء السلامة من المملكة العربية السعودية ودول أخرى حول العالم لمناقشة وتبادل المعرفة حول أحدث التطورات في مجال السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى التحديات والفرص المتاحة في أسواق العمل العالمية.

ويناقش المؤتمر عدداً من المواضيع الرئيسية من بينها: بيئة العمل المستدامة؛ والرقمنة والتكنولوجيا في مجال السلامة والصحة المهنية؛ واقتصاديات السلامة؛ والبحث والابتكار؛ والتحديات الناشئة؛ والاستثمار في السلامة والصحة المهنية، والسلوك البشري، وثقافة السلامة، وغيرها.

من ناحية ثانية، شارك وفد الأمانة العامة للمنظمة، برئاسة الدكتور سنغندو، في الاجتماع الرابع للجمعية العامة لاتحاد المقاولين في الدول الإسلامية، الذي عُقد في عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ الجزائر، في ١٩ مايو الماضي، وذلك على هامش أعمال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المنعقدة حاليا في الجزائر.

وأكد الدكتور سنغندو، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع الجمعية العامة لاتحاد المقاولين في الدول الإسلامية، أن الطلب على خدمات شركات المقاولات لا يزال مرتفعًا في الدول الأعضاء بالمنظمة، وأن شغل هذه الوظائف بكفاءات مهنية مهرة أمر حيوي لاقتصادات الدول الإسلامية. كما شدد على ضرورة تعزيز التزام المقاولين من الدول الأعضاء بمبدأ التضامن، وضمان إمكانية تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأقل من حيث الموارد، وحصول هذه الدول على المزيد من الفرص والمساعدة لتنفيذ المشاريع.

وناقشت الجمعية العامة لاتحاد المقاولين في الدول الإسلامية خلال اجتماعها القضايا المتعلقة بأداء الاتحاد خلال العام الماضي، وبرنامج الأنشطة في ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بالإضافة إلى التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد.

على صعيد آخر، تناول الدكتور سينجيندو، في مداخلته خلال جلسة نقاشية بعنوان "حلول الشمال والجنوب في نظام تجاري عالمي موجه نحو الشرق والغرب" ضمن فعاليات المنتدى العالمي لربط النقل ٢٠٢٥، حالة البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وسلط الضوء على جهود المنظمة الرامية إلى تطوير البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء وتعزيز الربط فيما بينها. كما سلط الضوء على التكامل بين التجارة والنقل، مؤكدًا أن تحسين البنية التحتية للنقل وربطها سيزيد من التبادل التجاري والسياحي بين الدول الأعضاء.

وافتتح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، في إسطنبول يوم ٢٧ يونيو الماضي، المنتدى العالمي لربط النقل ٢٠٢٥، تحت شعار "ربط سلس، إمكانيات لا حدود لها"، والذي نظمته وزارة النقل والبنية التحتية في الجمهورية التركية بدعم من البنك الدولي.

التضامن الإسلامي: من المفهوم النظري إلى التجليات الملموسة

د. يعقوب آلويمين
تخصصي
في إدارة الشؤون
القانونية

تأسست علاقات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، منذ نشأتها، على مبدأ التضامن الإسلامي، حيث كرسه الميثاق الأول في صدارة أهداف المنظمة، ثم أكد الميثاق المعدل سنة ٢٠٠٨ على نفس المكانة. ولتجسيد هذه المكانة، اقترحت بعض الدول (باكستان) تغيير اسم المنظمة إلى "منظمة التضامن الإسلامي" خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية في كوالا لامبور سنة ١٩٧٤. ويتجسد التضامن الاسلامي في صور مختلفة تبعا للحاجة إليه وطرق التعبير عنه. فيكون تضامنا سياسيا، مثل وقوف المنظمة إلى جانب جمهورية باكستان في قضية كشمير، ووقوفها إلى جانب أذربيجان في نزاع ناغورني قاره باغ؛ ويكون تضامنا إنسانيا مثل مساعدة الدول في مواجه كوارث طبيعية أو أزمات إنسانية. لكن التجليات التي تجمع كل معاني التضامن الإسلامي برزت خلال نكبة غزة الحالية. فمنذ اندلاع هذه الأزمة في أكتوبر سنة ٢٠٢٣، أي خلال سنتين فقط، عقدت المنظمة ثلاث قمم إسلامية استثنائية وأربع اجتماعات لمجلس وزراء الخارجية وثلاث اجتماعات مفتوحة العضوية للجنة التنفيذية، للتعبير عن تضامن دول المنظمة مع فلسطين. وتكللت تلك الاجتماعات بمواقف تضامنية غير مسبوقة في مضمونها وفي صرامتها، منها الدعوة لمقاطعة إسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا، والتشكيك في مدى توافق عضويتها في الأمم المتحدة مع ميثاق هذه الأخيرة، وتنسيق الجهود لتعليق عضويتها في الأمم المتحدة، إضافة إلى إنشاء مرصد إعلامي لفضح الجرائم الإسرائيلية ومرصد قانوني للمساهمة في الجهود القضائية الدولية لملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة في غزة.

وتمخضت القمم الإسلامية المذكورة عن إنشاء لجان تحسيس ومتابعة رفيعة المستوى جابت أهم عواصم العالم، وحققت نجاحات كبيرة أسفرت عن توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين والادانة الدولية لسلوك إسرائيل الإجرامي في غزة. كما ساهم مؤتمر حل الدولتين، برئاسة المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، المنعقد في مقر الأمم المتحدة على هامش جمعيتها العامة الثمانين، سبتمبر ٢٠٢٥، في زيادة الوعي الدولي بعدالة القضية الفلسطينية، وفي كشف زيف الرواية الإسرائيلية التي كانت تصورها كضحية محاطة بالمخاطر والأعداء، وبمسؤوليتها المباشرة عن عرقلة عملية السلام. وجسد انسحاب العشرات من الوفود في وجه رئيس الوزراء الاسرائيلي عند اعتلائه منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٦ سبتمبر٢٠٢٥ الغضب الدولي من الجرائم الإسرائيلية في غزة وعدم الثقة لدى دول العالم وشعوبه في روايتها وفي رؤيتها.

كل هذه الانجازات لم تكن لتتحقق لو لم يكن قبطان سفينة الديبلوماسية الدولية الهادفة إلى حشد التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية ذا مهارة وتجربة وحنكة عالية. إنها المملكة العربية السعودية، دولة مقر منظمة التعاون الاسلامي التي قادت سفينة التضامن الإسلامي منذ إنشاء المنظمة عام ١٩٦٩ بمبادرة من الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه.

ومنذ ذلك التاريخ إلى اليوم استمر قطار التضامن الإسلامي دون توقف، متجليا في قوالب وصيغ متعددة، تضامنا مع دول المنظمة وتقوية لمواقفها ودعما لمؤسساتها. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، فالمملكة تستضيف مقرات عدد هام من مؤسسات المنظمة، بما في ذلك الأمانة العامة، وتوفر جميع وسائل النجاح لاجتماعاتها عبر تسهيل مشاركة جميع الوفود، دون استثناء في مقر لائق وظروف مريحة. وتتبين لنا أهمية هذا الامتياز عندما نستذكر عرقلة الولايات المتحدة مشاركة العديد من الوفود في اجتماعات الأمم المتحدة مستعملة سلاح التأشيرات، كما حدث مع الوفد الروسي سنة ٢٠٢٢، والوفد الفلسطيني سنة ٢٠٢٥، مخالفة بذلك اتفاقية مقر الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧. فالمملكة العربية السعودية لم تستعمل ولا مرة واحدة سلاح منع التأشيرة لمنع أي دولة من المشاركة في اجتماعات المنظمة. بل إنها تمنح ضيوف المنظمة امتيازات لا تدخل ضمن التزاماتها بمقتضى اتفاقية المقر، مثل توفير الأمن، وتسهيل التنقلات لمن يرغبون في أداء الشعائر الدينية، إلى غير ذلك.

وبفضل قوة التضامن الإسلامي ظهر مصطلح المجموعة الاسلامية مؤخرا خلال الحراك الدولي حول الشرق الأوسط، كشريك فاعل في صنع القرارات الدولية ومؤثر في التوازنات التي أصبحت التكتلات الإقليمية والمصالح المشتركة أهم أثقال موازينها، محققا أحد الأهداف الأساسية للمنظمة، ألا وهو ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي لضمان مصالحها المشتركة.

لا شك أن المملكة العربية السعودية وبقية الدول الأعضاء واعية بأن تعزيز التضامن بين سبعة وخمسين دولة – تمثل أكثر من ربع دول العالم وأزيد من ربع سكانه – سيمنحها مكانة محورية في العلاقات الدولية ودورا فاعلا في صنع القرار الدولي. ولتحقيق هذه الغايات تسهر السلطات السعودية على وضع المنظمة في ظروف تمكنها من القيام بمهامها على أفضل وجه، عبر مندوبية دائمة تعمل على توفير كل الوسائل والإمكانات للرقي بمنظمة التعاون الإسلامي إلى مصاف المنظمات الدولية الرائدة.

لا شك أن المملكة العربية السعودية وبقية الدول الأعضاء واعية بأن تعزيز التضامن بين سبعة وخمسين دولة سيمنحها مكانة محورية في صنع القرار الدولي

دور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة

لمحة عامة

أسست الدول الإسلامية عقب حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ منظمة التعاون الإسلامي، وبدأت المنظمة عملية إصلاح لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، حيث اعتمدت برنامج العمل العشري في القمة الإسلامية الاستثنائية المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥. وفي إطار عملية الإصلاح، حُددت حقوق الإنسان كأحد أهم مجالات عمل المنظمة. ولإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان، أُنشئت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الجديد الذي اعتُمد خلال الدورة الحادية عشرة للقمة الإسلامية، لتكون بمثابة هيئة استشارية، وباعتبارها الجهاز الرئيسي للمنظمة المختص بتعزيز حقوق الإنسان.

تم اعتماد النظام الأساسي للهيئة في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، وباشرت الهيئة أنشطتها رسميًا عام ٢٠١١. كما اعُتمد نظامها الداخلي ودخل حيز النفاذ في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

تتكون الهيئة من ١٨ عضوًا من الخبراء في مجال حقوق الإنسان، تقوم الدول الأعضاء بترشيحهم وينتخبهم مجلس وزراء الخارجية، والهيئة مقرها جدة، ويعمل أعضاءها بصفتهم الشخصية، استنادًا إلى مبادئ الاستقلالية والحياد، وتساعدهم أمانة عامة دائمة. وتباشر أمانة الهيئة أعمالها في مقرها الخاص منذ مارس ٢٠١٧.

عمل الهيئة

تهدف الهيئة إلى تعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء ورصد حالة حقوق الإنسان للمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وتُنفّذ أنشطتها بشكل رئيسي من خلال اجتماعات عامة تُعقد مرتين سنويًا. كما تنظم ندوات دولية سنوية منتظمة، وتتولى مهام التوعية ووضع المعايير لتعزيز حقوق الإنسان من خلال إجراء دراسات في مواضيع محددة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بزيارات ميدانية وتعد تقارير عن حالة حقوق الإنسان، إما وفقًا لتكليف من القمة الإسلامية أو مجلس وزراء الخارجية أو بناءً على دعوة

د. حاجي علي آجيكغول
رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

من الدول الأعضاء. كما تقيم اللجنة علاقات وثيقة مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان وتتابع عن كثب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمسائل ذات الصلة في الجمعية العامة.

من أجل تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والدول المراقبة، وقعت الهيئة مذكرة تفاهم للتعاون الفني مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تركيا والمملكة العربية السعودية وأذربيجان وماليزيا وأوزبكستان والمغرب ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مركز سيسرك واتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي والمؤسسات الدولية لجامعة الدول العربية.

قامت الهيئة بتحديث إعلان القاهرة الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقامت بصياغة اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل وقدمتها إلى مجلس وزراء الخارجية. كما أصدرت عدة إعلانات، وواصلت أنشطتها الهادفة للتوعية ووضع المعايير من أجل تحسين حقوق الإنسان في طيف واسع من المجالات المواضيعية. تشمل هذه المواضيع الأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية والمالية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان من قبل شعوب الدول المتضررة، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والحق في التنمية، ودور الإعلام في مكافحة خطاب الكراهية، وظاهرة الإسلاموفوبيا التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان ومظهراً معاصراً للعنصرية، وأهمية تعزيز وحماية حقوق الشباب لبناء مجتمعات سلمية وديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد كشرط أساسي لتجسيد حقوق الإنسان بصورة كاملة والتنمية المستدامة، والمنظور الإسلامي لحماية اللاجئين: الحقوق والوصول إلى التعليم، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، يتم عرض بعض القضايا المواضيعية على الدول الأعضاء، من أجل تعزيز الوعي بها بمشاركة خبراء دوليين ذوي صلة من خلال تنظيم نقاش عام رفيع المستوى خلال الجلسات العامة. وفي هذا السياق، تمت مناقشة مجالات موضوعية مثل حرية التعبير وخطاب الكراهية، وتأثير تمكين المرأة على التنمية المستدامة، وحماية وتعزيز حقوق الطفل أثناء حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي وحالات الطوارئ والكوارث، وحماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب، وأهمية التنوع الثقافي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإعادة النظر في عهد حقوق الطفل في الإسلام الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز حقوق الأطفال، وتعزيز وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين؛ والالتزام الإسلامي والدولي بحقوق الإنسان، ودور حقوق الإنسان في تعزيز الحكم الرشيد وتغير المناخ وحماية البيئة؛ ومنظور حقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحق في الحياة الأسرية: وجهات النظر الإسلامية وحقوق الإنسان لمواجهة التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان: الإطار المعياري والمبادئ التوجيهية للتنفيذ، والقضاء على التمييز العنصري: وجهات النظر الإسلامية وحقوق الإنسان، والحق في الصحة: منظور إسلامي وحقوق الإنسان والحق في المياه، وقد تم نشر وثائق ختامية مفصلة بشأن كل تلك المواضيع .

لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز حقوق الإنسان

كما قامت الهيئة بإجراء دراسات موضوعية في عدد من المجالات المواضيعية وقامت بنشرها، مثل المساواة والإنصاف والعدالة بين الجنسين، وحقوق المهاجرين، ودور القضاء في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الشباب وحمايتها، ومكافحة الإسلاموفوبيا: مهمة غير مكتملة، والعدالة الإلهية في ميراث المرأة والرجل في الشريعة الإسلامية، وحقوق الأقليات في الإسلام، والاتجار بالبشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتوجه الجنسي والهوية الجنسية، والإسلاموفوبيا واستراتيجيات مكافحة الإرهاب.

وتناقش الهيئة بانتظام عملها بشأن تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدول الإسلامية، وخاصة في دوراتها العامة، وتقدم تقاريرها إلى مجلس وزراء الخارجية. تباشر الهيئة مهامها في هذا السياق من خلال فرق عملها الأربعة، وهي: فريق العمل المعني بفلسطين، وفريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل، وفريق العمل المعني بالإسلاموفوبيا والمجتمعات المسلمة، وفريق العمل المعني بالحق في التنمية، والآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من قِبل الهند. وترصد اللجنة عن كثب انتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها المجتمعات والأقليات المسلمة في مناطق جغرافية مُختلفة، مثل فلسطين، وكشمير المحتلة، وميانمار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وشعب قبرص التركية، ومنطقة الإيغور المتمتعة بالحكم الذاتي، وتراقيا الغربية، وسريلانكا، وغيرها. وفي هذا السياق، زارت اللجنة بعض المناطق ونشرت تقارير حول وضع حقوق الإنسان لأقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، ووضع حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة من قِبل الهند (تقريران)، ووضع حقوق الإنسان في الأراضي التي كانت تحتلها أرمينيا سابقًا في أذربيجان (تقريران)، ووضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووضع حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة.

في الختام، اضطلعت الهيئة بأدوار ومسؤوليات بالغة الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان، ونفذت أنشطة هامة في هذا الاتجاه. ولم تقتصر مساهمتها على تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وإدراجها في جدول أعمال الدول الأعضاء من خلال إقامة حوار رفيع المستوى معها، بل ساهمت أيضًا في بناء فهم عالمي لحقوق الإنسان من خلال بناء علاقة وثيقة مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصةً مؤسسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

التطلع إلى المستقبل

يُعدّ إنشاء الهيئة كجهاز رئيسي في منظمة التعاون الإسلامي، وما قامت به من أنشطة عديدة حتى الآن، إنجازًا هامًا. ومع ذلك، نظرًا لدورها الاستشاري، وليس كهيئة منشأة بموجب معاهدة، أو لعدم

> يُعدّ إنشاء الهيئة كجهاز رئيسي في منظمة التعاون الإسلامي، وما قامت به من أنشطة عديدة حتى الآن، إنجازًا هامًا

اضطلاعها بأي دور رقابي، فقد لوحظ أن مساهمتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لا تزال محدودة. ومع تعزيز دور الهيئة وولايتها، سوف يكون لها القدرة على الارتقاء بمعايير حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وسيكون لها تأثير أكبر على الإطار الدولي لحقوق الإنسان. ويعود ذلك إلى قدرة الهيئة على أن تكون عاملًا مهمًا في تغيير ممارسات حقوق الإنسان في دول منظمة التعاون الإسلامي على الصعيدين المحلي والدولي. لذلك، نعتقد أنه ينبغي تعزيز إنجازات الهيئة بشكل أكبر.

ولزيادة فعالية عمل الهيئة، يمكن تعديل الوثائق التأسيسية لمنحها تفويضًا لحماية حقوق الإنسان، مما يُمكّنها من تقييم تشريعات وممارسات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. يمكن إجراء هذا التقييم، المستند إلى معايير تُعدّها الهيئة ويُعتمد من قِبَل مجلس وزراء الخارجية، من خلال إجراء مُختلط يُشبه الإجراء المُتّبع في آلية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. علاوةً على ذلك، بالإضافة إلى رصد حالة حقوق الإنسان في المجتمعات والأقليات المسلمة، فإنّ تفويضًا برصد حالة حقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم أتباع الديانات والجماعات العرقية الأخرى حول العالم، من شأنه أن يُعزّز مصداقية الهيئة وسمعتها على الصعيد الدولي.

إنّ السماح للدول الأعضاء الأخرى بترشيح مُرشّحين في حال إنهاء عضوية أي عضو في الهيئة قبل نهاية فترته، وعدم اشتراط موافقة الدولة المُضيفة على المدعوّين لحضور الاجتماعات، والسماح للدول بترشيح مرشحين من غير مواطنيها، واختيار الأمين العام للمدير التنفيذي للهيئة من بين ثلاثة مُرشّحين على الأقلّ يقترحهم مكتب الهيئة من بين المُرشّحين في إجراء تنافسي، وتعزيز الأمانة العامة للهيئة، وإنشاء صندوق استئماني لحقوق الإنسان لا يُمكن استخدامه إلا من قِبَل الهيئة، وحل مشكلة الميزانية، كلّها عوامل تُعزّز استقلالية الهيئة وتُعزّز فعالية عملها.

إن زيادة مدة عملها، وعقد دورات عامة وندوات وأنشطة أخرى بوتيرة أكبر، واستضافة دورات عامة وندوات من قِبل الدول الأعضاء من مختلف المناطق الجغرافية بالتناوب، وتنظيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كهيئة جامعة بتنسيق من الهيئة، وإعداد إطار للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وزيادة التعاون، والاستخدام الفعال للولاية الممنوحة بموجب المادة ١٧ من النظام الأساسي التي تُمكّن الهيئة من تقديم توصيات بشأن تعزيز حقوق الإنسان إلى الدول الأعضاء، من شأنه أن يُعزز أداء الهيئة.

(هذه آراء شخصية للكاتب ولا تعكس وجهة نظر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.)

غزة: المستقبل لن يتعرض للقصف

محمد عبد القادر قلبة
تخصصي
في إدارة الإعلام

في قلب المعاناة حيث تقاطعت أصوات الطائرات مع صرخات الأطفال وقف شعب غزة شامخا متجذرا في أرضه كأشجار الزيتون التي لا تموت مهما اشتد عليها الحصار، فمنذ سنوات طويلة عاش الفلسطينيون في قطاع غزة وظلوا تحت وطأة قصف متكرر وحصار خانقٍ يقطع عنهم أبسط مقومات الحياة، ومع ذلك، نراهم يقدمون للعالم دروسا تتجدد كل يوم في الصبر والإرادة والكرامة الإنسانية.

فقطاع غزة ليس مجرد مساحة جغرافية صغيرة ومكتظة بالسكان على خارطة منطقة الشرق الأوسط، بل هي رمز فلسطيني للصمود والبقاء، إذ بين أنقاض البيوت المهدمة يزرع الغزيون بذور الأمل وفي كل مرة يهدم جيش الاحتلال الإسرائيلي فيها منزلا يرفع الفلسطينيون علما ويكتب الأطفال حكاية جديدة عن الصمود والفرح والأمل. النساء أو الأمهات بل المرأة بشكل عام نراها تصنع الحياة برغم الموت الجارف، ويواصل الأطفال تعليمهم في مدارس تحولت إلى ملاجئ، هناك يكتبون أحلامهم على ورق ممزق وكأنهم يعلنون أن المستقبل لا يتعرض للقصف، بل يمكن حفظه في الوجدان لنراه بعد سنوات حقيقة في عيون أطفال عاشوا رغم الموت، وصمدوا مع الكبار وتحاشوا القذائف وناموا فوق التراب وتحت ركام المنازل.

لقد خاضت غزة كل أشكال الألم لكنها لم تعرف طعم الهزيمة، لأنها ببساطة بقيت، والإرادة بادية في وجوه أهلها وهي أقوى من الدمار الذي يحيط بسكانها فيما تتحدث أمهات الشهداء بثبات عجيب عن الفقد، وكأنهن يلقين على العالم درسا مفاده أنهن لن يغادرن أرضهن، تلك الأرض التي يعشن من أجلها ويمتن عليها ومعها.

وتجعل هذه الروح الجماعية التي تتوارثها الأجيال من قطاع غزة، حالة فريدة في التاريخ الإنساني، حالة تتحدى المنطق العسكري والخطط والتعريفات والمقدمات التاريخية وما هو منطقي وما تعلمناه لتعيد تعريف معنى القوة.

وفي الوقت الذي يظن فيه البعض أن دوي القصف أعلى وأكثر وقعا وقد يسكت الأصوات والصرخات والآهات، يعود قطاع غزة ويفاجئ العالم من جديد بإبداعه الثقافي والإعلامي والإنساني من بين الأنقاض وبأقل القليل وبدون مقومات الحياة وبخيط كهرباء وبعض الإنترنت.

ونتأمل مرة أخرى، كي نجد أن الفنانين الفلسطينيين يرسمون على جدران الركام لوحات تروى تلك الملحمة، والصحفيون يوثقون بالدم لا بالكلمات الحقائق والمشاهد التي مر بها قطاع غزة ولا يزال، والشباب يوصلون رسائلهم إلى العالم عبر التكنولوجيا رغم عدم استقرار الكهرباء وغياب الإنترنت المتكرر.

إن صمود قطاع غزة لم يكن مجرد فعل نضال، بل هو فعل وجود وهو إعلان دائم بأن الحرية ليست ترفا بل حق يولد مع الإنسان وأن الاحتلال الإسرائيلي مهما طال عمره فمصيره الزوال وكما علمنا قطاع غزة أن القوة ليست تلك القوة المباشرة والتي تبطش فقط بل في الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية وفي التمسك بالحلم حتى آخر نفس.

إن ما يميز غزة ليس فقط قدرتها على الصمود، بل قدرتها على إعادة بناء الذات رغم كل الخسائر. فالمجتمع الغزّي يتمتع بدرجة عالية من التكافل الاجتماعي؛ الأسر تتقاسم الطعام والماء، والأطباء يعملون في المستشفيات المنهكة لأيامٍ متواصلة دون نوم، والمتطوعون ينقلون الجرحى تحت القصف متحدّين الخوف والموت. تلك الروح الجماعية هي التي تجعل قطاع غزة ينجو في كل مرة، رغم أن العالم يخذله مرارًا.

ورغم كل الظروف القاسية، تبقى غزة عنوانًا للكرامة والعزة. لا تعلن تعبها أو تجاهر بوجعها، بل يرفع من فيها رؤوسهم عاليةً في وجه العالم، ليقولوا بصوتٍ واحد: "نحن هنا، وسنبقى." فكل شهيدٍ يرحل يترك خلفه جيلًا جديدًا أكثر وعيًا وإصرارًا على المضي في طريق الحرية.

ويبقى سؤال عالق حتى النهاية، ومفتوح للعالم هو كم من القذائف يحتاج الاحتلال الإسرائيلي ليلقيه على قطاع غزة كي يدرك أن إرادة الحياة أقوى من نيران الموت؟

وغزة تجيب بصمودها المتجدد:

"سنعيش... لأننا أصحاب هذه الأرض."

إن ما يميز غزة ليس فقط قدرتها على الصمود، بل قدرتها على إعادة بناء الذات رغم كل الخسائر

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي:

تعزيز السيادة الغذائية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

شهد عام 2025 نقطة تحول بالنسبة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حيث سرّعت جهودها للاستجابة للأزمات مع توسيع نطاق الحلول المبتكرة والمستدامة. حيث ظل برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان، أحد المبادرات الرئيسية للمنظمة، والذي أقرته الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في إسلام آباد (2021)، ليكون برنامجاً محوريًا في هذه الجهود، جامعًا بين المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل الزراعي.

في وقت سابق من هذا العام، قدّمت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالتعاون مع الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) وحكومة كازاخستان، بذورًا وأسمدة وآلات زراعية عالية الجودة للمزارعين في ولايتي هرات ولوغار. واستُكملت هذه المواد بتدريب فني ميداني على إدارة التربة وتقنيات الري، بهدف تمكين المزارعين الأفغان من استعادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. كما عملت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة طوال مراحل البرنامج، لضمان اتباع نهج منسق وشامل.

وتبلورت المرحلة الثالثة من مشروع هرات في مقاطعة زيندجان في يونيو، حيث نفذت دورة تدريبية ميدانية مكثفة، بالاشتراك مع وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية الأفغانية ووكالة التعاون والتنسيق (تيكا)، تدرب فيها 150 من مزارعي القمح من أصحاب الحيازات الصغيرة على تقنيات الحصاد الحديثة وحفظ البذور. وقد ارتفعت الغلات بالفعل بما يقارب الثلث، مما يُظهر كيف يُمكن للتضامن العملي أن يُحوّل المساعدات الطارئة إلى انتعاش مستدام. وستُوسّع المراحل المستقبلية نطاق الدعم ليشمل أنظمة الري الصغيرة، وتُقدّم أصنافًا مقاومة لتغير المناخ، وتُعزّز سلاسل القيمة البديلة التي تُوفّر سبل عيش قانونية ومستدامة للمزارعين الأفغان.

وفي غضون ذلك، وفي أماكن أخرى من منطقة منظمة التعاون الإسلامي، تواصلت الحاجة الى الاستجابة العاجلة للأزمات الانسانية. وفي أعقاب الكارثة الإنسانية المتفاقمة في غزة، أطلقت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مبادرة "الدقيق من أجل الإنسانية"، وهي تمثل شهادة على تضامن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإرادتها الجماعية. في يناير

2025، وصلت أول شحنة من دقيق القمح المُدعّم إلى غزة، وهي جزء من هدف أكبر يتمثل في 1000 طن سيتم تسليمها على مدار العام. تُمكّن هذه المبادرة، بفضل مساهمات كازاخستان وطاجيكستان وأذربيجان وبنغلاديش، وبالشراكة مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، من تقديم مساعدات إنسانية لآلاف الأسر المتضررة من العدوان المستمر على غزة. وتُجسّد هذه المبادرة تسخير المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لموارد وخبرات منظمة التعاون الإسلامي للاستجابة لحالات الطوارئ، مع ضمان مساهمة هذه التدخلات بشكلٍ فعّال في تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

تمكين أفريقيا من خلال مبادرة أفريقيا للأمن الغذائي

إذا كانت أفغانستان تُجسّد قوة التدخل المُوجّه، فإن أفريقيا تُجسّد قدرة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على نسج العديد من مسارات التعاون الفني في نسيج واحد متماسك. فمنذ عام 2022، توسّعت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بثبات في جميع أنحاء القارة، من خلال تعزيز المؤسسات، وتمكين المرأة، وتحديث سلاسل القيمة.

وانطلقت تلك الجهود ببناء قدرات الحوكمة في القاهرة وأبوجا، حيث عمل أكثر من 140 مسؤولاً من سبعة وعشرين دولة أفريقية جنباً إلى جنب لصياغة سياسات تشاركية للأمن الغذائي تضع أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صميم عملية صنع القرار. واستمرت الروح الجماعية نفسها في ورشة عمل بنوك الطعام في القاهرة عام 2023. وفي تلك الورشة أعادت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وواحد وستون خبيراً من عشر دول تصميم بنك الطعام التقليدي كمركز يربط بين تعاونيات التخزين والطحن والمزارعين؛ وقد دعت غامبيا منذ ذلك الحين المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لترجمة هذه الخطة إلى نظام وطني.

وإدراكًا للترابط الوثيق بين الأمن الغذائي في أفريقيا وسلاسل القيمة المرنة، تعاونت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرسم خريطة لاقتصاد الكسافا في النيجر وسيراليون وتوغو وبوركينا فاسو وبنين. وتم تجميع الأفكار من مواقع المعالجة الريفية إلى الأسواق الحضرية الديناميكية لتوجيه مجموعةً من مبادرات الكسافا التي تُدمج الابتكار الزراعي وريادة الأعمال وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتُعد النساء محور هذا التحول. ففي إطار مبادرة المرأة في التنمية الزراعية، أطلقت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مبادرةً تجريبيةً متعددة البلدان لتمكين المرأة من خلال سلاسل قيمة الكسافا المقاومة لتغير المناخ. ويشمل هذا الجهد تقييمات الاحتياجات وتنمية المهارات والتدخلات المجتمعية في نيجيريا وسيراليون، بهدف أوسع يتمثل في تعزيز وصول المرأة إلى المدخلات الزراعية والمعرفة والحلول الذكية للمناخ في جميع الدول الأعضاء.

كما تحظى الثروة الحيوانية بمزيد من الاهتمام. حيث تُجري دراسات أساسية مشتركة مع المعهد العالمي للنمو الأخضر في منطقة السافانا بتوغو والغابات في

غينيا، لرسم خرائط للفجوات الغذائية، والاختناقات البيطرية، والتهديدات المناخية، حتى يتمكن المستثمرون من توجيه الموارد لضمان الاستفادة القصوى منها. ويرتكز كل ذلك على الحفاظ على الثروة الوراثية. تدعم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بنوك الجينات الوطنية، وتساعد العلماء من تونس إلى طرابلس على اكتساب المهارات اللازمة لإنقاذ السلالات المحلية المقاومة للجفاف ومشاركتها، رقميًا وماديًا، عبر الحدود. ويظل التدريب هو المحرك الذي يدفع كل مسار موضوعي إلى الأمام. في نيامي، ناقش إخصائيو الزراعة في منطقة الساحل زراعة المحاصيل المقاومة لتغير المناخ؛ وفي أبوجا، قارن أكثر من مائة مُربّ الجيل التالي من هجائن الكسافا؛ وفي زاريا، حوّل باحثون نيجيريون نفايات المحاصيل إلى سماد عضوي معدني؛ وفي غامبيا وأوغندا، تدرب 215 مزارعًا ومعالجًا على كيفية تحويل الجذور الفائضة إلى دقيق فاخر. كما سافر المتخصصون الأفارقة خارج القارة، ودرسوا الزراعة الرقمية في تركيا، ومعايير الحلال في أوزبكستان، وأنظمة ما بعد حصاد الأرز في مصر، قبل العودة إلى أوطانهم لتكييف هذه الدروس مع التربة والأسواق في بلدانهم.

وشهد شهر يوليو الماضي تسليط الضوء على قضية الأمن الغذائي في أفريقيا على الساحة العالمية عندما حضر المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، السفير بيريك أرين، قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 4+ في أديس أبابا. وخلال إقامته، زار المدير العام مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، واستقبله رئيس المفوضية، معالي السيد محمود علي يوسف. وركزت مناقشاتهما على مواءمة مبادرات المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الجارية والمخطط لها مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، لا سيما في مجالات مثل الزراعة الذكية مناخيًا، والسيادة الغذائية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية داخل أفريقيا. وأكد المدير العام التزام المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الإقليمية الأفريقية، ودعا إلى تنسيق أوثق في مواجهة التحديات النظامية، من الصدمات المناخية إلى الوصول إلى الأسواق. وشكل الاجتماع خطوة مهمة نحو ربط المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بشكل أكثر رسوخا ضمن الأطر القارية وتوسيع حضورها العملياتي في جميع أنحاء أفريقيا.

وإدراكًا منها لدور التغير المناخي كعامل رئيسي في انعدام الأمن الغذائي، وضعت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الابتكار والزراعة الذكية مناخيًا في صميم استراتيجيتها. ويُعد البنك الدولي للجينات التابع للمنظمة حجر الزاوية في أجندة الابتكار هذه، وهو مشروعٌ رائدٌ يهدف إلى إنشاء مركز عالمي لحفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية من جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وستحمي هذه المبادرة التنوع البيولوجي الزراعي مع توفير الأساس الجيني اللازم لتطوير محاصيل وثروة حيوانية ذات انتاج عالي ومقاومة لتغير المناخ.

يحظى المشروع بدعم قوي من دولة قطر، التي أظهرت قيادةً مثالية، وجمهورية كازاخستان، التي ستستضيف المنشأة وتعهدت بدعم مؤسسي واسع النطاق. وقد تم توقيع مذكرة تعاون مع وزارة الزراعة في كازاخستان والمركز الوطني للعلوم الزراعية والتعليم لدفع عجلة تطويره. ومن المتوقع أن يبدأ البنك الدولي للجينات عمله بحلول عام 2029، وسيضم مختبرات حديثةً ومرافق تخزين مبردة وأنظمة توثيق رقمية. كما سيعمل كمستودع احتياطي، ويعزز بنوك الجينات الوطنية، ويوفر التدريب الفني وفرص البحث لجميع الدول الأعضاء. واستكمالاً لذلك، تعمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على تطوير أصناف قمح مقاومة للحرارة والجفاف من خلال تقنية التهجين السريع في كازاخستان. لا يقتصر هذا المشروع على تسريع تحسين المحاصيل فحسب، بل يزود المزارعين أيضًا بحلول للحفاظ على غلة مستقرة وسط الظروف المناخية القاسية، مما يضمن الأمن الغذائي حتى في ظل الظروف الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على تعزيز الزراعة الذكية مناخيًا من خلال مشاريع لتحسين التربة القائمة على الفحم الحيوي وتقنيات إنترنت الأشياء للزراعة الدقيقة، بالشراكة مع منظمة الإيسيسكو وجامعة كازاخستان الوطنية للبحوث الزراعية. وتهدف هذه الابتكارات إلى تحسين جودة التربة، وتحسين استخدام المياه، وزيادة الإنتاجية، لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. تدعو المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذه المبادرات، حيث أن التعاون في البحث ونقل التكنولوجيا والابتكار هو مفتاح بناء مستقبل زراعي مستدام. يمكن للدول الأعضاء، من خلال العمل معًا، ضمان إتاحة الأدوات والمعارف اللازمة للتكيف مع تغير المناخ على نطاق واسع وتنفيذها بفعالية.

التطور من أجل إحداث تأثير أكبر

في عام 2025، واصلت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي تطورها من جهة مُنظِّمة للسياسات إلى مؤسسة مُوجِّهة نحو التنفيذ ذات قدرة تشغيلية أكبر. ومع تزايد الطلب من الدول الأعضاء، تُركِّز المنظمة الآن على تعزيز مشاركتها الميدانية، وتوطيد الشراكات، ومواءمة أنظمتها الداخلية لتحقيق تنفيذ أكثر مرونة.

وسّعت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي نطاق حضورها العالمي من خلال تأمين عضويتها في منصات دولية رائدة مثل تحالف القضاء على الجوع، والمبادرة العالمية الرائدة للأمن الغذائي، ومنصة المانحين العالمية للتنمية الريفية، مما يُشير إلى تزايد الاعتراف بها كشريك موثوق في التصدي للجوع المنهج وتعزيز المرونة الزراعية. لا تُعزّز هذه العضويات حضور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي فحسب، بل تُمكّنها أيضًا من حشد دعم أكبر لأولويات منظمة التعاون الإسلامي.

من الناحيّة الاستراتيجية، تستعد المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لحدث هام: انعقاد الدروة السابعة للجمعية العمومية، بالتزامن مع الدروة العاشرة للمؤتمر الإسلامي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المقرر عقده في كازاخستان. ومن المتوقع أن يُشكّل هذا الحدث المزدوج الفصل التالي من ولاية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، مؤكدًا على مركزيتها في منظومة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي.

نداء إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وشركائها

يُظهر التقدم الذي أحرزته المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في السنوات الأخيرة ما يُمكن تحقيقه عندما تعمل الدول الأعضاء والشركاء معًا. ومع ذلك، فإن تحقيق السيادة الغذائية الحقيقية يتطلب تعاونًا أقوى. ويتيح الاجتماع القادم للدورة السابعة للجمعية العمومية فرصةً سانحةً لتجديد هذا الالتزام ورسم مستقبل أكثر تكاملًا وتعاونًا.

وتدعو المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومراكز البحوث وشركاء التنمية إلى المشاركة في توسيع نطاق برامجها. وتشمل المجالات الرئيسية للجهود المشتركة إنشاء احتياطيات غذائية إقليمية، ودمج منصات الزراعة الرقمية، وتعزيز النماذج الزراعية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. ومن خلال العمل المشترك، يستطيع مجتمع منظمة التعاون الإسلامي تسريع الابتكار وحشد الموارد وضمان أن تكون أنظمة الأغذية ليس فقط منتجة بل أيضا شاملة ومستدامة.

الأمين العام يثني على دور مجمع الفقة في تنوير الأمة الإسلامية

شارك معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في 4 مايو الماضي في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بالعاصمة الدوحة، دولة قطر.

وبهذه المناسبة، ألقى معاليه كلمة رحب فيها بالمشاركين في الجلسات العلمية التي تأتي في ظرف خاص حافل بمختلف التحديات والأزمات، مؤكدا على دور العلماء الأفاضل في الاجتهاد الجماعي بغية إصدار الفتاوي وتوضيح موقف الإسلام من مختلف القضايا المعاصرة والمستجدة.

وأثنى الأمين العام للمنظمة على جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي لتنوير الأمة الإسلامية ونشر قيم الإسلام السمحة في عالم يشهد تحولات مستمرة.

وفي الختام قدم السيد حسين إبراهيم طه الشكر الجزيل لقيادة دولة قطر وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لاستضافة أعمال هذا المؤتمر ودعمها لجهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

كما شارك السيد حسين إبراهيم طه، في أعمال الاجتماع التحضيري للدورة الـ 26 لهيئة مكتب مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بالدوحة بدولة قطر. وشارك في الاجتماع إلى جانب معاليه، معالي الدكتور الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، رئيس المجمع والأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، أمين عام المجمع، إضافة إلى أعضاء هيئة المكتب.

وخلال الكلمة الافتتاحية، رحب الأمين العام للمنظمة بأعضاء هيئة المكتب، وشكر المجمع على الجهود التي يبذلها في إصدار الفتاوي والقيام بالبحوث والدراسات الهادفة إلى ايجاد الحلول الفقهية للقضايا المعاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعلمية والتكنلوجية، مؤكدا على محورية هذا الدور الذي ينصب في خدمة الامة الإسلامية وفقا لمبادئ وتعاليم دينا الحنيف.

وذكر الأمين العام للمنظمة بأن الأمانة العامة للمنظمة تولي أهمية استراتيجية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي يضطلع بدوره في نشر قيم الاعتدال والوسطية والحفاظ على المخزون الفكري والروحي للأمة الاسلامية.

وفي الختام، شكر الأمين العام، رئيس المجمع معالي الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، وأمينه العام الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو وجميع أعضاء هيئة المكتب على جهودهم، متمنيا للمجمع التوفيق والسداد في أداء رسالته النبيلة.

وتضمن جدول الأعمال استعراض نشاطات المجمع والمسائل الإدارية والمالية، كما ناقش الاستعدادات الجارية لعقد الدورة القادمة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي التي ستستضيفها العاصمة الماليزية، كوالالمبور.

وكان المجمع قد اختتم جلسات الدورة بعد مناقشات علمية استمرت لخمسة أيام حول قائمة من قضايا معاصرة تمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والمالي في المجتمعات الإسلامية، وأنهى المجمع دورته بإصدار مجموعة من القرارات، بين فيها الأحكام الفقهية لموضوعات، من أبرزها القضايا المستجدة في رعاية الطفولة، ودليل الاستصحاب وتطبيقاته في النوازل والمستجدات المعاصرة، والذكاء الاصطناعي أحكامه وضوابطه، والألعاب الإلكترونية، وحكم الشرع في دفع الزيادة بالقرض من طرف ثالث، الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الأغذية المعدلة وراثيًا، وتدويخ الحيوانات قبل الذبح وغيرها من الموضوعات.

وقرر مجلس المجمع، التأكيد على ما ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 113 (7/12) والوارِد بشأن حقوق الأطفال والمسنين، وقرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 132 (9/22) بشأن حقوق المعوقين في الفقه الإسلامي.

الأمين العام: المياه تراث مشترك للبشرية

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الـ 25 للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان التابعة للمنظمة، والتي عقدت بمقر الأمانة العامة للمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، 13 يوليو الماضي، وشارك فيها مندوبو الدول الأعضاء في المنظمة وأعضاء وخبراء الهيئة.

وفي كلمته أمام الدورة، التي نُظمت تحت شعار «الحق في المياه: منظور حقوق الإنسان»، دعا الأمين العام إلى العمل على تعزيز التعاون، وبناء القدرات، والاستثمار في البنية التحتية للمياه؛ وحث جميع أصحاب المصلحة على احترام المياه وحمايتها باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية، والامتناع عن استخدامها كأداة للإكراه أو الصراع، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الدولي في إدارة المياه، وتطوير البنية التحتية، والتقاسم العادل للمياه العابرة للحدود.

وأعرب السيد حسين إبراهيم طه في كلمته عن أحر التهاني لسعادة الدكتور حجي علي أكغول بمناسبة انتخابه رئيسا للهيئة، مثمناً إسهامه للعمل على تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في مجال حقوق الانسان.

كما أشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالجهود الجبارة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مؤكداً مواصلة الأمانة العامة للمنظمة في دعم الهيئة ومساعدة أعضائها للاضطلاع بمهامهم على الوجه الأمثل.

وكان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه قد استقبل في 24 أغسطس الماضي، سعادة الدكتور هادي بن علي اليامي، المدير التنفيذي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المعين حديثا. وخلال اللقاء، قدم معالي الأمين العام تهانيه للمدير التنفيذي الجديد مُعربًا عن تمنياته له بالنجاح ودعمه لدور وجهود الهيئة.

من جانبه، عبّر المدير التنفيذي عن شكره للأمين العام على دعمه المستمر للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤكدًا استعداده لمواصلة التعاون مع الأمانة العامة في ضوء العمل التكاملي لمؤسسات المنظمة.

على صعيد آخر، احتفت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، باليوم الدولي للقضاء على الفقر 2025، تحت شعار "القضاء على سوء المعاملة الاجتماعية والمؤسسية من خلال ضمان الاحترام والدعم الفعال للأسرة" مؤكدة أن مؤسسة الأسرة لا تزال وحدة أساسية في المجتمع، كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وسلّطت الهيئة الضوء على أن الفقر يشمل الحرمان من الكرامة والغذاء والمأوى والرعاية الصحية والوصول إلى العدالة، وتؤدي الأسر المتينة المتماسكة دورًا حاسمًا في القضاء على الفقر، إذ تُوفّر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية اللازمة لكرامة الإنسان، والحصول على الخدمات الأساسية، والحماية من الإقصاء الاجتماعي، وهي أمورٌ بالغة الأهمية لبناء مجتمعات سلمية ومستقرة ومزدهرة بطاقاتها الحيوية.

وأكّدت الهيئة أن حماية مؤسسة الأسرة تُسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، داعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد سياسات وبرامج تنموية داعمة للأسرة، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والسكن بأسعار معقولة وميسرة.

وأوصت الهيئة بسن وإصدار تشريعات تدعم سبل عيش الأسرة، وتقديم المساعدة المالية ومبادرات بناء القدرات للأسر، وتسهيل الوصول إلى التمويل، والتدريب المهني، وبرامج ريادة الأعمال، ومن شأن هذه التدابير التخفيف من حدة الفقر والمساهمة في التنمية المستدامة.

حسين طه يؤكد أهمية دور البنك الإسلامي في مساعدة الدول الأعضاء

شدد معالي حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي الخمسين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي عُقدت في عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، في 20 مايو الماضي، الدور الهام الذي تضطلع به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمختلف مؤسساتها في دعم جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنويع اقتصاداتها.

وفي سياق كلمته، لفت الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أنظار الحضور في الاجتماع إلى الاعتداءات الهمجية المتواصلة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، كما أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل بناء القدرة على الصمود الاقتصادي لدى الدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الإطار، أشار السيد حسين إبراهيم طه بشكل خاص إلى الدور الذي تضطلع به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دعم جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتغلب على تحدياتها التنموية.

وقد شهدت الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي الخمسين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كلمات كل من دولة نذير العرباوي، الوزير الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ ومعالي عبد الكريم بوزردة، وزير المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الاجتماع؛ ومعالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ويُذكر أن الاجتماع السنوي الخمسين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التأم تحت شعار "تنويع الاقتصادات، إثراء الحياة"، حيث انطلق في 19 مايو الماضي في العاصمة الجزائر، واستمر حتى 22 الشهر نفسه. وناقش الاجتماع السنوي الخمسين الجوانب الإدارية والمالية والتشغيلية لمجموعة البنك، بالإضافة إلى التحديات التنموية التي تواجه دوله الأعضاء، كما استعرض سبل معالجتها واستكشاف فرص التعاون المشترك.

النظام الأساسي لصندوق دعم وتشغيل شباب الساحل يدخل حيز النفاذ المؤقت

دخل النظام الأساسي لصندوق منظمة التعاون الإسلامي لدعم وتشغيل الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد حيز النفاذ المؤقت في 22 يونيو الماضي، وذلك بعد توقيع 11 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي على النظام الأساسي، طبقا للمادة التاسعة عشرة من النظام الأساسي.

ويسمح هذا العدد من التوقيعات لهذه المؤسسة المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بالبدء في ممارسة مهامها، والتي سوف تساهم بشكل كبير في تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في مجال دعم وتشغيل الشاب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وذلك من أجل الحيلولة دون انزلاقهم في متاهات التطرف والارهاب وذلك من خلال تنفيذ البرامج التي ستقدمها في الرعاية والتكوين والتعليم والتأهيل للشباب في الدول الأعضاء خاصة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد النظام الأساسي لصندوق منظمة التعاون الإسلامي لدعم وتشغيل الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد كمؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومقرها في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وذلك بقرار مجلس وزراء الخارجية في دورته الخمسين التي انعقدت في العاصمة ياوندي، (جمهورية الكاميرون) عام 2024.

رئيس كازاخستان يقلّد مدير الإيسيسكو وسام الشرف لقمة زعماء الأديان

في إطار أعمال الدورة الثامنة لقمة زعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي تحتضنه العاصمة الكازاخية أستانا برعاية فخامة الرئيس قاسم جومارت توقاييف، شهدت الجلسة الرئيسية للمؤتمر لحظة مميزة حملت دلالات عميقة على الاعتراف الدولي بجهود منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، إذ قلّد فخامة الرئيس توقايف، المدير العام للمنظمة، الدكتور سالم بن محمد المالك، وسام الشرف لقمة زعماء الأديان العالمية والتقليدية، تقديرًا لدوره الريادي في ترسيخ قيم السلام العالمي، وتعزيز الحوار البنّاء بين الأديان والثقافات، وإرساء جسور التفاهم والتعايش بين الشعوب.

كما كرّم فخامته عددًا من القيادات الدينية والفكرية المشاركة في المؤتمر، اعترافًا بإسهاماتهم في دعم مسيرة التعايش والوئام، ليجسّد هذا التكريم المشترك رسالة المؤتمر في بناء عالم أكثر عدلًا وسلامًا وتضامنًا.

وعكس هذا التكريم المكانة المرموقة التي باتت تحتلها الإيسيسكو على الساحة الدولية، بوصفها منصة رائدة للعمل الثقافي والتربوي والعلمي، وبيت خبرة يعمل على تمكين الأجيال، وحماية التراث، وتعزيز الابتكار، وإشاعة قيم السلام في العالم.

من جانبه، عبّر الدكتور سالم المالك عن اعتزازه البالغ بهذا الوسام، مؤكّدًا أنه وسام شرف للإيسيسكو بجميع منسوبيها، ودعوة لمواصلة العمل بجد وإخلاص في خدمة الإنسانية، عبر مبادرات تعزز ثقافة الحوار، وتبني مستقبلًا يقوم على السلام والكرامة والاحترام المتبادل.

يذكر أن مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية انطلق في العام 2003 بمبادرة من جمهورية كازاخستان، ليصبح منصة عالمية تجمع تحت سقف واحد قيادات دينية وفكرية وسياسية من مختلف أنحاء العالم. ويُعقد المؤتمر كل ثلاث سنوات في العاصمة أستانا، بمشاركة واسعة من ممثلين عن الديانات الكبرى والهيئات الدولية، بهدف تعزيز قيم الحوار، وترسيخ التفاهم المتبادل، ومواجهة التحديات العالمية بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. وأسهم المؤتمر منذ تأسيسه في بناء جسور التعاون بين أتباع الديانات والحضارات، وتقديم رؤية مشتركة لتحقيق الأمن الروحي والسلم المجتمعي على المستوى العالمي

وشارك المالك، على رأس وفد من المنظمة في الجلسة الافتتاحية للقمة الثامنة لـ «زعماء الأديان العالمية والتقليدية»، التي استضافها مركز حوار الأديان بالعاصمة الكازاخية أستانا، يومي 17 و18 سبتمبر الماضي، برئاسة فخامة الرئيس قاسم جومارت توقاييف، رئيس جمهورية كازاخستان.

واستهلت أعمال الجلسة الافتتاحية للقمة بكلمة للرئيس قاسم جومارت توكاييف، أكد فيها على أهمية الحوار بين الأديان والتعايش السلمي، مسلطا الضوء على الدور الذي تضطلع به كازاخستان كمركز لتعزيز الوئام العالمي والاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والأديان.

وفي كلمته استعرض الدكتور المالك تطورات المشهد العالمي في سياقه الإنساني، الذي أصبح التباعد وإراقة الدماء والتدمير والجشع وعدم الاستقرار سماته الرئيسية، فضلا عن غياب قيم الإخاء والحوار والتعايش، مؤكدا أن جذور الأزمات التي يعانيها العالم اليوم على المستوى الإنساني تعود إلى الخواء الروحي.

وشدد المدير العام للإيسيسكو على الدور المحوري للقيادات الدينية في تجاوز التحديات الإنسانية، قائلا إن "الدبلوماسية الدينية"، التي ضمتها الإيسيسكو إلى أكناف مفهومها الجديد "الدبلوماسية الحضارية"، هي السبيل الأمثل لتكريس عالم يسوده الأمن والسلام والقيم ومكارم الأخلاق.

كما قدم الدكتور المالك مجموعة من التوصيات تضمنت الدعوة إلى إنشاء مرصد مرجعي يوفر المعلومات ويجري التحليلات ويقترح التوجهات والسياسات، التي يكون بمقدور القيادات الدينية الوفاء بها، واستنفار جهود الخبراء من ذوي الوعي بدور الدبلوماسية الحضارية.

ما بعد أحداث السابع من أكتوبر

د. طارق العجال
موظف تخصصي
بمركز صوت الحكمة

سال الكثير من الحبر وتعددت التنبؤات عن وضع الشرق الأوسط ما بعد أحداث السابع من أكتوبر، وعن تغير موازين القوى في المنطقة وانهيار منظومات الردع التي حكمت المنطقة طيلة العقدين السابقين. والآن وبعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفشل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في تحقيق أي هدف من أهداف حربها بالقوة العسكرية كما كانت تريد، كثرت التحليلات السياسية التي تجرد خسائر الجانب الإسرائيلي إن كان ذلك على مستوى مكانة إسرائيل الدولية ونظرة حتى أقرب حلفائها لها، أو على مستوى تزايد رسوخ عقيدة كونها الخطر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط عند جيرانها، أو على مستوى التفكك السياسي والاجتماعي الداخلي الذي تعيشه منذ بداية سيطرة اليمين على مناخها السياسي، لكن الخسارة الأكبر لإسرائيل –حسب نظري– هي فشل حكومة الاحتلال في تنفيذ أهم هدف للمشروع الصهيوني منذ تأسيسه وهو إخلاء فلسطين من سكانها وإقامة الدولة اليهودية الصرفة فيها، حيث كسر الصمود التاريخي للشعب الفلسطيني الغزاوي في أرضه أمام أبشع جرائم القتل والترحيل والتجويع التي ارتكبت على الأقل خلال العقود الثماني الماضية، وصمد في أرضه وعاد الغزيون إلى منازلهم المهدمة وشوارعهم التي تم جرفها وتلاشت ملامحها، ونصب الغزاويون خيامهم على أطلال بيوتهم في إعلان تحدي واضح وصارخ برفض السياسة الأساس في المشروع الصهيوني (التهجير والإخلاء ثم الإحلال)، وبالتي وضع قطاع غزة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال أمام قناعة سيضطر الإسرائيليون إلى قبولها ولو بعد حين وهي أنه إذا استحال ترحيل أهل قطاع غزة المحاصر والمجوّع بحرب إبادة شاملة ضده طيلة سنتين كاملتين وفي ظل حصار تام، فكيف سيتم ترحيل الفلسطينيين في الضفة الغربية وهم أكثر أعداد وعدة من فلسطيني القطاع، وبالتالي سوف تتلاشى فكرة وأحلام ضم الضفة الغربية وترحيل فلسطينييها إلى الدول المجاورة، وبقاء معادلة الفلسطيني الصامد شوكة في حلق المشروع الصهيوني برمته، وتزامن هذا الصمود مع حملة دولية عبقرية للاعتراف بالدولة الفلسطينية وفرض حل الدولتين، وانضمام دول كبرى راعية لإسرائيل لقائمة الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية، هذا التزامن دفع حلفاء إسرائيل وسيدفع إسرائيل ذاتها في قادم الأيام إلى النزول من الشجرة والاقتناع بأنه من المستحيل ومن غير الوارد القضاء على الشعب الفلسطيني وتجريده من أرضه سواء في الضفة الغربية أو غزة وبالتالي بقاؤه عنصراً أساسيا في أي مساعي للاستقرار والسلام في المنطقة، ومن ثمة ضرورة تأطير وجوده في ظل حل واحد ووحيد مهما ماطلت إسرائيل وهو حل الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد كانت الحملة الدولية التي قادتها المملكة العربية السعودية مع فرنسا وبدعم كامل ومطلق من المنظمة ودولها الأعضاء من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة إحدى أهم ساحات الدعم السياسي والديبلوماسي لذلك الصمود الأسطوري الذي سطره أهل قطاع غزة، حيث وضعت الحملة العالم أمام مسؤولياته السياسية والتاريخية، وصدّرت حل الدولتين كحل عاجل ودولي للمآسي المستمرة في فلسطين منذ بداية الاحتلال، واستطاعت هذه الحملة حشر إسرائيل وداعمها الأكبر في زاوية صغيرة أمام رأي دولي بات يصر على ضرورة وجود الدولة الفلسطينية ويتعاطف معها بكل جوانحه وبل ويعبر عن استعداده للقتال من أجل اقامتها – كما عبر احدى رؤساء أمريكا اللاتينية–. وتجدر الإشارة إلى هذه الحملة لم تكن لتنجح نجاحها هذا دون تلك المداولات المارطونية التي خاضتها اللجنة الوزارية التي أطلقتها القمة الإسلامية الطارئة بالرياض في 11 نوفمبر 2023، وعواصم الدول الفاعلة في الساحة الدولية من أجل الضغط على إسرائيل لوقف حربها الغاشمة على غزة، كما لم يكن لها أن تنجح دون ذلك العمل الديبلوماسي المعمق الذي أطلق التحالف الدولي من أجل حل الدولتين والذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية وفرنسا في 26 سبتمبر 2024 بنيويورك، وعقد اجتماعات مارثونية مكثفة ومتتابعة من أجل بحث المقومات السياسية والاقتصادية لحل الدولتين كان أولها في الرياض ما بين 31-30 أكتوبر 2024، وثانيها في بروكسل بتاريخ 29-28 نوفمبر 2024، وثالثها في أوسلو بتاريخ 16-15 يناير 2025، ورابعها في القاهرة بتاريخ 18-17 فبراير 2025، وسادسها في الرباط بتاريخ 20 ماي 2025، وخاتمها كان في نيويورك بتاريخ 24 سبتمبر 2025، والذي شهد إعلان عدد كبير من الدول اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة، وأعربت فيه دول كثيرة أخرى استعدادها للاعتراف بها.

لقد كللت هذه الجهود التي بذلت في أروقة المنظمات الدولية ومقرات وزارات الخارجية جهود أولئك الأمهات الصامدات في غزة والأطفال الذين يصطفون أمام طوابير المساعدات، عارضة للعالم المسار الحقيقي والوحيد لايقاف آلامهم، وبناء أحلامهم في وطن فلسطيني مستقل يضمن حقوق المواطنة والسيادة لشعبه في الداخل وحرية العودة لشعبه في الخارج.

الحملة الدولية التي قادتها المملكة العربية السعودية مع فرنسا وبدعم من المنظمة بغية الاعتراف بالدولة الفلسطينية كانت إحدى أهم ساحات الدعم السياسي للصمود الأسطوري الذي سطره أهل غزة

مراكش
عاصمة شباب منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥

بدعوة من معالي السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل في المملكة المغربية، شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بوفد رفيع المستوى ترأسه سعادة السفير أفتاب أحمد خوخير، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، في الحفل الافتتاحي للبرنامج الدولي«مراكش عاصمة شباب منظمة التعاومن الإسلامي لعام ٢٠٢٥» الذي نظمته وزارة الشباب والثقافة والتواصل بالمملكة المغربية بالتعاون مع منتدى شباب التعاون الإسلامي وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة االتعاون الإسلامي، خلال الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو الماضي في مراكش بالمملكة المغربية، وذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبحضور شخصيات وطنية بمن فيهم معالي وزير الشباب والثقافة والتواصل في المملكة المغربية والعديد من الوزراء المكلفين بالشباب والرياضة في الدول الأعضاء وممثلون عن أجهزة ومؤسسات تابعة للمنظمة ومنظمات دولية شريكة، إلى جانب سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية، وما يقارب من ٢٠٠ شاب وشابة من أكثر من ٤٨ دولة من مختلف أنحاء العالم.

في كلمته التي ألقاها نيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي السيد حسين إبراهيم طه، أعرب سعادة الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا سعادة السفير أفتاب أحمد خوخير، عن شكر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، للمغرب لدعمه المستمر والثابت لنشاطات منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المختلفة في تنفيذ القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي وخاصة في مجال تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم ودولهم، كما أشار سعادة الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا سعادة السفير أفتاب أحمد خوخير إلى أن استضافة المغرب لهذا البرنامج هذا العام دليل إضافي للدور الفعال للمغرب في هذا المجال. واستعرض الأمين العام المساعد بمنظمة التعاون الإسلامي الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في مواجهة تحديات جائحة كورونا، من خلال دعم المبادرات الرقمية، وتعزيز المهارات، وتمكين ريادة الأعمال لدى الشباب كوسيلة لتعافي المجتمعات وتعزيز الصمود.

من جانبه أكد معالي وزير الشباب والثقافة والتواصل، في كلمته خلال الحفل، على أهمية هذه المناسبة في تعزيز مكانة الشباب وتقوية أواصر التعاون بين الدول، لاسيما في مجالات الثقافة، والابتكار، والتنمية المستدامة. وأضاف أن فوز مدينة مغربية بهذا اللقب ليس بالأمر الجديد على المملكة، فقد تم اختيار مدينة فاس عاصمة للشباب عام ٢٠١٧.

وبمناسبة هذه الاحتفالية، احتضنت المملكة المغربية منتدى دوليًا بعنوان: "شباب العالم الإسلامي: تحديات ما بعد جائحة كورونا"، وذلك خلال الفترة من ١ إلى ٣ يوليو الماضي، وتضمن البرنامج المذكور جلسات وأنشطة تفاعلية حضورية تتمحور حول آثار الجائحة على الإدماج الاقتصادي للشباب، إضافة إلى تحديات الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، وغيرها من القضايا الراهنة التي تواجه شباب العالم الإسلامي في مرحلة ما بعد الجائحة.

وانطلقت في مراكش، فعاليات "مراكش عاصمة شباب العالم الإسلامي ٢٠٢٥"، والتي سوف تستمر إلى غاية ٥ ديسمبر المقبل بمشاركة ٢٠٠ شاب وشابة من أكثر من ٤٨ بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي.

واشتمل برنامج "مراكش عاصمة شباب العالم الإسلامي ٢٠٢٥" على سلسلة من الأنشطة الفكرية والثقافية والفنية والرياضية، بالإضافة إلى لقاءات موضوعاتية تهم الديمقراطية والسلم والأمن، والهوية الثقافية، ودور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة.

باكو تستضيف مهرجان الثقافة وأسبوع الإبداع لمنظمة التعاون الإسلامي

من المرتقب أن يلتأم "مهرجان الثقافة لمنظمة التعاون الإسلامي: أسبوع الإبداع في باكو – 2025"، والذي تنظمه منظمة التعاون الإسلامي (OIC) بالاشتراك مع وزارة الثقافة في جمهورية أذربيجان، في العاصمة الأذرية، باكو في الفترة من 5 إلى 11 من شهر ديسمبر للعام 2025.

ويذكر أنه كان قد سبق ونظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي نسخا مختلفة من هذا المهرجان في العديد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2019، ويهدف هذا الحدث الكبير إلى تعميق التعاون في مجالات الثقافة والصناعات الإبداعية، مع تعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات الودية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وسوف يبرز مهرجان الثقافة لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي تستضيفه أذربيجان للمرة الأولى، الدور المتنامي لجمهورية أذربيجان على الساحة الثقافية الدولية ومساهمتها في تعزيز تقاليد التعددية الثقافية والحوار والتعاون في العالم الإسلامي والعالم بشكل عام.

ومن المرجح أن يكون أحد المحاور الرئيسية لمهرجان منظمة التعاون الإسلامي هو تعزيز الحوار بين الثقافات وترويج القيم الإسلامية مثل التسامح والسلام واحترام التنوع.

ومن المقرر كذلك أن يجمع مهرجان منظمة التعاون الإسلامي أكثر من 300 ضيف من أكثر من 50 دولة عضو في المنظمة، بما في ذلك مسؤولون حكوميون وممثلو منظمات دولية وشخصيات علمية وثقافية بارزة، فضلاً عن خبراء في الصناعات الإبداعية.

وسيشمل مهرجان منظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً رفيع المستوى لوزراء الثقافة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى الصناعات الثقافية والإبداعية" (MYFORUM)، "القرية الإبداعية": معرض الصناعات الثقافية والإبداعية (MYEXPO)، وبرنامج السينما الدولي "Baku Eastern Cinema Breeze – 2025"، و"Fashion Show" – عروض لمصممين شباب ومشهورين من دول منظمة التعاون الإسلامي، وقمة دولية حول تقنيات الألعاب (G-HUB)، بالإضافة إلى مشاريع ثقافية متنوعة في مجالات المسرح والموسيقى والرقص والرسوم المتحركة.

العراق

العاصمة: بغداد
المساحة: 438،317 كم^2
اللغة الوطنية: العربية والكردية
العملة: الدينار

يسمى الْعِرَاقُ (رسميًا: جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ) وهو دولة عربية وإسلامية، جُمهورية، برلمانية، اتحادية على وَفْق دُستور العراق، ويتكون من تسعَ عشْرةَ محافظة، وعاصمته بَغدادُ. وهو في غرب آسيا، وهو القسم الشّمالي الشرقي من الوطن العربي، يُطل على الخليج العربي. ويحده من الجنوب دولة الكويت، والمملكة العربية السُّعودية، ومن الشمال الجمهورية التركية وغربا تقع كل من جمهورية سورية والمملكة الأردنية الهاشمية وعن شرقه: جمهورية إيران الإسلامية، وهو عضوٌ مؤسس في: جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة أوبك، حيث لديه خامس أكبر احتياطي نفط في العالم.

وقد حَوَت المنطقة على أُولى المراكز الحضارية في العالم، التي كانت بين نهري دجلة والفرات، وهي حضارة سومر، وامتدت حدود هذه الحضارة التي شغلتها بلاد الرافدين إلى سوريا وبلاد فارس وإلى منطقة جنوب شرق الأناضول. وكان لبلاد الرافدين انفتاح واتصال بالحضارات القديمة في مصر والهند. وتعاقب على حكم العراق دول وحضارات كثيرة من أهمها السومرية، والبابلية الحديثة، والآشورية، والميدية، والسلوقية، والإمبراطورية البارثية، والإمبراطورية الرومانية، والساسانيون، والمناذرة، والخلافة الراشدة، والدولة الأموية، والدولة العباسية، والمغول، والدولة الصفوية، والدولة الأفشارية، والدولة العثمانية، ثمّ الانتداب البريطاني، ومن ثمّ المملكة العراقية، وصولا إلى الجمهورية البرلمانية الاتحادية في العراق.

ويقُدر عدد سكان جمهورية العراق سنة 2024 بنحو 46 مليوناً و 118 ألف نسمة، موزعون بواقع (50.25%) للرجال و (49.75%) للنساء. ودين غالبية سكان العراق الإسلام وتصل نسبتهم إلى 95%

ويعتبر العراق بلد متنوع التضاريس؛ فمن الجبال والوديان والغابات في شمال العراق، إلى التلال في سلسلة تلال حمرين، ومن السهل الرسوبي الخصب فيما بين نهري دجلة والفرات إلى الصحاري القاحلة كالصحراء العربية وبادية الشام، وكذلك يحتوي العراق على الهضبة الغربية الصحراوية في الغرب، وعلى نهرين مهمين هما دجلة والفرات واللذين على ضفافهما نشأت أولى الحضارات، وتوجد الأهوار الطبيعية في جنوب العراق والتي تعد البيئة الطبيعية لحيوانات لا توجد في أي مكان آخر من العالم، ومن أشهرها هور الحويزة وهور الحَمّار. وتوجد عدة بحيرات صناعية في العراق كبحيرة الثرثار والرزازة وغيرها، والبحيرات الطبيعية كبحيرة ساوة في صحراء بادية السماوة في محافظة المثنى.

وتبلغ متوسط درجات الحرارة في العراق حوالي 38 درجة مئوية (100.4 درجة فهرنهايت)، في شهري يوليو وأغسطس، وإلى ما دون الصفر في يناير وفبراير، وتحدث معظم الأمطار في الفترة بين كانون الأول وحتى نيسان، ويتراوح معدلها ما بين 340 و512 ملم سنويا. ونسبة هطول الأمطار في المنطقة الجبلية في شمال العراق طار أكثر من المنطقة الوسطى والجنوبية بشكل ملحوظ، أي حوالي 1000 ملم فما فوق حتى سجل أغزر تساقط للأمطار في العراق في جبل شيخا دار في شهر إبريل حيث وصلت إلى 2954 ملم.

وما يقرب من 90% من الأمطار السنوية تحدث بين شهري نوفمبر وإبريل، وخصوصا بين ديسمبر ومارس. أما بقية الأشهر، خصوصا تلك التي ترتفع بها درجات الحرارة مثل يونيو ويوليو وأغسطس فتكون الأمطار نادرة الهطول.

ويعد هطول الأمطار في الجبال أكثر وفرة، وربما يصل إلى 2600 ملم سنوياً في بعض الأماكن، ولكن التضاريس تحول دون زراعة واسعة النطاق.

الشباب.. شركاء التنمية ومشاعل التغيير

الدكتور هادي بن علي اليامي
المدير التنفيذي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

الشباب هم أغلى ما تمتلكه الأمم وأعز ثرواتها، فهم طاقتها الأساسية ومفاتيح نهضتها لأنهم القوى الرئيسية التي تسعى نحو التغيير وبناء مستقبل أفضل. لذلك فإن أولى مستلزمات النهضة والتطور تكمن في إيجاد قدرات شبابية قادرة على حمل مشاعل التغيير نحو الأفضل، ولا يتأتى هذا إلا بزرع الثقة في دواخلهم بقيمة أنفسهم وقدرتهم على القيام بالأدوار المطلوبة منهم.

لذلك لا بد من إيجاد بيئة داعمة تُثري إبداع الشباب وتمنحهم فرصة المساهمة في بناء حاضر قوي ومستقبل مشرق، فالأمم العظيمة تنهض بسواعد شبابها الذين يحملون همومها ويعملون بجد وإصرار لتغيير واقعها نحو الأفضل.

وقد أولى الإسلام أقصى العناية بالشباب ودعت كثير من آيات القرآن الكريم والسنة النبوية لإحسان تربيتهم وتنشئتهم بصورة إيجابية. كما أثنى النبي الكريم صلى الله عليه وسلم على الدور الذي بذله الشباب لنصرته وإرساء دعائم الحق، كما أولاهم ثقته الكبيرة وذلك عندما وضع مجموعة من القادة العسكريين أمثال أسامة بن زيد وخالد بن الوليد وغيرهم على رأس الجيوش التي كانت تضم كبار الصحابة.

وبدورها، اهتمت الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بضمان حقوق الشباب، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُرسي أسس هذه الحقوق من خلال أحكام عديدة مثل الحق في التعليم (المادة ٢٦)، وحرية التعبير (المادة ١٩)، والمشاركة في الحياة العامة (المادة ٢١).

كما يشدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أهمية حصول الشباب على التعليم والعمل اللائق والخدمات الصحية والمشاركة الثقافية، باعتبارها عوامل أساسية لتحقيق إمكاناتهم ودفع عجلة التنمية المجتمعية. وكذلك تدعو أهداف التنمية المستدامة لتمكين الشباب بشكل صريح من خلال أهداف تتعلق بالتعليم الجيد (الهدف 4)، والعمل اللائق (الهدف 8)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10).

يتفق معظم الاقتصاديين وصناع السياسات والقادة على أن النمو الاقتصادي المستدام والتنمية لا يمكن أن ينجحا دون إعطاء الأولوية للشباب، لأنهم يشكلون نصف الحاضر وكل المستقبل. ويمتلك الشباب الطاقة والإبداع والرغبة القوية في التغيير، والتي يمكن تسخيرها بشكل إيجابي من خلال رعاية الابتكار والمهارات التكنولوجية والتفكير الإبداعي. ومع ذلك، يواجه الشباب في العديد من البلدان تحديات كبيرة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وفرص العمل المحدودة، والتي غالبا ما تتفاقم بسبب الركود الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي. وتعد معالجة هذه العقبات أمرا ضروريا لتمكين الشباب من المساهمة بفعالية في المجتمع، والحفاظ على المكاسب الإنمائية، وضمان الاستدامة على المدى الطويل، مما يجعلهم محوريين في أي خطط تنموية واقتصادية واجتماعية ناجحة.

> الاقتصاديون وصناع السياسات والقادة يتفقون على أن النمو الاقتصادي المستدام والتنمية لا يمكن أن ينجحا دون إعطاء الأولوية للشباب

يواجه الشباب تحديات كبيرة، بما في ذلك الفجوة بين احتياجات التعليم وسوق العمل، مما يحد من مهاراتهم العملية. كما أنهم يفتقرون إلى التوجيه والإرشاد والقدوة الإيجابية لتطوير القيادة والإبداع والكفاءات المهنية. لتمكين الشباب من تقديم مساهمات ذات مغزى في التنمية، يجب تحديث المناهج – خاصة على مستوى البكالوريوس – لتعكس الاتجاهات الحديثة ومتطلبات السوق والمجالات الناشئة مثل التكنولوجيا والابتكار. يجب أن تكمل فرص التدريب المعرفة النظرية، بينما يعالج الدعم النفسي الاجتماعي تحديات الصحة العقلية الناشئة عن الضغوط الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك الشباب في العمل التطوعي مع منظمات المجتمع المدني يعزز المسؤولية الاجتماعية، ويقوي ارتباطهم بالقضايا العامة، ويعزز شعورهم بالانتماء إلى مجتمعاتهم. ومن خلال الجمع بين إصلاح التعليم، وبناء المهارات، والدعم النفسي والاجتماعي، والمشاركة المدنية، يمكن للمجتمعات تسخير طاقة الشباب وإبداعهم وإمكاناتهم، وتمكينهم من لعب دور مركزي في التنمية الوطنية المستدامة وفي تشكيل مستقبل مزدهر.

ولا بد للمجتمعات التي تريد النهضة وتنشد التطور من الاعتراف بحقوق الشباب والتعامل معها بصورة جادة، وعدم النظر للشباب من منظور التشكيك وتوجيه الاتهامات التي تؤدي لتردي معنوياتهم وإحباطهم ودفعهم إلى السلبية واللامبالاة.

فإحساس الشباب بصيانة حقوقهم وتمكينهم من المشاركة في قضايا مجتمعهم وضمان حقهم في إبداء آرائهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم يمنحهم فرصاً مواتية للنمو والتعلم والمساهمة في خدمة مجتمعهم. فهذه الحقوق الأساسية ليست ترفا، بل هي عناصر ضرورية لبناء مجتمع عادل وشامل ومنصف.

ومن أبرز هذه الحقوق توفير الخدمات وتمكينهم من الوصول إلى الوسائل الكفيلة بتنميتهم وتوفير الفرص الوظيفية لهم. وكذلك لا بد من ضمان الحماية التي توفر لهم الشعور بالأمان من الانتهاكات والإساءات الجسدية والعقلية والنفسية، إضافة إلى كفالة حقهم للمشاركة في الأنشطة العامة، وإيصال وجهات رأيهم في تقييم القرارات التي تؤثر عليهم.

لكل ما سبق، لا بد من مضاعفة الاهتمام بالشباب، وإتاحة فرص التعليم الحديث أمامهم لتطوير مهاراتهم وزيادة معارفهم وصقل قدراتهم بالتدريب الجيد الذي يمكنهم من امتلاك القدرة على المنافسة في سوق العمل ومن ثم القدرة على خدمة المجتمع.

نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة؛ القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
مكافحة الفقر • الحفاظ على التراث الإسلامي
تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية
التضامن الإسلامي المشترك • العلوم والتكنولوجيا
تعزيز العلاقات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI